مصر تعلن تفاصيل البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي البديل لبرنامج الاتفاق مع صندوق النقد

• محافظ البنك المركزي : خطة خمسية لجعل الجنيه عملة قابلة للتحويل دولياً •

خبراء يرصدون ما وراء التراجع التاريخي لسعر الجنيه أمام الدولار .. و توقعات متضاربة حول مستقبل سعر الصرف

خريطة مناجم الذهب في مصر تشعل المنافسة بين الشركات العالمية و تجذب استثمارات تاريخية

منتدى مصر
2026

رسائل السيسي بين تحديات الداخل واضطرابات الإقليم وإعادة صياغة أولويات المستقبل

ورقة بردى ص 08

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٤ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٥ أكتوبر ٢٠٢٦

alhassad.com.eg

منتدي مصر يُجيب عن الأسئلة الشائكة حول «التنمية الحضرية والعمرانية»

بالأرقام .. الحماية الاجتماعية أولوية للدولة المصرية

صياغة جديدة للاستثمار في إدارة المخلفات ودعم الاقتصاد الأخضر

مطالب منتجي الحديد ومصانع الدرفلة علي مائدة الحكومة

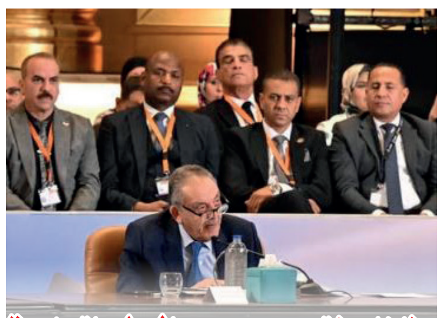

خلال منتدي مصر .. الغرف التجارية تطرح ٤ محاور لضبط الأسواق وخفض أسعار السلع وتعزيز المنافسة

الرئيس السيسي يقرر عقد منتدى مصر سنويا والتنسيق مع أجهزة الدولة لتنفيذ توصياته

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرارا بانعقاد منتدى مصر بشكل دوري كل عام، مع تسليط الضوء على مخرجاته بصورة شهرية، بما يسهم في خلق حالة من الحوار المفتوح، وتعزيز التواصل بشأن القضايا المطروحة والقرارات الصادرة عن المنتدى.

وأوضح الرئيس السيسي أن القرارات والمخرجات الصادرة عن المنتدى ستتاح عبر الموقع الرسمي للمنتدى، إلى جانب متابعة رئاسة الجمهورية، بما يضمن إتاحة المعلومات أمام المواطنين وتعزيز الشفافية ومتابعة ما يتم اتخاذه من قرارات.

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن منتدى مصر 2026 شهد على مدار أيام انعقاده استعراضًا لمسيرة الوطن، ومناقشات موسعة حول أوضاع مصر وتحدياتها، مع عرض الحقائق بكل شفافية ووضوح، والتطلع إلى مستقبل مشرق تعمل الدولة على تحقيقه بكل عزم وإخلاص.

وقال الرئيس السيسي، خلال كلمته في ختام فعاليات المنتدى، إن مصر حققت إنجازات وصفها بغير المسبوقة، ما كان لها أن تتحقق خلال عقود طويلة، مشيرًا إلى حرصه علي عقد المنتدى حتى يدرك الجميع حجم الجهد الذي بُذل، وما زال يُبذل، من أجل الوطن.

وشدد الرئيس على أن الوطن ملك لأبنائه، وأن الحفاظ على استقراره مسئولية مشتركة، مؤكدًا أهمية التوقف أمام أسباب بدء هذه المرحلة من العمل الوطني، والوقوف على الأهداف التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها.

وأوضح السيسي أن مصر واجهت منذ عام 2011 تحديات وظروفا فارقة، تطلبت العمل على الحفاظ على الدولة وصون مؤسساتها، لافتا إلى أنه عند توليه المسئولية عام 2014، كان على الدولة الاستجابة لآمال الشعب المصري، والتصدي للإرهاب، بالتوازي مع إدارة دولة بحجم مصر، أنهكها التراجع، ومواجهة مشكلات مزمنة ومتوارثة.

وأضاف أن الدولة كانت مطالبة، قبل كل شيء، بإعادة الثقة في مؤسساتها، مشيرًا إلى أن المرحلة فرضت اختيار الطريق الأصعب، وهو المواجهة الحقيقية للمشكلات من جذورها، بدلا من الاكتفاء بالحلول المؤقتة أو تأجيل التعامل معها.

وأكد الرئيس أن الدولة لم تكن تملك رفاهية الانتظار، وكان لزامًا عليها التحرك للإصلاح والبناء، وتنفيذ مسار شامل يستهدف معالجة التحديات المتراكمة وتحقيق التنمية.

وأشار السيسي إلى أن المسئولية الوطنية فرضت العمل على إصلاح ما تراكم من مشكلات الماضي، بالتعاون مع الشعب المصري، الذي تحمل أعباء هذه المرحلة بصبر وصلابة، مؤكدًا أن وعي المواطنين كان السند الحقيقي للدولة في مسيرتها.

واختتم الرئيس بالتأكيد على أن الدولة والشعب كيان واحد، وأن الحكومة جزء أصيل من الشعب، تعمل من أجل الارتقاء بجودة حياته وتحسين مستوى معيشته، في حدود الإمكانات المتاحة، مشددًا على ضرورة عدم النظر إلى الدولة والحكومة والشعب باعتبارهم كيانات منفصلة.

وزارة البترول والثروة المعدنية وشيفرون تعلنان نتائج إيجابية لبئر نرجس ٢ بالبحر المتوسط

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية وشركة شيفرون العالمية تحقيق نتائج إيجابية من أعمال حفر بئر نرجس 2 للغاز الطبيعي بالبحر المتوسط، التي بدأت في مايو الماضي، بالتعاون بين شيفرون وشركائها والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» .

وتعزز النتائج الجهود الجارية لتقييم اكتشاف نرجس، الذي تحقق عام 2022، وتسريع العمل علي الاستغلال التجاري للحقل كأحد الاكتشافات غير المستغلة من خلال تأكيد امتداد الطبقات الحاملة للغاز التي سبق اكتشافها ببئر نرجس 1، إلى جانب اكتشاف طبقة إضافية حاملة للغاز تتمتع بخصائص جيدة، بما يدعم جهود تقييم الموارد الغازية بالمنطقة ودراسة فرص استغلالها.

واستهدفت أعمال حفر البئر تقييم امتدادات اكتشاف نرجس، إلى جانب اختبار طبقات جيولوجية أعمق، في إطار جهود التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف، وتعظيم الاستفادة من الإمكانات الواعدة للبحر المتوسط، بما في ذلك التكوينات ذات الضغوط ودرجات الحرارة المرتفعة.

وبلغ العمق النهائي للبئر أكثر من 5 آلاف متر، وأظهرت نتائج التقييم وجود طبقات حاملة للغاز بسمك صاف يصل إلى 35 مترًا، في مؤشر إيجابي يدعم مواصلة الدراسات الفنية لتحديد الإمكانات الإجمالية للاكتشاف وتقييم فرص تنميته.

وتأتي هذه النتائج في إطار استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية لتسريع استغلال الاكتشافات غير المنماة، وتحفيز شركاء الاستثمار على تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، وتحويل الموارد المكتشفة إلى احتياطيات قابلة للتنمية والإنتاج، بما يدعم زيادة الإنتاج المحلي من الغاز. وكان المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، قد شهد انطلاق أعمال الحفر ببئر نرجس 2 في مايو الماضي، على متن سفينة الحفر «ستينا فورث»، مؤكدًا أهمية تسريع أعمال تقييم وتنمية اكتشافات الغاز غير المنماة، وتعزيز التعاون مع شركات الطاقة العالمية للاستفادة من الإمكانات الواعدة للموارد البترولية والغازية في مصر.

مدبولي يقرر مهلة ٦ أشهر لتوفيق أوضاع العدادات الكودية وخفض محاسبة الكهرباء ٣٠٪

كتبت – شيماء مرسي

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، منح المواطنين من مستخدمي العدادات الكودية التي جرى تركيبها قبل عام 2024، ولم يتقدموا بطلبات للتصالح في مخالفات البناء، مهلة جديدة مدتها 6 أشهر لتصويب أوضاعهم القانونية، مع تقديم تيسيرات مالية خلال فترة المهلة، تتضمن خفض قيمة محاسبتهم على استهلاك الكهرباء بنسبة 30%.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء، خلال كلمته في الجلسة الختامية لمنتدى مصر 2026، أن هذه الخطوة تأتي في إطار توجه الدولة نحو تيسير إجراءات تقنين الأوضاع أمام المواطنين، ومنحهم فرصة لاستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة، بما يحقق التوازن بين تطبيق القانون ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر.وتستهدف المهلة إتاحة الوقت الكافي أمام المواطنين المعنيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاعهم، مع الاستفادة من التخفيض المعلن في محاسبة استهلاك الكهرباء طوال مدة المهلة المحددة بستة أشهر.

وأكد مدبولي أن التوجه الحكومي يتضمن العمل على تيسير إجراءات التصالح في مخالفات البناء، بما يساعد المواطنين على استكمال خطوات التقنين وتوفيق أوضاع العقارات والوحدات المخالفة، في إطار القواعد والإجراءات القانونية المنظمة لهذا الملف.وأشار رئيس الوزراء إلى أن التيسيرات المقترحة ترتبط بتعديل قانون التصالح، على أن يتم منح المواطنين مدة تصل إلى 12 شهرًا من تاريخ إقرار التعديل، لاستكمال الإجراءات المطلوبة، بما يتيح فترة زمنية مناسبة أمام الراغبين في تقنين أوضاعهم والاستفادة من التيسيرات المقررة.ويأتي هذا التوجه في إطار السعي إلى معالجة ملف مخالفات البناء من خلال إجراءات أكثر مرونة، تتيح للمواطنين فرصة تسوية أوضاعهم القانونية، مع مراعاة الأعباء المالية التي قد تواجههم خلال استكمال إجراءات التصالح.

وزيرة الإسكان: بدء تسليم أراضي «بيت الوطن» بالمرحلة العاشرة بالقاهرة الجديدة ٢ نوفمبر المقبل

كتب – أحمد ابراهيم

في إطار المتابعة المستمرة لمشروعات «بيت الوطن» بالمدن الجديدة، أعلنت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن بدء تسليم قطع أراضي المصريين بالخارج ضمن المرحلة العاشرة بمشروع «بيت الوطن» بمدينة القاهرة الجديدة، اعتبارًا من يوم الاثنين ٢ نوفمبر ٢٠٢٦، وفقا لجدول زمني يمتد حتى يوم الخميس ٢١ يناير ٢٠٢٧.

وأكدت المهندسة راندة المنشاوي، حرص الوزارة على تيسير إجراءات تسليم الأراضي للمواطنين، وتنفيذ مشروعات المرافق والكهرباء، والالتزام بالمواعيد المحددة، بما يدعم استقرار المواطنين بالمدن الجديدة.

كما تابعت وزيرة الإسكان، مستجدات مشروعات الكهرباء بأراضي «بيت الوطن» بمدينة ٦ أكتوبر، ومنها استكمال توصيل التيار الكهربائي بالحي السكني التاسع، حيث تم بدء إجراءات إطلاق التيار الكهربائي على موزع الكهرباء (A) والتى تمثل ٣٥٪ من تغذية مناطق الحي التاسع على أن يتم إطلاق التيار الكهربائي على الموزعين (B) و(H) تباعًا وفقا لخطة التنفيذ.

من جانبه، أوضح المهندس أحمد رشاد، رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة، أن جدول تسليم قطع الأراضي بالمرحلة العاشرة يتضمن تسليم الأراضي بمناطق وأحياء متعددة، تشمل الحي السادس والحي الثامن، ومنطقة جنوب طريق السويس، ومنطقة غرب الجامعات، ومنطقة الأوركيد، إلى جانب المناطقِ المحددة بالحروف من A إلى M، وفقا لتقسيمات المشروع وأرقام القطع المعلنة.

وأضاف أن التسليم يبدأ بمناطق الحي السادس يوم الإثنين ٢ نوفمبر إلى يوم الإثنين ١٦ نوفمبر، ومن يوم الثلاثاء ١٧ نوفمبر إلى يوم ٢٦ نوفمبر بمناطق الحي الثامن، ومن يوم الإثنين ٣٠ نوفمبر إلى يوم الإثنين ٢١ ديسمبر بمناطق الحي السابع، ومن يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر إلى يوم الخميس ٢٤ ديسمبر بمناطق جنوب طريق السويس، بينما يبدأ التسليم بمنطقة غرب الجامعات يوم الإثنين ٢٨ ديسمبر، ويستمر حتى ٣٠ ديسمبر، على أن يشمل الجدول منطقة الأوركيد خلال الفترة من ٣١ إلى ١٢ يناير ٢٠٢٧، وتُخصص الفترة من ١٣ إلى ٢١ يناير للمتخلفين عن الاستلام.

وأكد رئيس الجهاز ضرورة حضور أصحاب الأراضي شخصيًا أو بموجب توكيل خاص محدد الغرض للاستلام.

متحدث وزارة الخارجية: مذكرة تفاهم «فايز السراج» مجرد «حبر على ورق"

كتبت – رضوى عبدالله

صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السفير نادر زكي، بأن الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج أبلغ نظيره التركى هاكان فيدان بلغة واضحة لا تقبل تأويلات أن مذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠١٩ بين فايز السراج وجمهورية تركيا بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط «معدومة الأثر القانونى»، وباطلة بطلانا مطلقاً» ، ولا يرتب التصديق عليها من مجلس النواب الليبي أي آثار قانونية بالنسبة لمصر.

ووصف المتحدث السفير نادر زكي - فى تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط - تلك المذكرة الموقعة بأنها مجرد «حبر على ورق» بمعني أن لا قيمة قانونية لها ولن تترتب عليها أي نتائج .

وخلال اجتماعات إسطنبول أول أمس، شدد الدكتور بدر عبد العاطى لنظيره التركى علي أهمية احترام مبادئ القانون الدولي للبحار وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، فيما يتعلق بتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وفقا لمبادئ العدل والإنصاف بين الدول.

وأضاف المتحدث الرسمى أن وزير الخارجية أكد خلال اللقاء أن مذكرة التفاهم، تخالف مبادئ القانون الدولي للبحار، وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مشددا على أنها تنطوى على مساس واضح بالحقوق السيادية المصرية في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري.

كما جدد الوزير عبد العاطي خلال اللقاء التذكير بسابق اعتراض مصر وبشكل قاطع على التوقيع علي مذكرة التفاهم المشار إليها، مشددا علي رفض مصر أي إجراءات أو تصرفات صادرة عن أي طرف استنادا لتلك المذكرة، بما يتعارض مع الحدود البحرية المصرية المعلنة .

ومن جانبه، أكد الوزير التركي تفهمه للشواغل المصرية إزاء تطورات الأوضاع في ليبيا، وأهمية مواصلة التشاور والتنسيق والعمل المشترك للتعامل مع هذه الشواغل ودعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

مصر ترفض تصديق البرلمان الليبي على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا

أعلنت جمهورية مصر العربية رفضها القاطع تصديق مجلس النواب الليبي على مذكرة التفاهم الموقعة عام 2019 بين فايز السراج وتركيا بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، مؤكدة أن المذكرة باطلة بطلانًا مطلقًا ومعدومة الأثر القانوني، وأن التصديق عليها لا يرتب أي آثار قانونية بالنسبة لمصر.

وأكدت مصر أن مذكرة التفاهم تخالف مبادئ القانون الدولي للبحار وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المتعلقة بتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تستند إلى مبادئ العدل والإنصاف. وشددت على أن المذكرة تمس الحقوق السيادية المصرية في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، مشيرة إلى أنها سبق أن اعترضت بشكل قاطع على الاتفاق.

وجددت مصر رفضها للمذكرة وأي إجراءات أو تصرفات تستند إليها وتتعارض مع الحدود البحرية المصرية المعلنة، مؤكدة احتفاظها بحقها في حماية حقوقها التي يكفلها القانون الدولي والتصدي لأي محاولات للإخلال بها.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

خريطة مناجم الذهب في مصر تشعل المنافسة بين الشركات العالمية و تجذب استثمارات تاريخية

السكري أكبر المناجم المنتجة وخطط لرفع الإنتاج إلى 800 ألف أونصة سنوياً بحلول 2030 ..

إنتاج مصر من المعدن الأصفر يصل إلي 554,9 ألف أونصة خلال العام المالي 2024-2025 بزيادة 15,5%

يشهد قطاع التعدين المصري توسعًا ملحوظًا في استغلال الثروات المعدنية، ويأتي إنتاج الذهب في مصر في مقدمة الأنشطة المستهدفة لزيادة إسهام التعدين في الاقتصاد، مع التوسّع في الاستكشاف وتطوير المناجم القائمة وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات.

وتسعى مصر إلى زيادة إنتاج الذهب وجذب استثمارات جديدة للتنقيب عن المعدن النفيس، مستفيدة من الإمكانات الجيولوجية للصحراء الشرقية، التي تضم أبرز المناجم ومناطق الاستكشاف في البلاد، وفي مقدمتها منجم «السكري»، إلى جانب مناطق «إيقات» و«حمش» و«أبو مروات".

وبلغ إنتاج مصر نحو 554.9 ألف أونصة من الذهب خلال العام المالي 2024-2025، بزيادة 15.5%، فيما تهدف الحكومة إلى رفع إنتاج الذهب إلى نحو 800 ألف أونصة سنويا وجذب نحو مليار دولار من الاستثمارات السنوية في قطاع التعدين بحلول 2030.

ووفق بيانات مناجم الذهب العالمية لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) فإن قطاع الذهب في مصر يعتمد حاليًا على مناجم قائمة واكتشافات جديدة، في مقدمتها السكري وإيقات وحمش وأبومروات، مع استمرار أعمال الاستكشاف والتطوير في الصحراء الشرقية.

وتستند خطط التوسّع إلى الإمكانات الجيولوجية للصحراء الشرقية، التي تضم نطاقات واسعة من الدرع العربية النوبية، فضلًا عن تاريخ طويل للتنقيب عن الذهب. وتستهدف الحكومة تحويل هذه الإمكانات إلى مشروعات إنتاجية حديثة تعتمد تقنيات استخراج ومعالجة أكثر كفاءة.

منجم السكري

يمثّل منجم السكري حجر الأساس في إنتاج الذهب في مصر، ويقع على مسافة نحو 30 كيلومترًا جنوب مدينة مرسى علم على ساحل البحر الأحمر. وبدأ إنتاج الذهب منه عام 2009، ثم وُسّعت عملياته بين التعدين السطحي وتحت الأرض.

وتدير شركة السكري لمناجم الذهب المشروع بالشراكة بين هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية وشركة فرعون جولد ماينز، التابعة لمجموعة أنجلو جولد أشانتي، التي أتمت الاستحواذ على سنتامين في نوفمبر 2024، لتنتقل ملكية المشروع إلى المجموعة العالمية.

ويعتمد المنجم على التعدين بالحفرة المفتوحة والتعدين تحت الأرض، إذ بدأت العمليات السطحية في 2009، في حين انطلقت أعمال التعدين تحت الأرض في 2011. وتضم منشأة المعالجة دوائر للتكسير والطحن والتعويم والاستخلاص بالكربون، بطاقة معالجة تبلغ 12 مليون طن سنويًا.

وتُظهر البيانات الحديثة ضخامة إنتاج الذهب في مصر من السكري، بعدما بلغ إنتاج المنجم 500 ألف أوقية خلال 2025، مقابل 481 ألف أوقية في 2024، بزيادة 4%، مدعومًا بارتفاع كميات الخام المعالجة وتحسّن توافر المعدات واستخدامها.

وبلغ إجمالي الذهب المنتج من السكري منذ بدء العمليات الحديثة أكثر من 6.6 مليون أوقية حتى نهاية 2025، وفق البيانات الفنية المنشورة، في حين بلغت الاحتياطيات المعدنية المنسوبة للمشروع 2.36 مليون أوقية في نهاية العام نفسه.

وتتوقع أنجلو جولد أشانتي استمرار الاستثمار في السكري لتحسين الإنتاجية حتى 2027، في حين أعلنت الشركة خططًا لإنتاج نحو 4 ملايين أوقية من الذهب خلال المدة بين 2026 و2035، ما يعكس أهمية المنجم في خطط التوسع طويلة الأجل.

وسجلت إيرادات مصر من السكري نحو 612 مليون دولار خلال 2025، شاملة الإتاوات والضرائب وحصة الحكومة من الأرباح، في حين بلغت الاستثمارات الرأسمالية للمشروع 262 مليون دولار، مع خطط لاستثمار 126 مليون دولار خلال العام الجاري 2026 في مشروعات إدارة المخلفات والاستصلاح.

منجم إيقات

يُعد منجم إيقات أحد أبرز الاكتشافات التي عزّزت إنتاج الذهب في مصر خلال السنوات الأخيرة، ويقع في جنوب الصحراء الشرقية ضمن منطقة امتياز شركة شلاتين للثروة المعدنية، ويمثّل المشروع نموذجًا للاستثمار المصري في البحث والاستكشاف واستغلال الذهب.

وأعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية اكتشاف إيقات بوصفه كشفًا واعدًا، ثم تأسست شركة إيقات لمناجم الذهب لتولي أعمال المشروع، بمشاركة هيئة الثروة المعدنية وشركة شلاتين وشركة الثروات والموارد للتعدين، التي نفّذت أعمال الخدمات الاستكشافية.

وقدّرت الوزارة احتياطيات الموقع بنحو 1.2 مليون أوقية من الذهب، مع تسجيل نسبة استخلاص تبلغ 95%، وهي من أعلى النسب المسجلة في مشروعات الذهب المصرية، ما يعزّز الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع ويقلّل فاقد الخام خلال المعالجة.

وبدأت تجارب تشغيل الإنتاج التجاري في مارس 2023، لتصبح إيقات ثالث موقع في مصر يستخرج الذهب والمعادن المصاحبة له، بعد السكري وحمش، في خطوة دعّمت توسّع قاعدة إنتاج الذهب في مصر خارج المشروعات التقليدية القائمة.

وشملت أعمال التطوير إنشاء تسهيلات وبنية أساسية للموقع، إلى جانب الاعتماد على كوادر مصرية مدربة وخبرات متخصصة، مع استكمال التجهيزات اللازمة للمعالجة والإنتاج. وسجل المشروع إنتاج 45 كيلوغرامًا من الذهب بمختلف الأعيرة خلال عام 2023.

وكانت وزارة البترول قد أشارت، عند تدشين شركة إيقات في 2021، إلى تجاوز إجمالي الاستثمارات المخططة حاجز مليار دولار، مع توجيه الشركة إلى إقامة بنية أساسية كفؤة والالتزام باشتراطات الأمن والسلامة وتنمية المجتمع المحيط بمنطقة الامتياز.

منجم حمش

يمتد تاريخ منجم حمش إلى العصور الفرعونية، ويقع على بُعد نحو 100 كيلومتر غرب مرسى علم بالصحراء الشرقية، ويضم عدة مناطق لتعدين الذهب، بينها حمش القديم وأبوطردة وأم تندب وأرا شرق وأرا غرب، وفق بيانات هيئة الثروة المعدنية.

وتعود الاتفاقية المنظمة للمشروع إلى القانون رقم 2 لسنة 1999، في حين تأسّست شركة حمش مصر لمناجم الذهب عام 2002 بوصفها شركة مساهمة مصرية، لتنفيذ عمليات البحث والتنمية والاستغلال والتسويق وفق مناطق الامتياز المحددة في الاتفاقية.

وتغيّر هيكل الشراكة لاحقًا بعدما تنازلت شركة كريست إنترناشيونال ليمتد الأمريكية، في أبريل 2007، عن كامل أسهمها وحقوقها والتزاماتها إلى شركة ماتز هولدنجز ليمتد المؤسسة في قبرص، بحسب بيانات الهيئة الرسمية .

وخرجت أول سبيكة تجريبية حديثة من حمش في أبريل 2007، في حين أنتج المنجم في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 أول سبيكة بوزن 6.5 كيلوغرامًا، لتعود المنطقة إلى خريطة إنتاج الذهب في مصر بعد توقف طويل للنشاط الحديث.

منجم أبومروات

دخل مشروع أبومروات مرحلة جديدة في خريطة إنتاج الذهب في مصر بعد توقيع عقد استغلال خام الذهب والمعادن المصاحبة بين هيئة الثروة المعدنية وشركة آتون ماينننغ الكندية في يناير 2024، عقب تحقيق كشف تجاري في منطقتي حمامة غرب وورودروين.

ويقع الامتياز ضمن نطاق الدرع العربية النوبية في الصحراء الشرقية، وتعمل شركة آتون ريسورسز الكندية على تطويره واستكشاف موارده، بعدما أظهرت أعمال الحفر والاستكشاف وجود تمعدنات للذهب ومعادن مصاحبة في أكثر من نطاق داخل منطقة الامتياز.

وأعلنت وزارة البترول في 2024 أن عقد الاستغلال يُغطّي مساحة تقارب 58 كيلومترًا مربعًا في منطقتي حمامة غرب وورودروين، قبل أن تتطور الترتيبات التنظيمية لاحقًا لتشمل عقد استغلال يتجاوز 57 كيلومترًا مربعًا ومناطق احتفاظ إضافية.

استثمارات أجنبية

بلغ إنتاج مصر نحو 554.9 ألف أونصة خلال العام المالي 2024-2025، بزيادة 15.5%، وتعادل هذه الكمية نحو 17.26 طن من الذهب.

وتستهدف الحكومة زيادة الإنتاج إلى 800 ألف أونصة سنويا بحلول 2030، بما يعادل نحو 24.9 طن، أي بزيادة تقارب 44% مقارنة بمستوى العام المالي 2024-2025.

وبلغت قيمة الذهب المدرج ضمن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المصري نحو 17.46 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، بما يمثل نحو 30.4% من إجمالي الاحتياطيات الدولية.

وبالإضافة إلى «أنجلو جولد أشانتي» التي تتولى تشغيل منجم «السكري»، تعمل «أتون ريسورسز» الكندية في منطقة «أبو مروات»، في حين لدى «باريك جولد» مناطق استكشاف في الصحراء الشرقية، وبحثت مع الحكومة المصرية في يناير 2026 برنامج أعمالها خلال الفترة المقبلة.

أما «إيه كيه إتش جولد» المرتبطة بعائلة ساويرس، فتعمل في استكشاف الذهب بالصحراء الشرقية، وحصلت على مناطق للبحث عن الذهب ضمن المزايدات التي طرحتها مصر خلال السنوات الماضية.

وفي ما يتعلق بشركة «إن تو ميتالز» المرتبطة بنجيب ساويرس، فقال رجل الأعمال المصري في سبتمبر 2026 إنها حصلت على أربع مناطق للتنقيب عن الذهب، وبدأت أعمال البحث والاستكشاف في منطقتين منها.

وتأسست «آفاق للتعدين» المصرية عام 2018 ضمن مجموعة «آفاق القابضة»، وحصلت في 2019 على امتياز «غرب جبل علبة» على مساحة تقارب 510 كيلومترات مربعة.

وتستهدف الشركة إنشاء مصنع لمعالجة خام الذهب واستخلاصه باستثمارات تقدر بنحو 150 مليون دولار، تمهيدا لبدء الإنتاج التجاري بحلول 2030، كما تقدمت بدراسة الكشف التجاري تمهيدا لتأسيس شركة مشتركة مع «شلاتين للثروة المعدنية".

من جهتها، تقدمت «مصفاة الذهب السعودية» للحصول على رخص للتنقيب في سبع مناطق بالصحراء الشرقية، ورصدت نحو 10 ملايين دولار للاستكشاف، مع إمكانية رفع استثماراتها إلى نحو 200 مليون دولار حال الانتقال إلى مرحلتي الإنتاج والتصنيع.

أما «بيرسيوس ماينننغ» الأسترالية، فدخلت في اتفاق تعاون واستثمار مع «آتون ريسورسز»، شمل استثمارا بقيمة 4 ملايين دولار كندي في أسهم الشركة، بحسب وزارة البترول.

وبحثت «إف إم سي» القبرصية مع الحكومة المصرية في يونيو 2026، استئناف أنشطة استكشاف الذهب والمعادن وضخ استثمارات جديدة، فيما بحثت «جولد فيلدز» الجنوب أفريقية مع وزارة البترول في سبتمبر 2026، فرص الاستثمار والاستكشاف في مصر.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

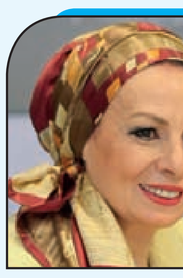

بقلم:
چرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

الجماهير .. تحاكم التكنولوجيا

تخيلوا !! إن شخصية كارتونية صغيرة، استطاعت أن توقف صناع السينما في هوليوود أمام محاكمة جماهيرية مفتوحة، وتجبرهم على إعادة حساباتهم، وإنفاق ملايين الدولارات لتصحيح خطا تقني غير مقصود، لم تتوقعه ميزانيات الإنتاج الضخمة التي خصصت للفيلم!

الحكاية بدأت عام 2019، عندما قررت هوليوود نقل شخصية " القنفذ الازرق .. سونيك" الشهيرة من عالم ألعاب الفيديو إلى الشاشة الكبيرة، وسخرت للفيلم ميزانية ضخمة، واستخدمت تقنيات بصرية، وصوتيه متطورة، وسط توقعات بتحقيق نجاح مبهر من النقاد وصناع السينما علي مستوى العالم.

لكن المدهش!! عند بث الإعلان الترويجي الأول للفيلم، والكشف عن شخصية "القنفذ .. سونيك" بصورته الجديدة، وظهوره بملامح غريبة، وأسنان بشرية، بعيدة تمام عن الصورة التي ارتبطت بذاكرة ملايين الأطفال والكبار لسنوات طويلة.

انقلب المشهد! وتحول الإعلان من أداة للترويج إلى مسرح للسخرية الرقمية، وانهالت التعليقات، والصور الساخرة، ومقاطع الفيديو على منصات التواصل الإجتماعي معلنة رفض الجمهور للتصميم الجديد، والتغير التقني التي أحدثته التكنولوجيا في الشخصية المحبوبة لديهم.

واعتبروا ما أحدثته التكنولوجيا، تشوية لذكرياتهم وثوابتهم الإنسانية التي ارتبطت بالقنفذ الازرق.

ومع تصاعد الإنتقادات، وإنتفاض الجمهور من جروبات «حزب الكنبة» وتحوله لقوة ضغط، أعلن المخرج "جيف فاولر" استجابته لصوت الجماهير، توقف إنتاج الفيلم لحين، إعادة تصميم شخصية سونيك مرة أخري، وفقا لموقع سكاي نيوز. وبعد عام كامل أي في عام 2020، ظهر "القنفذ الأزرق .. سونيك» بصورته الجديدة، وحقق الفيلم إيرادات ضخمة عالميا تجاوزت 319 مليون دولار.

أزمة فيلم «القنفذ الازرق .. سونيك» كشفت عن مبدأ إعلامي خطير لا يمكن تجاهله .. إنه صوت الجماهير .. تلك القوة الإنسانية التي لا يجوز مطلقا الإستهانة بها.

فالتكنولوجيا .. مهما بلغت من قوتها، لا تمنح أصحابها حصانة من المحاسبة الجماهيرية. والمؤسسات .. مهما إمتلكت من أموال وتكنولوجيا، لا تستطيع فرض رؤيتها علي الجمهور. وحين يحدث ذلك !! يتحول الجمهور إلى سلاح رقمي خطير وقد يخرج عن السيطرة.

فما بين النقد المشروع، وحملات التنمر، والتشهير، والإغتيال المعنوي خيط رفيع! قد تتحول موجة غضب على منصات التواصل الإجتماعي إلى أداة لنشر الشائعات، أو استهداف الحسابات، أو سرقة البيانات، تحت لافتة الدفاع عن حقوق الجماهير.

ثم نسأل أنفسنا .. من يوجه صوت الجماهير؟ هل الجمهور نفسه والذي يمتلك سلاح رقمي خطير باختلاف ثقافاته ومعتقداته وميولة وهويته وقوة حشده، أم إنها الخوارزميات التي تتحكم في عمليات الظهور الرقمي من عدمه، أم هي الحسابات المجهولة والتي نسميها "الذباب الإلكتروني" والتي تعرف جيدا من أين يشتعل فتيل الغضب وكيف توجه الجماهير لمصلحتها؟!

احترام صوت الجماهير .. لايعني الخضوع الكامل لكل موجة غضب، أو وضع النقد علي خاصية الصامت. المطلوب .. هو التمييز بين الرأي والتضليل، وبين المحاسبة والتشهير، وبين المشاركة الواعية والإنسياق وراء حملات رقمية مجهولة الأهداف.

تلك هي الإدارة الواعية .. لصوت الجماهير !!

التأمينات تعلن رفع الحد الأدنى للمعاش إلى ٢٠٨٠ جنيها بداية من يناير المقبل

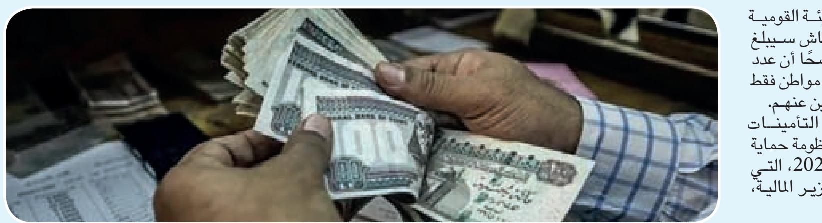

أعلن اللواء جمال عوض رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، أن الحد الأدنى للمعاش سيبلغ ٢٠٨٠ جنيها اعتبارًا من يناير المقبل، موضحًا أن عدد من يتقاضون الحد الأدنى يبلغ ٣٨٠ ألف مواطن فقط من إجمالي أصحاب المعاشات والمستفيدين عنهم.

جاء ذلك خلال مشاركة رئيس هيئة التأمينات الاجتماعية، في جلسة «ضبط الأسواق ومنظومة حماية اجتماعية أكثر فاعلية» بمنتدى مصر 2026، التي حضرتها وزيرة التضامن الاجتماعي، ووزير المالية، ووزير التموين.

وقالت مايا مرسي وزيرة التضامن، إنه في عام 2025 شهدت الحماية الاجتماعية تحولا جذريا في الفلسفة والآليات الحماية، حيث تم تعديل قانون الضمان الاجتماعي، والذي توج هذا التطور ببرنامج»تكافل وكرامة»، معتمدا على فلسفة الاستثمار في البشر والتخارج من الفقر، عبر استهداف الأسرة كوحدة متكاملة تجمع بين الدعم النقدي المشروط وغير المشروط، وربط الدعم بالتدريب والعمل لكسر توريث الفقر وإخراج المستفيدين من دائرته.

وأضافت مرسي، خلال مشاركتها، في جلسة «ضبط الأسواق ومنظومة حماية اجتماعية أكثر فاعلية» بمنتدى مصر 2026، بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، وشريف فاروق، وزير التموين، واللواء جمال عوض، رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وعدد من الخبراء والمتخصصين، أن الحماية الاجتماعية ليست دعما نقديا وقت الأزمات بل هي الدرع الواقي الذي يمكن الدولة من العبور الآمن نحو الإصلاح الاقتصادي.

وأكدت مرسي أن رئيس الجمهورية يضع الأسر الأولى بالرعاية في قلب الأولويات الوطنية، وهذا حق اصيل يطرق أبواب القرى والنجوع ليبدل العوز بالأمان والاحتياج بالتمكين.

وأوضحت مرسي، أن برنامج «تكافل وكرامة» يتميز بديناميكية القبول والتخارج، فمنذ انطلاق البرنامج عام 2015 يشهد ديناميكية شهرية في قبول وتخارج الأسر، وطول الوقت نعمل علي تحسين معرفتنا والعلم بمتغيرات أحوال الأسر فهناك شق تكنولوجي ومعلوماتي (ربط قواعد البيانات) وشق بشري (لجان ميدانية).

"تنظيم الاتصالات" والجمعيات الأهلية يطلقان شراكة وطنية لحماية المستخدمين والأطفال على الإنترنت

وقّع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بروتوكول تعاون مشترك تحت عنوان «شراكة وطنية لحماية حقوق مستخدمي الاتصالات وسلامة الأطفال على الإنترنت»، بهدف توسيع نطاق التوعية المجتمعية بمخاطر الإنترنت، وتعزيز حماية الأطفال والنشء في البيئة الرقمية، ونشر الوعي بحقوق مستخدمي خدمات الاتصالات وآليات تقديم الشكاوى.

وقّع البروتوكول المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والدكتور طلعت عبد القوي، رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، بحضور قيادات الجهاز وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد وممثلين عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أكد المهندس محمد شمروخ أن حماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات وتعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت تأتيان في مقدمة أولويات الجهاز، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء مجتمع رقمي آمن وشامل، مشيرًا إلى أن التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات في مصر لا يقتصر على التوسع في البنية التحتية وتطوير الشبكات وتحسين جودة الخدمات، بل يمتد إلى تعزيز منظومة حماية المستخدمين، وضمان حصولهم على خدمات تتسم بالشفافية والجودة، وتوفير الأدوات والآليات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم والتعامل الآمن مع الخدمات الرقمية.

أوضح شمروخ أن التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني يمثل أحد المحاور المهمة في استراتيجية الجهاز لتعزيز التواصل المباشر مع المواطنين، والاستفادة من المؤسسات القادرة على الوصول إلى مختلف الفئات المجتمعية والتعرف على احتياجاتها والتحديات التي تواجهها في استخدام خدمات الاتصالات.

أضاف أن الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية يمثل شريكًا استراتيجيًا في دعم جهود الجهاز لنشر الوعي الرقمي والوصول إلى شرائح متنوعة من المواطنين، بما يعزز فاعلية المبادرات التوعوية ويسهم في تحقيق أهدافها على أرض الواقع.

اليوم .. «الإسكان» تسلم ٨٤٢ قطعة أرض لمواطنين تم توفيق أوضاعهم بالعبور الجديدة

أعلنت المهندسة راندة المنشاوى، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بدء تسليم 842 قطعة أرض للذين تم توفيق أوضاعهم بمنطقتى القادسية وجمعية الطلائع «سابقا» بمدينة العبور الجديدة، والذين تم تسكينهم طبقاً للقرعة العلنية وذلك اعتباراً من اليوم الأحد 25 أكتوبر وحتى يوم الإثنين 11 يناير 2027.

وأكدت المهندسة راندة المنشاوى أن الوزارة تواصل العمل على توفيق أوضاع المواطنين بالأراضى المضافة لعدد من المدن الجديدة، من خلال حصر الطلبات ودراستها، واستكمال الإجراءات القانونية والفنية اللازمة، وفقًا للضوابط والقواعد المنظمة.

وأوضحت الوزيرة أن هذه الجهود تأتى فى إطار حرص الوزارة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين، وتسريع إجراءات تقنين وتوفيق الأوضاع، ودفع جهود التنمية العمرانية بالمدن الجديدة، بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من الأراضى، وتوفير بيئة عمرانية منظمة ومتكاملة الخدمات.

من جانبه أوضح المهندس محمود مراد، رئيس جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة، أنه سيتم تسليم قطع الأراضى بالمجاورة رقم (5) بالحى الـ17، بمساحة 350م² للقطعة، للمخصص لهم أراض بمنطقة القادسية سابقًا بالمدينة، إلى جانب قطع الأراضى بالمجاورة رقم (1) بالحى الـ20، للمخصص لهم أراض بجمعية الطلائع (E&F) سابقًا.

وأضاف رئيس الجهاز أن تسليم قطع الأراضى بالمجاورة رقم (5) بالحى الـ17 يبدأ اعتبارًا من الأحد 25 أكتوبر، ويستمر وفقًا للمواعيد المحددة بالجدول حتى يوم الخميس 17 ديسمبر 2026، فيما تبدأ مواعيد تسليم قطع الأراضى بالمجاورة رقم (1) بالحى الـ20 اعتبارًا من الأحد 20 ديسمبر 2026، وتستمر حتى يوم الإثنين 11 يناير 2027.

علاء فاروق: زراعة ١٢ مليون فدان وإنتاج ١٢,٥ مليون طن قمح في خطة ٢٠٣٠

كشف علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عن ملامح خطة الدولة لتطوير القطاع الزراعي حتى عام 2030، والتي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية إلى أكثر من 12 مليون فدان، ورفع إنتاج القمح إلى 12.5 مليون طن سنويًا، بالتوازي مع تخصيص 35 مليار جنيه سنويًا لدعم الأسمدة وتوفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين، والتوسع في نظم الري الحديث والطاقة الشمسية، بما يعزز الأمن الغذائي ويزيد الاعتماد على الإنتاج المحلي.

وتعكس مستهدفات وزير الزراعة توجهًا نحو التحرك في أكثر من مسار بالتوازي، يشمل إضافة أراض جديدة إلى الرقعة الزراعية، ورفع إنتاجية الأراضي القائمة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير منظومة توزيع مستلزمات الإنتاج، إلى جانب توفير آليات لحماية المزارعين من المخاطر التي قد تؤثر على نشاطهم.

جاءت تصريحات الوزير خلال مشاركته في جلسة الأمن الغذائي والمائي ضمن فعاليات منتدى مصر 2026، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث استعرض تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي، وخطط التوسع الأفقي والرأسي، والإجراءات المستهدفة لتعزيز قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية.

أوضح وزير الزراعة أن الرقعة الزراعية في مصر ارتفعت إلى نحو 10.5 مليون فدان، مقابل قرابة 9 ملايين فدان عام 2014، بزيادة تقدر بنحو 1.5 مليون فدان، مشيرًا إلى أن المستهدف هو تجاوز حاجز 12 مليون فدان بحلول عام 2030.

وتعتمد خطة التوسع الزراعي على استصلاح الأراضي الجديدة، والتعاون مع جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، إلى جانب المشروعات القومية التي تستهدف إضافة مساحات جديدة إلى خريطة الإنتاج الزراعي، وتوفير المقومات اللازمة لاستغلالها بصورة اقتصادية.

ولا يقتصر التوسع الزراعي على زيادة المساحات المزروعة، إذ يتطلب أيضًا توفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء دراسات صلاحية التربة، وتقديم الدعم الفني للمزارعين، وإنشاء محطات للميكنة الزراعية الحديثة، بما يساعد على رفع كفاءة استغلال الأراضي الجديدة وزيادة إنتاجيتها.

وفي ملف المحاصيل الاستراتيجية، أعلن وزير الزراعة استهداف رفع إنتاج القمح إلى 12.5 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 8.7 مليون طن عام 2014، بعدما وصل الإنتاج إلى قرابة 11 مليون طن عام 2026.

ويمثل القمح محورًا رئيسيًا في استراتيجية الأمن الغذائي، نظرًا لارتباطه بإنتاج الخبز وتوفير أحد أهم السلع الأساسية للمواطنين، ما يجعل زيادة الإنتاج المحلي عنصرًا مهمًا في تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك والحد من التأثر بتقلبات الأسواق العالمية.

وتستند خطة زيادة إنتاج القمح إلى التوسع الأفقي بإضافة أراض جديدة، والتوسع الرأسي عبر تحسين الأصناف الزراعية وتطوير الممارسات المستخدمة في الزراعة، بما يرفع إنتاجية الفدان ويعزز الاستفادة من الموارد المتاحة.

واستعرض وزير الزراعة تطور إنتاج عدد من المحاصيل الاستراتيجية خلال السنوات الماضية، موضحًا ارتفاع إنتاج بنجر السكر من نحو 11 مليون طن عام 2014 إلى 17 مليون طن عام 2026.

رضوى عبدالله

السكة الحديد: انشاء ممر جرجوب السلوم اللوجستي بطول ٣٠٠ كم لتعزيز الربط مع ليبيا

سلطت الهيئة القومية لسكك حديد مصر، الضوء على الممر اللوجيستي الذي يتكون من (ميناء جرجوب البحري - وصلة جرجوب للسكك الحديدية بطول 28 كيلومترًا - تطوير خط سكة حديد مطروح/ السلوم بطول 272 كيلومترًا - ميناء السلوم البري)، بإجمالي 300 كيلومتر.

وقالت الهيئة، في منشور عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إن المشروع يهدف إلى ربط ميناء جرجوب البحري بشبكة السكك الحديدية وصولًا إلى ميناء السلوم البري، ومرورًا بالمنطقة اللوجستية شرق السلوم؛ بما يسهم في تعزيز حركة التجارة والنقل بين مصر وليبيا، وزيادة كفاءة نقل البضائع ودعم حركة التبادل التجاري بين البلدين.

من جانبها، أكدت وزارة النقل، تنفيذ مصر 8 ممرات لوجستية دولية تنموية متكاملة تربط موانئ البحرين الأحمر والمتوسط ومحور قناة السويس بالموانئ الجافة والمناطق الصناعية والزراعية والتعدينية، عبر شبكة حديثة ومتكاملة من خطوط السكك الحديدية وشبكة القطار الكهربائي السريع والطرق السريعة، وتوفر مسارات نقل فعالة للبضائع؛ بما يسهم في خفض زمن التداول وتقليل التكلفة وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

وقالت الوزارة، في بيان ، إن رؤية مصر تتجسد في الربط الإقليمي والدولي المتكامل؛ لتكون منصة لوجستية للربط مع دول الخليج والمشرق العربي وشمال وشرق ووسط إفريقيا، وصولًا إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية والإفريقية، بما يعزز انسياب حركة التجارة العالمية ويرسخ مكانة مصر مركزًا إقليميًا للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

وتشمل هذه الممرات (ممر العريش/ طابا، ممر السخنة/ الإسكندرية، ممر سفاجا/ قنا/ أبو طرطور، ممر القاهرة/ الإسكندرية، ممر طنطا/ المنصورة/ دمياط، ممر جرجوب/ السلوم، ممر القاهرة/ أسوان/ أبو سمبل، وممر برنيس/ أسوان/ شرق العوينات/ الكفرة/ انجامينا).

بهاء الغنام: جهاز مستقبل مصر يواصل العمل لاستكمال استصلاح ٤ ملايين فدان

قال بهاء الغنام، رئيس مجلس إدارة جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، إن الجهاز يعمل في استصلاح نحو 4 ملايين فدان بمناطق متعددة تشمل الدلتا الجديدة وأسوان والمنيا-بني سويف وسيناء واللاهون، في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق التنمية الشاملة والتنوع الجغرافي.

وأضاف خلال مشاركته في جلسة «الأمن الغذائي والمائي: تحديات اليوم وضمانات المستقبل»، ضمن فعاليات منتدى مصر 2026، أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير السلع واستمرار إتاحتها على مدار مواسم وسنوات طويلة، في ظل محدودية الموارد المائية والأراضي الزراعية وارتفاع معدل النمو السكاني في مصر إلى 1.5% سنويًا، مقابل نحو 0.25% في عدد من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية أكبر.

وأشار إلى أن رحلة التوسع الزراعي بدأت بمبادرة المليون ونصف المليون فدان عام 2014، فيما انطلقت مشروعات البنية التحتية المرتبطة بمنظومة الأمن الغذائي منذ عام 2018، مؤكدًا أن تنفيذ مشروعات استصلاح 4 ملايين فدان خلال أقل من 12 عامًا يمثل نقلة كبيرة، خاصة أن مساحة الأراضي الزراعية في مصر تراجعت من نحو 9 ملايين فدان إلى 8 ملايين فدان نتيجة مخالفات البناء.

وشدد رئيس الجهاز، على أن فلسفة جهاز مستقبل مصر تقوم على تحريك التنمية وتنظيمها، وليس الاستحواذ عليها، موضحًا أن أكثر من 1000 شركة من القطاع الخاص تعمل في مشروعات الجهاز، وأنه يمتلك حصصًا في أكثر من 55 شركة، لا تتجاوز الشركات المملوكة له بنسبة 100% منها شركتين فقط.

وأضاف «يشارك القطاع الخاص في أكثر من 53 شركة بنسب تتجاوز 40% و50%، وتصل إلى 75% في بعض الحالات، الجهاز يستهدف التخارج من المشروعات التي ينفذها بنفسه بعد تهيئة أصولها، وطرحها في البورصة المصرية أو إتاحتها أمام القطاع الخاص، بما يتفق مع وثيقة سياسة ملكية الدولة".

وفيما يتعلق بالحوكمة والشفافية، أوضح، أن الجهاز خضع لإعادة هيكلة كاملة عقب صدور قانون إعادة تنظيمه، ويسدد الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك المستحقة عليه، ويلتزم بقواعد الحياد التنافسي.

كما أكد أن التوجيهات الصادرة خلال مناقشة القانون استهدفت توجيه 100% من فوائض الجهاز إلى الموازنة العامة للدولة، بدلا من نسبة 20% الواردة بالمادة الخاصة بأيلولة الفوائض.

وأضاف أن الجهاز يعتمد على موارده الذاتية في التمويل ولا يلجأ إلى الضمانات المصرفية، وأن تنوع أنشطته يتيح له تحمل تكاليف مشروعات البنية التحتية اللازمة لمنظومة الأمن الغذائي والخسائر المرتبطة بها.

وأكد على وجود شفافية مطلقة في تسعير الخدمات المتعلقة بالأراضي والأصول التي يديرها الجهاز، مشيرًا إلى أن العاملين المدنيين يمثلون 100% من قوة العمل بعد صدور القانون، مقارنة بنحو 95% قبل ذلك.

مصر تعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة بحزمة إجراءات جديدة

وزير البترول : وضع ٥٩١ بئرًا على خريطة الإنتاج وتحقيق ١١٣ كشفًا جديدًا خلال عامين.

تستعد مصر لبدء المرحلة الأولى من مشروع المسح السيزمي البحري المتطور بالمياه المصرية في شرق البحر المتوسط خلال الأيام المقبلة ، على مساحة تبلغ نحو 18 ألف كيلومتر مربع، باستخدام تقنية المسح السيزمي بقاع البحر ، في خطوة تستهدف تعزيز فرص استكشاف الغاز الطبيعي، وتوفير بيانات جيولوجية أكثر دقة، تدعم جذب استثمارات جديدة وتسريع قرارات البحث والاستكشاف.

وأوضح المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، أن المشروع يمثل أحد المحاور المهمة لتطوير أنشطة الاستكشاف في مصر ، من خلال توظيف أحدث التكنولوجيات العالمية في جمع البيانات وتحليلها، بما يسهم في تحسين فهم التراكيب الجيولوجية تحت سطح البحر، وتحديد المناطق الأكثر جذبًا لفرص البحث عن الغاز الطبيعي، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات العالمية لضخ المزيد من الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

ويُنفذ المشروع من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، بالتعاون مع تحالف شركتي «SLB» و«فيريديان» العالميتين، ضمن برنامج متكامل للمسح السيزمي بالمياه المصرية في شرق المتوسط، يستهدف تغطية مساحة إجمالية تصل إلى 95 ألف كيلومتر مربع، بما يوفر قاعدة بيانات موسعة تدعم جهود تقييم الموارد الهيدروكربونية غير المكتشفة وتعظيم الاستفادة منها.

وأكد الوزير أن استخدام تقنية OBN يمثل تطورًا مهمًا في أعمال المسح السيزمي البحري، وتحسين جودة التصوير السيزمي للتراكيب الجيولوجية، خاصة في المناطق التي تتطلب تقنيات متقدمة للحصول على صورة أكثر وضوحًا لما تحت سطح البحر.

وأضاف أن تحسين جودة البيانات ينعكس على دقة تحديد المناطق الواعدة واختيار مواقع حفر الآبار الاستكشافية، ويساعد على خفض مستويات المخاطر الفنية المرتبطة بعمليات البحث، بما يعزز كفاءة توجيه الاستثمارات نحو الفرص الأكثر جدوى.

وأشار الوزير إلى أن أهمية المشروع لا تقتصر على جمع البيانات السيزمية، بل تمتد إلى تحويل هذه البيانات، بعد معالجتها وتفسيرها، إلى فرص استثمارية واضحة يمكن طرحها أمام الشركات العالمية استنادًا إلى معلومات فنية أكثر دقة. ويسهم ذلك في دعم قرارات الاستثمار، وتشجيع التوسع في برامج الحفر الاستكشافي، وتعزيز فرص تحقيق اكتشافات جديدة تدعم الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي.

أمن الطاقة في البحر المتوسط

كان المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، افتتح الأسبوع الماضي ، مؤتمر ومعرض البحر المتوسط للبترول (MOC2026)، في مكتبة الإسكندرية تحت شعار «مصر ركيزة أساسية لأمن الطاقة في منطقة البحر المتوسط»، بمشاركة مايكل دامیانوس، وزير الطاقة القبرصي، والمهندس أيمن عطية، محافظ الإسكندرية، والسفير نيكولاس باباجورجيو، سفير اليونان لدى مصر، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وقيادات قطاع البترول المصري، ورؤساء ومسؤولي كبرى شركات الطاقة العالمية العاملة بمنطقة البحر المتوسط.

وأكد المهندس كريم بدوي، نجاح تسوية كامل المستحقات المتأخرة لشركاء الاستثمار في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، والتي بلغت نحو 6.1 مليار دولار قبل أكثر من عامين، بما يمهد لمرحلة جديدة من الشراكة القائمة على الثقة والالتزام المتبادل، ويعزز قدرة القطاع على جذب الاستثمارات وتسريع تنمية الموارد البترولية والغازية.

وأوضح الوزير أن الفترة من يوليو 2024 إلى يونيو 2026 شهدت وضع 591 بئرًا جديدة على خريطة الإنتاج وتحقيق 113 كشفًا، في إطار التحرك لدعم الإنتاج المحلي وتعويض التناقص الطبيعي للحقول، بالتوازي مع التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنمية الحقول القائمة وتطوير نماذج الاستثمار بما يدعم ضخ استثمارات جديدة.

وأشار إلى أن صناعة الطاقة العالمية تواجه تحديات متزايدة بفعل التوترات الجيوسياسية وتقلبات الأسواق والضغوط المرتبطة بتأمين إمدادات الطاقة، مؤكدًا أن مصر تعاملت مع التحديات التي واجهت القطاع من خلال تكامل الجهود الحكومية، ودعم القيادة السياسية، والتعاون الوثيق مع شركاء الاستثمار.

مقومات متكاملة

وأكد الوزير أن مصر تمتلك مقومات مهمة لتعزيز دورها مركزًا محوريًا للطاقة في منطقة البحر المتوسط، مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز، وشبكات نقل الغاز، وتسهيلات المعالجة، ومحطتي إسالة وتصدير الغاز الطبيعي في إدكو ودمياط، إلى جانب قدراتها في أنشطة التكرير والبتروكيماويات.

وشدد على أن امتلاك البنية الأساسية يمثل ميزة مهمة، لكنه لا يكفي وحده لبناء مركز إقليمي مستدام للطاقة؛ إذ يتطلب الأمر استثمارات مستمرة، وتشغيلًا عالي الكفاءة، واتفاقات تجارية تنافسية، وتعاونًا إقليميًا يحقق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

وأكد الوزير أن مستقبل قطاع البترول لا يقتصر على زيادة إنتاج البترول والغاز، بل يمتد إلى تعظيم القيمة المضافة من الموارد الطبيعية، مشيرًا إلى أن الغاز الطبيعي يمثل، إلى جانب دوره في توفير الطاقة، مادة خام أساسية لصناعات البتروكيماويات والأسمدة.

وأوضح أن التكامل بين إنتاج الطاقة والصناعة يفتح آفاقًا أوسع لتوطين الصناعات، وزيادة فرص العمل، وتنمية الصادرات، وتحقيق عائد اقتصادي أكبر من الموارد المحلية.

شيماء مرسي

قناة السويس تبحث مع مجموعة ميرسك تسريع وتيرة عودة الخدمات الملاحية خلال الفترة المُقبلة

أكد الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، أن قناة السويس تشهد عودة ملموسة للخدمات الملاحية التابعة لمجموعة ميرسك فى ضوء الشراكة الاستراتيجية والعلاقات الممتدة التى تجمع الجانبين.

وأضاف، خلال اجتماعه مع رباب بولس، الرئيس التنفيذى للعمليات، عضو المجلس التنفيذى لمجموعة A.P.Moller-Maersk، بحضور أحمد حسن، نائب رئيس العمليات للمجموعة، وهانى النادى، ممثل مجموعة شركات A.P.Moller-Maersk بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر تقنية الفيديوكونفرانس، لبحث سبل تعزيز التعاون ومناقشة خطط وجداول إبحار مجموعة ميرسك بقناة السويس خلال الفترة المُقبلة، أن التقارير الملاحية بالقناة سجلت عبور ٢٧٦ رحلة تابعة لمجموعة ميرسك بإجمالى حمولات صافية قدرها ٢٣.٣ مليون طن منذ بداية العام الجارى حتى نهاية شهر سبتمبر الماضى، وذلك مقارنة بعبور ١٤٦ رحلة بإجمالى حمولة صافية قدرها ٧ ملايين طن خلال ذات الفترة من العام الماضى.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن المُتغيرات الجيوسياسية الحالية وانعكاسها على ارتفاع أسعار الوقود ونوالين الشحن أثبتت بما لايدع مجالاً للشك الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس وما تحققه من وفر اقتصادى لرحلات سفن الحاويات العملاقة، فضلاً عن ارتفاع عامل الأمان الملاحى مقارنة بالدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح.

من جانبها، أشادت رباب بولس بالعلاقات الثنائية مع قناة السويس والتى أثمرت عن عودة عدد كبير من الخدمات الملاحية التابعة للمجموعة للعبور مجددًا من قناة السويس.

وأعربت الرئيس التنفيذى للعمليات عن تطلعها لعودة كافة الخدمات الملاحية التابعة للمجموعة للعبور من قناة السويس بحلول شهر مارس من العام القادم، مؤكدة أن قناة السويس تظل الخيار الأمثل للمجموعة فى ضوء العلاقات الاستراتيجية المشتركة.

بروتوكول تعاون لتنفيذ مشروعات البيئة والمناخ من خلال مؤسسات المجتمع الأهلي

شهدت وزيرتا التنمية المحلية والبيئة، منال عوض، والتضامن الاجتماعي، مايا مرسي، توقيع بروتوكول تعاون لتعزيز التعاون المشترك في مشروعات البيئة وتغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة المخلفات، من خلال تحقيق التكامل المؤسسي بين الوزارتين؛ لرفع كفاءة المشروعات البيئية التي تنفذها مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي وتعظيم أثرها التنموي.

ووقع على البروتوكول الدكتور صابر عثمان، مساعد وزيرة التنمية المحلية والبيئة للاستدامة والمسئولية المجتمعية، وأيمن عبد الموجود، الوكيل الدائم لوزارة التضامن الاجتماعي.

وأكدت عوض، في بيان مشترك ، أن البروتوكول يأتي في إطار رؤية الدولة؛ لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ مستهدفات رؤية مصر 2030، والدور الحيوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع الأهلي كشريك رئيسي في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية والبيئية، وحرصًا على ضمان توافق تلك المشروعات مع السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية للدولة وتحقيق أعلى أثر ممكن في المجالات البيئية المختلفة ومجالات التنمية المحلية المستدامة المتعددة.

وأضافت أن وزارة التنمية المحلية والبيئة، باعتبارها الجهة المختصة بوضع سياسات البيئة والمناخ والحفاظ على الطبيعة ومواردها، والإشراف الفني على تنفيذها، تحرص على التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لتنفيذ مشروعات بيئية ذات عائد اجتماعي واقتصادي، بما يحقق التنمية المستدامة.

وأشارت وزيرة التنمية المحلية والبيئة، إلى أن التعاون سيتضمن المشروعات البيئية التي تقوم بتنفيذها مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي بتمويل من المنظمات الدولية أو الوطنية وتعظيم أثرها التنموي، بهدف ضمان توافق المشروعات مع استراتيجيات البيئة وتغير المناخ والحفاظ على الطبيعة ومواردها وإدارة المخلفات وخطط التنمية المحلية وما في حكمها، وتوحيد معايير التقييم الفني والموافقة والمتابعة والتقييم لهذه المشروعات، وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية والفنية الموجهة للمشروعات البيئية.

وأشارت إلى إنشاء منظومة مشتركة بين الوزارتين للمتابعة والتقييم وقياس الأثر البيئي والاجتماعي، وذلك للمشروعات والبرامج والمبادرات البيئية التي تتقدم بها مؤسسات المجتمع الأهلي في المجالات البيئية، ويتطلب تنفيذها الحصول على ترخيص أو موافقة فنية من وزارة التنمية المحلية والبيئة.

ما هي عوائد المشروعات القومية؟..

منتدي مصر يُجيب عن الأسئلة الشائكة حول «التنمية الحضرية والعمرانية»

شهدت جلسة «التنمية الحضرية والعمرانية » ضمن فعاليات «منتدى مصر 2026 » إثارة العديد من التساؤلات الساخنة في ملف التنمية العمرانية ، والتي رد عليها رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بحضور عدد من الوزراء، وممثلي المؤسسات والخبراء والتنفيذيين والأكاديميين والقطاع الخاص.

وبدأ مدبولي بتساؤل حول أسباب توجيه الدولة هذا الحجم الكبير من الإنفاق على المشروعات القومية خلال السنوات الماضية، وخاصة في مجال التشييد والبناء والنقل، وما هو عائدها الاقتصادي والاجتماعي على المواطن المصري؟، وهل تنفيذ جميع المشروعات كان في توقيتها المناسب؟، أو كان يمكن تنفيذ بعضها وتأجيل البعض الآخر في ظل التحديات الاقتصادية؟، وهل جاء تركيز الدولة على إنشاء المدن الجديدة على حساب تحسين الخدمات بالمدن القائمة؟، وكيف تضمن الدولة تحقيق برامج التنمية في كل المحافظات والمدن الكبرى؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات والشواغل، أرجع رئيس مجلس الوزراء أسباب تشييد المدن الجديدة إلى ما تعرفه الأجيال المتعاقبة بشأن هذه القضية التي تعد أحد أهم المشكلات والقضايا الجوهرية للدولة وتحدياتها، ويتمثل في التركز العمراني على مساحة محدودة للغاية من مساحة مصر، منذ القدماء المصريين وحتى القرن الحادي والعشرين.

ولفت مدبولي إلى أنه في بداية القرن العشرين كان عدد سكان مصر أقل من 10 ملايين نسمة على نفس هذه المساحة، ثم أصبح عدد السكان حوالي 18 مليونا مع بزوغ ثورة 23 يوليو 1952، وحاليا وصل العدد إلى 110 ملايين نسمة، تاركا للحضور تخيل الوضع إذا ظلت المساحة المعمورة كما هي مع تزايد أعداد السكان بهذا الحجم.

أضاف مدبولي: اعتبارا من سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وحتى 2010 و2011، شهدنا نموا هائلا للعشوائيات، والتآكل السريع للأراضي الزراعية، وتدهور الخدمات، وتسجيل المدن المصرية ضمن أعلى معدلات في العالم لتكدس السكان، متسائلا: هل الدولة لم تحاول من قبل التعامل مع ذلك؟، وهل لم يكن هناك مفكرون وخبراء يتحدثون عن هذا الأمر؟.

تعمير الصحراء

وأشار مدبولي إلى تأكيد العديد من المؤرخين، منهم المؤرخ الدكتور جمال حمدان في كتابه «شخصية مصر»، أنه لا حل لمصر إلا الخروج بعيدا عن الوادي والدلتا وتعمير الصحراء.

وأوضح مدبولي: ليس لدينا سبيل آخر، منوها إلى أن بدايات هذا الأمر كانت في عدد من المحاولات التي قامت بها الدولة، وأول محاولة كانت للزعيم الراحل الرئيس محمد أنور السادات، عندما بدأ في أواخر السبعينيات من القرن الماضي فكرة إنشاء المدن الجديدة؛ حيث عُرض في هذا الوقت الأمر في مجلس الشعب المصري، وكان هناك هجوم كبير على فكرة إنشاء المدن الجديدة، وقيل إنه إذا كانت المدن القائمة لا تنعم بمياه وصرف صحي وطرق وشبكات، فكيف نترك ذلك ونتجه لبناء مدن جديدة في الصحراء، فالأوْلى هو توجيه الموارد المالية لهذا الأمر.

واستطرد: نحمد الله على استمرار الرئيس الراحل أنور السادات في رؤيته للدولة المصرية وتنفيذ هذه المدن، فحتى عام 2014 تم إنشاء 22 مدينة جديدة، من بينها: (العاشر من رمضان، والسادات، والسادس من أكتوبر، والعبور، والشروق، والقاهرة الجديدة)، وغيرها.

وقال مدبولي: دعونا نتخيل لو لم يتم إنشاء هذه المدن، كيف كان سيصبح حال مصر؟، منوها إلى حجم السكان في هذه المدن، فضلا عن حجم التنمية، وذلك لا يحصر أهميتها في الإسكان فقط؛ فهناك قلاع مصر الصناعية أو المدن الصناعية القائمة في أكتوبر والسادات وبرج العرب والعبور وغيرها من المدن الصناعية الكبرى.

وذكر مدبولي: إن قضية بناء وتعمير الصحراء وتنمية الأراضي غير المستغلة، هي قضية حتمية لمصر، وكلما تأخرنا في هذا الشأن كانت هناك خسارة، من حيث زيادة النمو العشوائي والتعدي على الأراضي الزراعية؛ فالمواطنون يسبقون الدولة إذا لم تسبق الدولة المواطنين بالتخطيط المسبوق وتنمية وإتاحة السكن، فالمواطن يلجأ إلى حل مشكلته بمعرفته وبناء مناطق عشوائية وغير آمنة كنا نعاني منها جميعا.

المدن الجديدة

وفيما يتعلق بملف المدن الجديدة، أكد مدبولي، أن فكرة إنشاء المدن الجديدة كانت حتمية، ولكن فلسفة فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، منذ تولي سيادته المسئولية، هي ألا يتم تنفيذ أي شيء إلا على أساس علمي، فالدولة لا تنفذ مشروعات بصورة تلقائية؛ ومن هنا كانت البداية في وجود مخطط تم إعداده على مدار سنوات، بدأ قبل ثورة 2011 واكتمل في بداية عام 2012، وهو «المخطط القومي للتنمية العمرانية لمصر حتى عام 2052»، والذي يضع رؤية للدولة المصرية لمدة 40 عاما قادمة.

وفي هذا الإطار، أوضح مدبولي أن الرئيس كان قد درس هذا الملف بالكامل قبل توليه المسئولية، وقرر تنفيذ ما جاء في هذا المخطط الذي وضع بعقول وخبراء مصريين، ويتحدث عن تنمية متكاملة، موضحا أن هذا المخطط كان كبيراً وضرورياً لأن الدولة كانت في حاجة ماسة لأعمال التنمية على مدار سنوات طويلة، ما نتج عنه كل المشاكل والتحديات التي كانت تواجهها مصر ومدنها وقراها.

وأضاف مدبولي أن المخطط الجديد يتضمن 39 مدينة جديدة، جارٍ تنفيذ 27 مدينة جديدة منها، على أن يتم تنفيذ الـ 12 مدينة المتبقية خلال الفترة المقبلة، ومن المدن القائمة حاليا : غرب قنا، ومدينة ناصر غرب أسيوط، وأسوان الجديدة، وشرق بورسعيد، ورفح الجديدة، والإسماعيلية الجديدة، والمنصورة الجديدة، ومدن أخرى كثيرة، مؤكدا أن الأمر لا يقتصر على العاصمة الجديدة والعلمين الجديدة فقط.

وردا على ما يتردد بأن المدن الجديدة لا تزال خالية من السكان، فلماذا يتم إنشاء مدن أخرى، أكد رئيس الوزراء أن 15 مليون مصري يقطنون اليوم في المدن الجديدة القائمة بشكل دائم، من واقع عدادات الكهرباء التي يتم شحنها، فبخلاف 3.3 مليون عداد، هناك أكثر من 350 ألف عداد تجاري وصناعي وإداري، وغير ذلك من الأنشطة الأخرى، وهو ما يعني أن عدد السكان المقيمين بالفعل بالمدن الجديدة يتراوح ما بين 14 إلى 15 مليون نسمة، فضلا عن المترددين يوميا على هذه المدن للعمل بها.

وأكد مدبولي أن المدن الجديدة ليست خاوية، فمدينة القاهرة الجديدة يقترب عدد سكانها من 3 ملايين نسمة، و6 أكتوبر 2 مليون نسمة، قائلا: «المدن الجديدة أصبحت مدنا مليونية»، لافتا إلى أنه أصبح من الضروري البدء في التخطيط لتنفيذ مدن جديدة أخرى؛ وهو ما يطلق عليه مدن الجيل الرابع؛ حيث إن المدن التي تم إنشاؤها منذ عام 2014 كانت تمثل الأجيال الثلاثة طبقا لأعمارها الزمنية.

لماذا وجهت الدولة هذا الحجم الكبير من الإنفاق على المشروعات القومية؟.. وما هو عائدها الاقتصادي والاجتماعي على المواطن؟..

واستطرد مدبولي: عندما بدأت الدولة إنشاء المدن في الثمانينيات من القرن الماضي، استفدنا نحن منها الآن، واليوم نعمل على بناء مدن جديدة تستفيد منها الأجيال القادمة، وذلك من خلال توفير مكان لائق للشباب القادم، لافتا إلى أن القضية الحتمية تتعلق بضرورة مضاعفة المعمور المصري.

وردا على سؤال: لماذا تم تنفيذ وبناء العاصمة الجديدة؟، أشار مدبولي إلى أنها مدن كأي مدينة جديدة يتم إنشاؤها، ولكن الاختلاف أنه تم نقل الوزارات، ومقر الحكم إليها، مضيفاً أن تجربة تحريك الحكومة من مكان لآخر، قائمة على مدار تاريخ البشر.

وأوضح مدبولي أن منطقة وسط البلد بالقاهرة وما تضمه من ميدان التحرير، ومقرات الوزارات القديمة، كانت عاصمة جديدة لمصر أنشأها الخديوي إسماعيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث كان مقر الحكم في مصر في قلعة صلاح الدين، وتم النقل في إطار التحديث للدولة المصرية، مشيرا في هذا السياق إلى المخططين والمفكرين والخبراء الذين بدأوا منذ تسعينيات القرن الماضي الحديث عن حتمية نقل الوزارات من قلب القاهرة، حيث إن القاهرة أصبحت مغلقة.

وذكر مدبولي، أن فكرة نقل الوزارات إلى موقع جديد سبق أن خضعت لدراسات ومناقشات موسعة، شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين في التخطيط العمراني، بهدف تحديد الموقع الأنسب لإقامة هذا المشروع، في ضوء احتياجات الدولة ومتطلبات التنمية المستقبلية.

وقال: خلال عامي 2007 و2008، وفي عهد الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، جرى التوجيه بدراسة البدائل الممكنة لنقل الوزارات إلى خارج نطاق القاهرة، حيث طُلب من هيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان إعداد مجموعة من البدائل المقترحة، واختيار الموقع الأكثر ملاءمة، بما يتيح للدولة تنفيذ المشروع.

وأشار مدبولي إلى أن مجموعة من الخبراء والمخططين والجغرافيين تولت دراسة المواقع المقترحة، وانتهت إلى تحديد خمسة بدائل رئيسية، شملت المنطقة التي تقع بها العاصمة الجديدة حاليًا، ومنطقة أخرى في نطاق محيط الطريق الدائري تضم مسجد المشير طنطاوي والمناطق المحيطة به، إلى جانب جزيرة الوراق، ومنطقة شمال طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي، ومدينة جديدة أخرى.

وواصل مدبولي: لكن الخبراء، الذين أجروا هذه الدراسات بصورة مستقلة عن الحكومة، وضعوا ترتيبًا للبدائل الخمسة وفقًا لمدى ملاءمتها، وانتهوا إلى أن الموقع الحالي للعاصمة الجديدة يمثل الخيار الأفضل، بالنظر إلى ما يتيحه من فرص للتوسع العمراني المستقبلي، مؤكدا أن نقل الوزارات إلى الموقع الحالي للعاصمة الجديدة من شأنه أن يشكل في حد ذاته محركاً ومحفزًا لتسريع النمو العمراني في الاتجاه الشرقي، لافتًا إلى أن القاهرة اتجه توسعها العمراني على مدار تاريخها نحو الشرق.

العاصمة الجديدة

وأوضح رئيس الوزراء أنه في ذلك الوقت، ورغم ترجيح الموقع الحالي للعاصمة الجديدة من الناحية التخطيطية، فإن تنفيذ المشروع كان يتطلب استثمارات مالية ضخمة، في ظل محدودية الموارد المتاحة آنذاك، وهو ما دفع إلى النظر في البدائل الأخرى من زاوية القدرة على التنفيذ، وكان هناك اتفاق بين الخبراء على أن الموقع الأول هو الأفضل لمستقبل مصر على المدى الطويل، خاصة عند النظر إلى احتياجات الدولة خلال الخمسين أو المائة عام المقبلة، مضيفا: على غرار العديد من المشروعات الكبرى، لم يكن من الممكن البدء في تنفيذ المشروع في ظل الظروف التي كانت قائمة قبل عام 2011.

وتطرق رئيس الوزراء إلى مرحلة إعادة طرح المشروع، موضحًا أنه عند عرض الأمر على فخامة الرئيس الزعيم عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، استفسر سيادته عن نتائج الدراسات وآراء المخططين بشأن الموقع الأفضل، وعندما تبين أن البديل الأول هو الأكثر ملاءمة، وجّه بالعمل وفقًا لهذا الاختيار، استنادًا إلى نتائج الدراسات العلمية والتخطيطية.

وأكد مدبولي أن اختيار الموقع لم يكن قرارًا عشوائيًا، وإنما استند إلى دراسات متخصصة رجحت أفضلية الموقع الحالي، بما يتوافق مع احتياجات الدولة المصرية وتوجهاتها العمرانية المستقبلية.

وفي سياق ذلك، أوضح مدبولي أن القاهرة كانت تعاني بالفعل من الاختناق العمراني والمروري، مؤكدًا أن الحاجة إلى معالجة هذه التحديات كانت قائمة منذ سنوات طويلة، وأن تنفيذ المشروع كان يمثل أولوية كان ينبغي التعامل معها في وقت مبكر.

واستشهد مدبولي بإحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي، والتي تناولت التحديات التي تواجه القاهرة، مشيرًا إلى ما تضمنته من تحذيرات بشأن تفاقم أزمة الازدحام المروري بحلول عام 2020، بما قد يحول القاهرة إلى ما يشبه ساحة انتظار كبيرة للسيارات، في إشارة إلى حجم الضغوط التي كانت تواجه العاصمة والحاجة إلى حلول تخطيطية طويلة الأجل.

وساق مدبولي عددا من الأمثلة والنماذج الحياتية على صور الاختناق المروري، لافتا إلى أن متوسط سرعة السيارات في بعض المناطق يتراوح بين 8 و10 كيلومترات في الساعة، وهو ما يتسبب في خسائر سنوية لمصر تتراوح بين 8 و10 مليارات دولار، نتيجة التلوث والاستهلاك الزائد للكهرباء والبنزين.

العلمين الجديدة

وفيما يتعلق بتنمية العلمين الجديدة، أوضح رئيس الوزراء أن الجميع كان ينادي بضرورة حسن استغلال الساحل الشمالي، باعتباره من أفضل الأماكن، وأن الفكرة التي طُبقت في البداية في الثمانينيات من القرن الماضي، والمتمثلة في تحويله إلى قرى سياحية صيفية تابعة للنقابات والعاملين، لم تكن هي الأمثل؛ إذ جرى تحويل منطقة كان من الممكن أن تصبح مدنًا نابضة بالحياة، يعيش ويعمل فيها المواطنون طوال العام، إلى مصايف لا تعمل سوى شهرين فقط في العام، فكانت الرؤية والمخطط الجديد تقوم على إنشاء سلسلة من المدن الجديدة على الساحل الشمالي، تجنبًا لتكرار الخطأ نفسه، على أن تضم كل مدينة الأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدمية.

وأضاف: منطقة العلمين، قبل تحويلها إلى مدينة، كانت تُعد أكبر منطقة حقول ألغام، وكانت منطقة غير مستغلة، وكان يتعرض أهالينا من سكان مطروح يوميًا لحوادث ووفيات بسبب الألغام وأن رؤية فخامة السيد الزعيم الرئيس تمثلت في تحويلها إلى منطقة تنمية شاملة تضم السياحة، والاقتصاد، والصناعة، لافتا إلى أن مدينة العلمين اجتذبت مليون سائح هذا العام.

واستطرد مدبولي: ولنا أن نتخيل حجم الاستثمارات والموارد التي توافرت للدولة من خلال هذه الأنشطة، بدلًا من بقاء تلك المناطق معطلة وغير مستغلة، وكان الساحل الشمالي يعمل بوصفه منطقة موسمية فقط، فيما تستهدف الرؤية الجديدة الجاري تنفيذها حاليا تحويله إلى منطقة تعمل لمدة أربعة وخمسة بل ستة أشهر، وصولا إلى العمل على مدار العام، بالتوازي مع استمرار جهود تطوير المناطق القديمة وإدخال أنشطة جديدة بها تدريجيًا، لكنها في الحقيقة أمر واقع.

هل جاء إنشاء المدن الجديدة على حساب تحسين الخدمات بالمدن القائمة؟ ولماذا أنشئت العاصمة الجديدة والعلمين الجديدة؟

وأكد مدبولي أن حجم التنمية الذي تنفذه الدولة لا يقتصر على الإسكان فقط، وإنما يشمل الزراعة، والصرف الصحي، وشبكات الموانئ، والمشروعات الصناعية والسياحية التي يتم تنفيذها اليوم، مشيراً إلى أن حجم «المعمور المصري» وصل إلى 14%، أي أن الدولة ضاعفت المعمور لاستيعاب الزيادة السكانية، موضحا أنه لا يتحدث عن احتياجات اليوم فقط، وإنما يتم التخطيط لعمل يمتد لسنوات تتراوح بين 30 و 40 عاما قادمة.

وأشار مدبولي إلى أن مردود ما يتم تنفيذه اليوم يظهر بعد 15 و 20 عاماً، وأنه إذا لم يتم التنفيذ اليوم فإن التكلفة بعد 15 و 20 عاماً ستتضاعف 4 و 5 مرات، وبالتالي قد لا تكون القدرة على التنفيذ متاحة، لذا فإن الفرصة الحالية هي الأنسب للتنفيذ.

وأضاف مدبولي أنه عندما تولي فخامة السيد الرئيس الزعيم المسئولية في عام 2014 كان معدل البطالة نحو 13.5%، ووفقاً للخبراء فإن قطاع التشييد والبناء يعد من أهم القطاعات التي توفر فرص عمل سريعة، وهو قطاع مرتبط بأكثر من 100 صناعة وتستمر فرص العمل حتى بعد تشغيل المدن والمشروعات، بما يسهم في تحريك الاقتصاد.

ورداً على ما يثار حول الاهتمام بالمدن الجديدة وإهمال المدن القديمة، أكد رئيس الوزراء أنه عندما تولى فخامة الرئيس الزعيم عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، المسئولية، كانت الدولة بها أكثر من 350 منطقة غير آمنة، وقد تم تطوير وإزالة كل هذه المناطق على مستوى الجمهورية، حيث كان يقطنها أكثر من 350 ألف أسرة مصرية، أي ما يعادل اكثر من 1,5 مليون بمتوسط 5 إلى 6 أفراد للأسرة.

وفي إطار حديثه عن مشروعات تطوير المناطق غير الآمنة التي نفذتها الدولة، ذكر رئيس الوزراء عدة أمثلة على ذلك مثل مشروعات: الأسمرات، والمحروسة، وروضة السيدة، وغيرها الكثير من المناطق، قائلا: هؤلاء المواطنين الآن يعيشون في أماكن لائقة، وقد تمكنا من رفع كفاءة مناطق مثل: القاهرة القديمة، والقاهرة التاريخية والإسلامية وبالتالي لم تكن تنمية المدن الجديدة على حساب تطوير المدن القائمة، ولكن على العكس تم ذلك بالتوازي.

وتطرق مدبولي لما يثار حول «عدالة التوزيع»، وأن البعض قد يعتقد أن الدولة تُركز فقط على تطوير المدن، موضحا أن الدولة قامت بتنفيذ أهم مشروع في القرن الحادي والعشرين وهو مشروع المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتطوير قرى الريف المصري، مشيراً إلى أن المشروع يشمل نحو 4600 قرية، يقطنها 60 مليون مواطن مصري، وتم تقسيم المشروعات على ثلاث مراحل، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي شملت 1477 قرية، كلفت الدولة ما يزيد على 450 مليار جنيه، لافتاً في هذا الإطار إلى توجيهات فخامة السيد الزعيم رئيس الجمهورية بالبدء في المرحلتين الثانية والثالثة بالتتابع؛ لاستكمال تطوير باقي القرى المستهدفة التي تشملها المبادرة.

محمد محيي الدين

التموين : الدعم السلعي يصل إلى أكثر من ٥٧ مليون مواطن

بالأرقام .. الحماية الاجتماعية أولوية للدولة المصرية

استعرضت جلسة «ضبط الأسواق ومنظومة حماية اجتماعية أكثر فاعلية» بمنتدى مصر 2026، ضمن فعاليات اليوم الثالث، ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لتحسين مستوى معيشة الأسر، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، وأحمد كجوك وزير المالية، والدكتور عمرو عثمان مدير صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، ولفيف من الخبراء والمتخصصين.

وأكدت الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، أن منظومة الحماية الاجتماعية شهدت تطورًا تُوّج بصدور قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، بما يعزز الإطار التشريعي لبرنامج «تكافل وكرامة»، ويربط الدعم النقدي بالتمكين الاقتصادي والاستثمار في البشر.

وأشارت إلى أن الحماية الاجتماعية ليست دعمًا نقديًا وقت الأزمات، بل الدرع الواقي الذي يمكّن الدولة من العبور الآمن نحو الإصلاح الاقتصادي، مؤكدة أن رئيس الجمهورية يضع الأسر الأولى بالرعاية في قلب الأولويات الوطنية، وأن هذا حق أصيل يطرق أبواب القرى والنجوع ليبدل العوز بالأمان والاحتياج بالتمكين.

وأوضحت أن برنامج «تكافل وكرامة» يتميز بديناميكية القبول والتخارج، فمنذ انطلاقه عام 2015، يشهد قبولًا وتخارجًا للأسر شهريًا، مع تحسين المعرفة بمتغيرات أحوال الأسر من خلال ربط قواعد البيانات واللجان الميدانية. وتتمثل أدوات الاستهداف والحوكمة في التحقق الميداني من الاستحقاق عبر 300 لجنة فحص و1000 موظف و320 إدارة اجتماعية على مستوى الجمهورية، إلى جانب 15 ألف رائدة اجتماعية ينفذن 100 زيارة شهرية، بإجمالي يقارب 1.5 مليون زيارة منزلية شهريًا، فضلًا عن 2000 لجنة للمساءلة المجتمعية تضم 25 ألف عضو وعضوة.

وأضافت أن البرنامج بدأ بـ1.7 مليون أسرة عام 2015، ووصل حاليًا إلى 4.7 مليون أسرة مستفيدة، فيما بلغت التغطية التراكمية 8.3 مليون أسرة على مدار عمره، وتخارجت أكثر من 2.2 مليون أسرة بعد تحسن حالتها الاجتماعية، مؤكدة عدم وجود أسر على قوائم الانتظار حاليًا.

وفي مجال تكافؤ الفرص التعليمية، أوضحت الوزيرة أن الوزارة تعمل على ضمان عدم حرمان الأسر الأولى بالرعاية من التعليم، من خلال 44 وحدة تضامن اجتماعي بالجامعات. وشملت جهود الدعم تحمل المصروفات الجامعية لـ149 ألف طالب، وتقديم منح دراسية سنوية لـ10,800 طالب وطالبة من المكفوفين بالجامعات الحكومية، وتوفير مترجمي لغة إشارة لـ4,186 طالبًا وطالبة من الصم وضعاف السمع، وأجهزة تعويضية لـ49,201 مستفيد من ذوي الإعاقة.

كما أطلقت الوزارة مبادرة «بكرة المدرسة» لدعم الطلاب من الأسر الأولى بالرعاية، بالتعاون مع صندوق دعم مشروعات الجمعيات ومؤسسة مصر الخير، من خلال الحقائب المدرسية وسداد المصروفات لـ243,296 طالبًا وطالبة، بينهم 3,146 طالبًا من ذوي الإعاقة و3,168 طالبًا يتيمًا. وشملت الجهود رفع كفاءة 6 مدارس تخدم 2,598 طالبًا، وتوفير 100 مقعد دراسي و2000 زي مدرسي، وإجراء 7,300 كشف طبي للطلاب، فضلًا عن محو أمية 1,425,828 أسرة ضمن مبادرة «لا أمية مع تكافل»، بما يمثل 33.4% من الأسر.

وفي مجال الحماية الغذائية، أطلقت الوزارة منصة «أهل الخير» في يناير 2025، لإدارة منظومة الإطعام وحوكمتها وتنظيم التدخلات الغذائية ومتابعة جودتها. وتضم المنظومة أكثر من 1,574 شريكا من المجتمع الأهلي، وأكثر من 2001 نقطة للتدخلات الغذائية، إلى جانب أكثر من 20 نقطة ثابتة ومتنقلة تابعة لـ«المحروسة»، وبمشاركة نحو 300 ألف متطوع على مستوى الجمهورية.

وأضافت الوزيرة أن إجمالي الوجبات التي قدمتها المبادرة منذ يناير 2025 بلغ 313,585,547 تدخلًا غذائيًا، كما وفرت نحو 70 ألف فرصة عمل خلال شهر رمضان لعام 2026.

وأشارت إلى تحسن المشروطية الصحية والمتابعة الصحية للأمهات والأطفال، بما يشمل التطعيمات ومتابعة نمو الأطفال، بنسبة 92%، وتحسن المشروطية التعليمية وانتظام الأبناء بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن 94% خلال العام الدراسي 2026/2025.

التضامن : 4,7 مليون أسرة تستفيد حاليا من «تكافل وكرامة» ولا قوائم انتظار

«أهل الخير» تقدم أكثر من 313 مليون تدخل غذائي وتوفر 70 ألف فرصة عمل خلال رمضان 2026..

وأكدت أن الوزارة تعمل على الانتقال من الدعم إلى الإنتاج والعمل، من خلال مسارات للتمكين الاقتصادي والتخارج من دائرة العوز، موضحة أن قانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025 يربط الدعم النقدي بالتمكين الاقتصادي لأول مرة.. وأضافت أن المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3535 لسنة 2025، برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي، وبمشاركة 15 جهة حكومية ضمن 56 جهة شريكة إجمالًا، بهدف ربط الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية بقاعدة بيانات موحدة للمستفيدين، وتقديم خدمات تشمل التمويل متناهي الصغر والادخار والإقراض والتشغيل والتدريب والتسويق، إلى جانب مبادرات قطاعية لدعم الزراعات الاستراتيجية والأمن الغذائي والمشروعات الصناعية كثيفة العمالة.

وفي إطار توسيع نطاق الخدمات، شهد التعاون بين بنك ناصر الاجتماعي والبريد المصري إتاحة خدمات البنك، الذي يمتلك 97 فرعًا، عبر شبكة البريد التي تضم أكثر من 4700 نقطة خدمية، مع بدء التشغيل التجريبي في عدد من مكاتب البريد وإدارات التضامن الاجتماعي. كما تم تفعيل صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والإنعاش الريفي، وإطلاق منصة التسجيل الرقمي للمشروعات «تمكين»، وفتح أسواق للأسر المنتجة والحرفيات.

وبلغ عدد معارض «ديارنا» للحرف اليدوية والتراثية 164 معرضًا، بما يخدم أكثر من نصف مليون أسرة منتجة، مع مشاركة العارضين في معارض خارجية بإيطاليا والهند وفرنسا والسعودية وقطر والمغرب والبحرين، والعمل على إنشاء مقر دائم لمعرض «ديارنا».

وأشارت الوزيرة إلى توفير فرص عمل تراعي احتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال دعم مشروع بمحافظة الفيوم يستهدف توفير 2000 فرصة عمل لائقة للسيدات من أسر «تكافل وكرامة»، مع تخصيص 5% للأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة حضانة لأبناء الأمهات العاملات، فضلًا عن دعم أكثر من 120 ألف مزارع من صغار المزارعين ضمن مبادرة «ازرع» لزراعة القمح.

كما تم استخراج أكثر من 1.3 مليون بطاقة إثبات إعاقة وخدمات متكاملة من خلال 225 مكتب تأهيل اجتماعي على مستوى الجمهورية، بما يتيح لحامليها الاستفادة من الحقوق والخدمات القانونية في الرعاية الصحية والدمج التعليمي والإعفاءات الجمركية واستخدام وسائل النقل العام، مع استمرار الحملات الميدانية لتيسير استخراج البطاقات.

وفي إطار الانتقال من الاعتماد على الدعم إلى الإنتاج، استفاد أكثر من 1.2 مليون شخص من برامج التمكين الاقتصادي، فيما توفر الوزارة برامج تشمل الدعم النقدي والعيني وتأهيل المنازل وتوفير «سكن كريم» وإصدار بطاقات الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة. ويستفيد نحو 1.3 مليون شخص من ذوي الإعاقة من برنامج الدعم النقدي «كرامة»، إلى جانب توفير الأجهزة التعويضية والأدوات المساعدة لتعزيز استقلاليتهم ودمجهم في المجتمع.

ونفذت الوزارة برامج لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، استفاد منها نحو 5 ملايين طالب من غير القادرين من أبناء أسر «تكافل وكرامة» وغيرهم من الطلاب المتعثرين، من خلال تحمل المصروفات الدراسية بتكلفة سنوية بلغت 882 مليون جنيه.

مبادرات التموين

من جانبه، أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن الدعم السلعي يُقدم لأكثر من 57 مليون مواطن، وأن الموازنة المخصصة له ارتفعت من 34 مليار جنيه إلى أكثر من 210 مليارات جنيه لدعم السلع التموينية والخبز المدعم.

وأضاف أن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بالعمل بمبادرة تخفيض أسعار السلع واستمرارها لمدة 6 أشهر، بهدف توفير احتياجات المواطنين من السلع الغذائية، إلى جانب استمرار تأمين مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يصل في المتوسط إلى 6 أشهر، ويرتفع لبعض السلع إلى 9 أشهر وعام.

وأوضح الوزير أن السلع الغذائية تُوفر باستمرار عبر منافذ الشركات التابعة للوزارة، مشيرًا إلى تنفيذ المشروع القومي «كاري أون»، الذي يستهدف تحويل 30 ألف بقال تمويني إلى سوبر ماركت حضاري، وتحديث 8500 منفذ من مشروع «جمعيتي» إلى هايبر ماركت، إضافة إلى 1060 منفذًا تابعًا لشركات وزارة التموين جارٍ تحديثها ضمن المنظومة.

وأشار إلى بدء تنفيذ أكبر سلسلة تجارية حكومية تحت مسمى «كاري أون»، وافتتاح عدد من المنافذ التابعة للوزارة وبقالي التموين ومنافذ توزيع السلع المدعمة، بهدف توفير السلع بجودة وأسعار مناسبة. وتستهدف السلسلة إعادة هيكلة وتحديث منافذ البيع بالتجزئة على مستوى الجمهورية، وتطوير الشكل العام ومنظومة الإدارة والتسعير، وتطبيق التحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة توزيع السلع وتحسين الخدمات وتحقيق استقرار الأسواق والتوازن السعري.

رضوى عبدالله

تنفيذ ١,٩٦ مليون وحدة سكنية ورفع مساحة المعمور المصري إلى ١٤%

ملف الإسكان .. ١٢ عاما من التنمية العمرانية

ضمن فعاليات «منتدى مصر 2026»، استعرضت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، خلال جلسة «التنمية الحضرية والعمرانية»، جهود الدولة المصرية في تحقيق التنمية العمرانية الشاملة خلال الفترة من 2014 إلى 2026، وما شهدته ملفات الإسكان والمدن الجديدة، والمرافق والبنية الأساسية وتطوير المناطق العمرانية من تطور، إلى جانب مستهدفات المرحلة المقبلة، والاستماع إلى آراء الخبراء والمشاركين بالمنتدى.

وأشارت إلى أن بدء تنمية عمرانية شاملة ساهمت في زيادة الرقعة المعمورة للدولة المصرية من مساحة 7% إلى مساحة 14% ، مؤكدة أن ملف الإسكان والتنمية العمرانية يأتي في صدارة الأولويات التنموية للدولة، لارتباطه المباشر بحياة المواطنين وحقهم في السكن الملائم وتحسين جودة الحياة، مشيرة إلى أن رؤية الدولة ارتكزت على مسارين متكاملين، أولهما تطوير العمران القائم والارتقاء بمستوى الخدمات، وثانيهما إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب الزيادة السكانية وتعيد توزيع الكثافات السكانية وتفتح آفاقا جديدة للتنمية والاستثمار.

وأوضحت وزيرة الإسكان أن مساحة المعمور المصري ارتفعت من نحو 7% عام 2014 إلى نحو 14% بحلول عام 2024، فضلاً عن استمرار التوسع في مساحة المعمور، في إطار جهود الدولة لتوسيع الرقعة العمرانية وتحقيق التوازن في توزيع فرص التنمية، من خلال المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية على المستوى القومي.

واستعرضت الوزيرة جهود الدولة في تطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة، موضحة أنه تم الانتهاء من تطوير 342 منطقة غير آمنة في 25 محافظة، تضم نحو 246 ألف وحدة سكنية، واستفاد من هذه المشروعات قرابة 1.2 مليون مواطن، باستثمارات إجمالية تقدر بنحو 63 مليار جنيه، ومنها مناطق زرايب مايو، والدويقة، ومنشأة ناصر، وتل العقارب، وصولاً إلى إعلان مصر خالية تمامًا من المناطق غير الآمنة.

وأضافت أن جهود التطوير امتدت إلى المناطق غير المخططة، التي تبلغ مساحتها نحو 152 ألف فدان، حيث تم الانتهاء من تطوير 16.5 ألف فدان، من خلال تحسين شبكات الطرق والمرافق والخدمات والارتقاء بالبيئة العمرانية، إلى جانب تطوير وإحياء المناطق التاريخية والحضارية، ومنها القاهرة الخديوية والقاهرة الإسلامية وساحة مسجد عمرو بن العاص وحديقة تلال الفسطاط، فضلًا عن مشروع «التجلي الأعظم» فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين.

وأكدت المهندسة راندة المنشاوي، أن الأثر الحقيقي لمشروعات التطوير العمراني لا يُقاس بعدد الوحدات التي تم إنشاؤها فقط، وإنما بمدى التحسن الذي تحقق في حياة الأسر، وتوفير بيئة سكنية آمنة ومتكاملة الخدمات، بما يعزز الاستقرار الأسري ويحفظ كرامة المواطنين.

مشروعات المرافق

وفيما يتعلق بمشروعات المرافق والبنية الأساسية، أوضحت المهندسة راندة المنشاوي أنه تم تنفيذ واستكمال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة من 2014 إلى 2026، باستثمارات إجمالية بلغت 635.1 مليار جنيه، موضحة أنه تم تنفيذ 522 مشروعًا لتنقية مياه الشرب، لترتفع الطاقة الإنتاجية إلى 45 مليون متر مكعب يوميًا، وتصل نسبة تغطية خدمات مياه الشرب على مستوى الجمهورية إلى 99% عام 2026، مقارنة بنحو 95% عام 2014، كما تم تنفيذ 237 مشروعًا لمعالجة مياه الصرف الصحي، لترتفع الطاقة التصميمية إلى 19 مليون متر مكعب يوميًا، وتصل نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي إلى 70% عام 2026، مقارنة بنحو 50% عام 2014، مع استهداف الوصول إلى تغطية كاملة للجمهورية عقب الانتهاء من مشروعات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» بمراحلها الثلاث.

وأشارت وزيرة الإسكان إلى ارتفاع عدد محطات تحلية مياه البحر من 36 محطة بطاقة 84 ألف متر مكعب يوميًا عام 2014، إلى 129 محطة بطاقة إجمالية تبلغ 1.4 مليون متر مكعب يوميًا.

وفي مجال الطرق، أشارت المهندسة راندة المنشاوي، إلى تنفيذ 610 مشروعات بإجمالي أطوال نحو 6500 كيلومتر، وبتكلفة 94.8 مليار جنيه، من خلال الجهاز المركزي للتعمير، شملت الطرق القومية والرئيسية والداخلية بالمحافظات، ومن بينها محور الفريق كمال عامر بطول 15 كيلومترًا بمحافظة الجيزة، ومحور ربط مطار برج العرب الجديدة بالطريق الصحراوي الإسكندرية/القاهرة بطول 20 كيلومترًا، ومحور عمرو بن العاص بطول 4.5 كيلومتر.

وزيرة الإسكان: تطوير 342 منطقة غير آمنة تضم نحو 246 ألف وحدة سكنية..

استثمارات بقيمة 635,1 مليار جنيه بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي

وعدد مدن الجيل الرابع بلغ 39 مدينة و13 تجمعًا عمرانيًا خلال 12 عامًا

وأضاف الوزيرة: لم يعد من الممكن مواجهة التحديات العمرانية والسكانية من خلال تطوير المدن القائمة وحدها، أو ترك هذه التحديات تتفاقم دون التوسع في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، قادرة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير فرص جديدة للاستثمار والإنتاج والخدمات، حيث وجاء إنشاء مدن الجيل الرابع تجسيدًا لهذه الرؤية، وفي مقدمتها العاصمة الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، وحدائق العاصمة، والسويس الجديدة، وناصر الجديدة، وأكتوبر الجديدة، وغيرها من المدن الحديثة المنتشرة بمختلف أنحاء الجمهورية، بما يسهم في دعم جهود الدولة لإعادة رسم خريطة التنمية العمرانية، وخلق مراكز جديدة للنمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المتوازنة على مستوى الجمهورية.

مدن الجيل الرابع

وأكدت وزيرة الإسكان أن المدن الجديدة تمثل أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة، موضحة أن عدد المدن الجديدة بلغ 39 مدينة، بالإضافة إلى 13 تجمعًا عمرانيًا، مع التوسع في إنشاء مجتمعات متكاملة تعتمد على بنية أساسية حديثة وشبكات اتصالات متطورة وتخطيط أكثر كفاءة للمرافق والخدمات.

وأضافت أن عدد سكان المدن الجديدة ارتفع من نحو 4.8 مليون نسمة عام 2014 إلى نحو 15 مليون نسمة، فيما زادت أطوال الطرق بهذه المدن من نحو 8 آلاف كيلومتر إلى نحو 18 ألف كيلومتر عام 2026 بتلك المدن.

وأوضحت المهندسة راندة المنشاوي أنه لزيادة عوامل الجذب للمدن الجديدة بما يعزز التكامل بين التنمية العمرانية والأنشطة الإنتاجية، ويسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير فرص العمل، فقد دعمنا المدن الجديدة والمخططات الاستراتيجية لها بتخصيص مناطق صناعية ضمن مخططات عدد من المدن بواقع 31 مدينة جديدة تضم نحو 36 منطقة صناعية، بإجمالي مساحة تبلغ حوالي 96 ألف فدان، وتضم 20,041 مصنعًا.

ولفتت إلى أن تكلفة المرافق بالمدن الجديدة خلال 12 عامًا بلغت 357.7 مليار جنيه، كما يتم توجيه 10% من حصيلة بيع الوحدات والأراضي غير المخصصة لبرامج الإسكان الاجتماعي، بما يعادل نحو 3.67 مليار جنيه سنويًا، إلى صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، لدعم توفير الوحدات لمحدودي ومتوسطي الدخل، وفقًا لقانون الإسكان الاجتماعي رقم 93 لسنة 2018.

ملف الإسكان

وفي ملف الإسكان، أكدت الوزيرة أن الدولة تبنت سياسة متنوعة لتوفير الوحدات السكنية بما يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع وقدراتهم الاقتصادية، مشيرة إلى تنفيذ 1.96 مليون وحدة سكنية خلال الفترة الماضية وحتى الآن من خلال الجهات التابعة للوزارة، موضحة أن وحدات محدودي الدخل تمثل نحو 56% من إجمالي الوحدات المنفذة، فيما تمثل وحدات متوسطي الدخل 12%، والإسكان الفاخر 7%، والإسكان المتنوع 25%.

وأضافت أن عدد الوحدات ضمن برامج الإسكان الاجتماعي بلغ نحو 1,073,118 وحدة، منها 884,698 وحدة مكتملة التنفيذ، ونحو 182,380 وحدة تحت التنفيذ، بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 241 مليار جنيه، بخلاف تكلفة المرافق العامة وقيمة الانتفاع بالأرض.

وأشارت إلى منح تمويل عقاري بسعر عائد مخفض للمستفيدين بقيمة نحو 115.5 مليار جنيه من خلال 23 بنكًا و8 شركات تمويل عقاري، إلى جانب دعم العائد على التمويل العقاري بقيمة 29 مليار جنيه، وصرف دعم نقدي مباشر تجاوز 10.6 مليار جنيه.

برامج الإسكان

وأكدت استمرار جهود الدولة لتنويع برامج الإسكان وإتاحة خيارات متعددة أمام المواطنين، تشمل الإسكان الاجتماعي ومتوسط الدخل وفوق المتوسط، إلى جانب أنظمة الإيجار المدعوم بعدد 15 ألف وحدة بإعلان «سكن لكل المصريين 9»، والإيجار المنتهي بالتملك بعدد 10 آلاف وحدة من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ وحدات سكنية تتناسب مع احتياجات المواطنين وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأضافت أن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» أسهمت في تعزيز فرص الحصول على السكن الملائم، حيث خُصصت نسبة 5% من الوحدات المطروحة لذوي الهمم، وبلغت نسبة المستفيدات من السيدات 24% من إجمالي الوحدات المطروحة، فيما بلغت نسبة العاملين بالمهن الحرة 34% من إجمالي المستفيدين.

واختتمت المهندسة راندة المنشاوي كلمتها، مشيرة إلى أن النجاح الحقيقي في ملف الإسكان يتمثل في توفير مسكن ملائم، بتكلفة يمكن تحملها، في مجتمع تتوافر فيه الخدمات وفرص الحياة الكريمة، حيث إننا لا نستهدف فقط زيادة عدد الوحدات السكنية، بل نسعى إلى توسيع فرص الحصول على مسكن آمن وملائم، بما يعزز استقرار الأسرة ويحفظ كرامة المواطن.

داليا احمد

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
السنة الثامنة عشر • الاحد 25 أكتوبر 2026 • العدد 864

بنك التعمير والإسكان يطلق حملة توعوية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني وحماية العملاء من مخاطر الاحتيال الإلكتروني

أطلق بنك التعمير والإسكان حملة توعوية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني خلال شهر أكتوبر، بهدف رفع مستوى وعي العملاء بمخاطر الاحتيال الإلكتروني، وتعريفهم بأهم الممارسات الآمنة لحماية بياناتهم الشخصية و المصرفية، في ظل التطور المستمر لأساليب الاحتيال واستغلال القنوات الرقمية. وتأتي الحملة في إطار حرص البنك على تعزيز الثقافة المصرفية الرقمية، من خلال نشر الوعي بأساليب الاحتيال الإلكتروني المتجددة، وتزويد العملاء بالإرشادات اللازمة لاستخدام الخدمات المصرفية الرقمية بأمان. وتعكس هذه الحملة التزام بنك التعمير والإسكان بترسيخ ثقافة الأمن السيبراني وتعزيز ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الرقمية، انطلاقًا من إيمانه بأن حماية المعاملات المالية تبدأ بالوعي، وأن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا مسؤولية مشتركة تسهم في الحد من مخاطر الاحتيال ودعم تجربة مصرفية رقمية أكثر أمانًا.

بشهادة جلوبال فايننس..

البنك الأهلي المصري الأكثر أمانا بمصر لعام ٢٠٢٦ للعام السادس على التوالي

أظهرت أحدث تقييمات جلوبال فاينانس العالمية التي تصدرها كل عام لأكثر المؤسسات المالية استقرارا في مختلف أنحاء العالم حفاظ البنك الأهلي المصري على مكانته كأكثر البنوك أمانا في مصر لعام 2026، وذلك في إطار التقييمات السنوية التي تجريها مجلة جلوبال فاينانس الأمريكية لعام 2026، والتي شملت بنوكا في 114 دولة وإقليمًا ومنطقة حول العالم، مما يعزز مكانة البنك الأهلي المصري كواحد من أبرز المؤسسات المصرفية في المنطقة.

ويأتي التصنيف ضمن النسخة الخامسة والثلاثين من التقييم السنوي الذي تصدره المجلة لأكثر البنوك أمانًا على مستوى العالم تضمنا اكثر من 100 بنك، وأكثر 50 بنكا تجاريًا، و50 بنكا في الأسواق الناشئة، فضلًا عن قوائم للمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الأكثر أمانًا وفقًا للمناطق الجغرافية.

وأعرب محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عن اعتزازه بتصنيف البنك الأهلي المصري وتصدره التصنيف الأكثر امانا بمصر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتقلبات التي يشهدها السوق العالمي، مؤكدا أن استقرار البنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان استمرارية التجارة العالمية.

وأكد الأتربي أن هذا التصنيف يعتمد على العديد من التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية مثل فيتش وموديز وستاندرد آند بورز، والتي تقيم أداء أكبر البنوك في العالم، وهو ما يعكس قدرة البنك على الالتزام بالمعايير الفنية والقانونية الدولية، مما يسهم في الحفاظ على قوة أصول البنك وثبات أدائه.

كما يعد هذا التصنيف إضافة الى تعزيز الثقة في أداء البنك واستقراره، وكذلك في معدلات النمو التي يحققها، مع اتباع معايير الأمان التي يضعها البنك على رأس أولوياته، وهذا بدوره يشجع المؤسسات المالية على تعزيز شراكاتها مع البنك وتطوير علاقات طويلة الأمد لتحقيق نجاحات أكبر على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، كما يعزز هذا التصنيف الثقة في مناخ مصر المالي ويؤكد على قوة واستقرار القطاع المصرفي المصري، خاصة في ظل إجراءات الإصلاح الاقتصادي المتواصلة التي تتخذها الدولة والبنك المركزي.

وتعتمد جلوبال فاينانس في إعداد تصنيفاتها السنوية على تقييمات الجدارة الائتمانية طويلة الأجل بالعملات الأجنبية لأكبر 1000 بنك على مستوى العالم، الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الدولية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، بما يوفر أساسًا لتقييم القوة المالية للبنوك وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار ومواجهة المخاطر.

ويُعد تصنيف البنوك الأكثر أمانًا الصادر عن جلوبال فاينانس مرجعًا سنويًا لتقييم سلامة المؤسسات المصرفية على مدى أكثر من ثلاثة عقود، فيما تتضمن النتائج الكاملة للتصنيف قوائم إقليمية تشمل أفريقيا وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) يفوز بجائزة «The General Counsel of the Year» للتميز في القطاع القانوني

حصل محمود عباس، رئيس القطاع القانوني بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، على جائزة «The General Counsel of the Year»، وذلك خلال الاحتفالية السنوية لمجلة The Law، التي أقيمت بقصر القبة بالقاهرة لتكريم نخبة من القيادات القانونية المتميزة في الشرق الأوسط.

وأعرب محمود عباس عن اعتزازه بهذا التكريم، مؤكدًا أنه يعكس كفاءة فريق العمل بالقطاع القانوني والتزامه المهني، ومشيدًا بدعم القيادات التنفيذية بالبنك وثقتهم المستمرة، وحرصهم على توفير بيئة عمل تمكن الكفاءات من توظيف خبراتها وتحقيق أفضل النتائج.

وأكد أن القطاع القانوني يؤدي دورًا استراتيجيًا في دعم عملية اتخاذ القرار، وتعزيز منظومات الحوكمة والامتثال، وإدارة المخاطر القانونية، بما يسهم في حماية مصالح البنك ودعم أهدافه الاستراتيجية واستدامة أعماله.

ويأتي هذا التكريم تقديرًا للتميز في القيادة القانونية، وتسليطا للضوء على أهمية التكامل بين الخبرة القانونية والرؤية الاستراتيجية في دعم كفاءة الأداء المؤسسي ومواكبة المتغيرات التشريعية والتنظيمية في القطاع المصرفي

بعد أن تجاوز الـ ٥٥ جنيها ..

خبراء يرصدون ما وراء التراجع التاريخي لسعر الجنيه أمام الدولار .. و توقعات متضاربة حول مستقبل سعر الصرف

تجاوز الدولار الأمريكي مستوى 55 جنيهًا في عدد من البنوك المصرية ، بعدما سجل في بعض البنوك 55.27 جنيه للشراء و55.37 جنيه للبيع يوم الخميس الماضي ..و هو ما أربك المشهد الاقتصادي المصري و أثار التساؤولات بشأن مستقبل سوق الصرف، والعوامل المحركة لارتفاع العملة الأمريكية، وما إذا كانت الزيادة الحالية تحركا مؤقتا تفرضه احتياجات السوق، أم مؤشرًا على استمرار الضغوط على الجنيه خلال الفترة المقبلة...حيث ذهبت بعض التوقعات إلي احتمالية وصول الدولار إلي 60 جنيها ، وكانت توقعات صندوق النقد الدولي قد رجحت متوسط سعر الدولار أمام الجنيه خلال الأعوام المالية المقبلة، ليصل إلى 55.96 جنيه في العام المالي 2028/2027، ثم 57.02 جنيه في 2029/2028، و 57.76 جنيه في 2030/2029، وصولًا إلى 58.51 جنيه في 2031/2030.

احتمالية الوصول إلي 60 جنيها

و تعليقا علي ذلك ، كشف الخبير الاقتصادي مصطفى بدرة، عن اتجاهات سعر صرف الدولار وأسباب التحركات الحالية، قائلا إن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على العملة، يأتي في مقدمتها إلى خروج جزء من الأموال الساخنة نتيجة للاضطرابات السياسية التي تحيط بالمنطقة، ورغبة المستثمرين الأجانب في التحفظ على أموالهم بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

وأضاف خلال تصريحات له- أن خروج المستثمرين يضطرهم لطلب العملة من السوق، ويدفع البنك المركزي لتحريك سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، لافتا إلى أن ذلك أدى انخفاض قيمة الجنية أمام الدولار عند متوسط سعر صرف عند 54.5 جنيها.

ونوه إلى عامل ثان يتمثل في زيادة وتيرة الاستيراد المعتادة مع اقتراب نهاية كل عام لتعزيز المخزون الاستراتيجي، موضحا أن ذلك يرفع حجم الطلب على العملات الأجنبية والدولار.

وأوضح أن العامل الثالث بالغ الأهمية يرتبط بالصعود المستمر لأسعار البترول، منوها أن الدولة تتحمل فاتورة الفروق السعرية الناتجة عن ارتفاع سعر برميل النفط إلى حوالي 110 دولارات.

وبشأن احتمالية عودة السوق السوداء، أكد استبعاده التام لهذا الطرح، مستشهدا بارتفاع سعر الصرف وحركة البنوك المستمرة في الصعود والهبوط التي تعكس مرونة السوق وتمنع نشوء السوق الموازية.

ونفي إمكانية تراجع الدولار إلى 40 جنيها قبل نهاية العام الجاري، مشيرا في المقابل إلى أن احتمال تجاوز حاجز الـ 60 جنيها يبقى مشروطا بتداعيات الأوضاع السياسية.

فيما قال أحمد عبد العزيز الخبير المصرفي، إن التحركات الأخيرة في سوق الصرف، مع وصول سعر الدولار إلى مستوى 55 جنيه في عدد من البنوك لا يرتبط بعامل واحد، وإنما يأتي نتيجة تداخل مجموعة من الضغوط الهيكلية والموسمية.

و لفت إلي أن الطلب على النقد الأجنبي لتلبية الاحتياجات الاستيرادية وسداد التزامات الدولة الخارجية يمثل المكون الرئيسي للطلب على العملة الصعبة، مشيرًا إلى أن السوق يشهد فترات يتركز خلالها الطلب على تدبير احتياجات الاستيراد، لا سيما مع اقتراب شهر رمضان، وزيادة الحاجة إلى فتح الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل لسداد المستحقات الاستيرادية الخارجية.

وأضاف أن البنك المركزي المصري يتبع سعر الصرف المرن وأن تحركات العملة تخضع بصورة مباشرة لآليات العرض والطلب، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العاجل على النقد الأجنبي أو ضغوط على السيولة الدولارية تنعكس سريعًا على سعر الصرف صعودًا أو هبوطا.

بدرة : احتمالية وصول الدولار إلي 60 جنيها هو احتمال قائم

عبدالعال : خروج الأموال الساخنة ليست السبب الرئيسي في الارتفاع

عبدالعزيز : التوترات الجيوسياسية و تامين مخزون استراتيجي من السلع أهم الأسباب

ولفت إلى أن التوترات الجيوسياسية في المنطقة وما يرتبط بها من مخاطر اقتصادية تمثل عاملًا إضافيًا مؤثرًا في سوق الصرف، إلى جانب تقلبات مؤشر الدولار عالميًا وحالة عدم اليقين التي تنعكس على قرارات المستثمرين الأجانب، سواء فيما يتعلق بالتخارج أو تباطؤ تدفقات الأموال الساخنة، بما يضيف ضغوطا على حركة سعر الصرف.

وفيما يتعلق بتوقعات صندوق النقد الدولي لمتوسط سعر الدولار ، أوضح عبدالعزيز أن هذه التقديرات تستند إلى نماذج اقتصادية تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم المستهدفة، ومسار معالجة الاختلالات الهيكلية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تطورات تدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري.

تأمين المخزون الاستراتيجي من السلع

و في السياق ذاته ، قال الخبير الاقتصادي هاني جنينة إن قوة الدولار عالميا أمام باقي العملات ما زالت مستمرة منذ فترة، وهو ما يضع الأسواق الناشئة تحت ضغوط كبيرة، كما يحدث في إندونيسيا على سبيل المثال بسبب الشكوك حول استمرار تصنيفها ضمن الأسواق الناشئة.

وأوضح جنينة، أن العامل الثاني مرتبط بالتوترات في المنطقة، مشيرا إلى أن عددا كبيرا من الشركات كانت تمتلك في بداية العام، وبعد اندلاع الحرب، مخزونات تكفي من 3 إلى 9 شهور بمتوسط 6 شهور، وهذه المدة انتهت من مارس حتى سبتمبر، مما يدفع الشركات حاليا للعودة بقوة للاستيراد لتأمين احتياجاتها.

وأضاف أن الدولة نفسها ستتجه أيضا لتأمين مخزونها الاستراتيجي سواء من السلع البترولية أو غير البترولية، وهو ما قد يشكل ضغطا إضافيًا على الاستيراد والطلب على الدولار خلال الفترة المقبلة تحسبًا لأي توترات.

وتابع أن هناك عاملًا آخر يتمثل في ارتفاع أسعار السلع عالميًا، ضاربًا المثل بارتفاع أسعار اللبن البودرة بشكل كبير نتيجة عوامل متعددة منها ظاهرة النينيو وارتفاع أسعار الذرة، وهو ما يعني أن نفس الكمية من السلع أصبحت تتطلب مبلغا دولاريًا أكبر، وبالتالي زيادة الطلب على الدولار حتى مع ثبات الكميات المستوردة.

دور الأموال الساخنة

وفي هذا السياق، أكد محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن ارتفاع الدولار يرتبط بمجموعة من العوامل المحلية والعالمية، في مقدمتها التوترات الجيوسياسية، ومخاوف الأسواق بشأن اتجاه أسعار الفائدة العالمية، إلى جانب قوة الدولار أمام العملات الرئيسية.

وأوضح عبد العال أن ارتفاع سعر الصرف لا يعني بالضرورة حدوث موجة تخارج واسعة للأموال الساخنة من مصر، مشيرا إلى أن الأرقام التي استند إليها لا تعكس وجود خروج كبير للاستثمارات الأجنبية، رغم الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية والتوترات الإقليمية.

مشيرا إلى أن الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المصرية شهدت تحركات خلال الفترات الماضية، موضحا أن حجم هذه الاستثمارات بلغ نحو 55 مليار دولار في مارس الماضي، وفقا للأرقام التي ذكرها خلال حديثه. وأضاف أن خروج نحو 10 مليارات دولار خلال إحدى الفترات السابقة لا يعني بالضرورة استمرار عمليات التخارج بالمعدل نفسه، لافتا إلى أن صافي خروج الأموال خلال أحد أيام الاضطرابات في الأسواق لم يتجاوز نصف مليار دولار.

واعتبر عبد العال أن هذا التحرك محدود مقارنة بحجم الاستثمارات الموجودة في السوق المصرية، مؤكدا ضرورة التمييز بين التحركات المؤقتة لرؤوس الأموال والخروج النهائي للمستثمرين من السوق.

حسن عبد الله: تحركات الدولار طبيعية و سعر الصرف المرن «خط الدفاع الأول» لمواجهة الصدمات

لا تراجع عن سعر الصرف المرن

أكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، تمسك البنك المركزي بنظام سعر الصرف المرن، مشددًا على أن تحركات الدولار صعودًا وهبوطا تعد أمرًا طبيعيًا في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وأن استقرار الاقتصاد لا يتحقق بالدفاع عن مستوى محدد لسعر الصرف، وإنما بتعزيز موارد النقد الأجنبي الحقيقية.

وقال عبد الله، خلال مشاركته في جلسة «موارد النقد الأجنبي وإدارة الدين»، ضمن فعاليات منتدى مصر 2026، إن سعر الدولار تجاوز مستوى 55 جنيهًا قبل انعقاد الجلسة، موضحًا أن تقييم تطورات سوق الصرف لا ينبغي أن يقتصر على الحركة الأخيرة للعملة، وإنما يجب أن يستند إلى قراءة المسار الكامل للجنيه منذ تطبيق نظام سعر الصرف المرن في عام 2024.

وأوضح أن البنك المركزي يستهدف توفير بيئة مناسبة للاستثمار ونمو القطاع الخاص، من خلال إتاحة آلية لتسعير العملات الأجنبية وفقًا لقوى العرض والطلب، بعيدًا عن الاختلالات التي قد تنتج عن تثبيت سعر الصرف عند مستويات لا تعكس الأوضاع الاقتصادية الفعلية.

وشدد عبد الله على أن البنك المركزي يتمسك بنظام سعر الصرف المرن، موضحًا أن هذا النظام يمثل «خط الدفاع الأول» عن الاقتصاد، لكنه ليس الأداة الوحيدة لتحقيق الاستقرار.

وأضاف أن الاعتماد على سعر صرف ثابت يتطلب توافر شروط اقتصادية ونقدية محددة، من بينها امتلاك احتياطيات قوية ومستدامة، والقدرة على مواءمة أسعار الفائدة المحلية مع مستويات الفائدة في الدولة التي يرتبط بها سعر العملة.

وأوضح أن هذه الشروط لم تكن متوافرة بصورة مستدامة في مصر خلال الفترات السابقة، رغم التعامل مع سعر الصرف باعتباره أحد مؤشرات النجاح الاقتصادي.

وأكد أن التحول إلى نظام الصرف المرن في عام 2024 استهدف معالجة الاختلالات في سوق النقد الأجنبي، وتوفير آلية أكثر واقعية لتحديد قيمة العملة المحلية وفقًا للتطورات الاقتصادية والتدفقات الفعلية للعملة الأجنبية.

ودعا محافظ البنك المركزي إلى تفهم التحركات التي يشهدها سعر الصرف، مشيرًا إلى أن ارتفاع الدولار أو تراجعه يتأثر بالمتغيرات المحلية والعالمية، وأن تثبيت السعر رغم تغير الظروف المحيطة قد يؤدي إلى اختلالات في السوق.

وأوضح أن الدولار تراجع إلى نحو 46 جنيهًا بعد التحرك الذي شهده في عام 2024، قبل أن يعاود الارتفاع إلى مستويات تقارب 55 جنيهًا، معتبرًا أن قراءة هذه التحركات يجب أن تتم في ضوء تطورات موارد النقد الأجنبي والظروف الخارجية.

وأضاف أن تحسن تدفقات النقد الأجنبي ونمو الاقتصاد الحقيقي من شأنهما دعم استقرار سوق الصرف، مؤكدًا أن الاقتصاد المنتج هو الأساس في توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدولة.

وشدد محافظ البنك المركزي على استمرار الالتزام بسياسة سعر الصرف المرن، معربًا عن تفاؤله بإمكانية تحسن الأوضاع مع تحرك الاقتصاد الحقيقي واستمرار تدفقات النقد الأجنبي، بما يدعم استقرار سوق الصرف ويعزز قدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع التحديات الراهنة.

شيماء مرسي

ضمن بروتوكول التعاون بين الجانبين و بإجمالي مساهمات بلغت ١١,٤ مليون جنيه

بنك التعمير والإسكان يفتتح ٣ غرف لإقامة الأطفال بمستشفى الناس

في إطار التزام بنك التعمير والإسكان بدوره المجتمعي، وتفعيلًا لاستراتيجيته في مجال المسؤولية المجتمعية، التي تضع دعم قطاع الرعاية الصحية على رأس أولوياتها، افتتح البنك غرف لإقامة الأطفال بمستشفى الناس، وذلك بهدف تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفى، وتحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للأطفال المرضى من الفئات الأكثر احتياجًا، بما يسهم في توفير فرص رعاية صحية وحياة متكافئة للجميع.

تضمنت مساهمة البنك تجهيز 3 غرف لإقامة الأطفال ضمن الوحدة الجديدة بالمستشفى، إلى جانب التكفّل بعلاج 23 حالة من مرضى القلب والجهاز الهضمي المدرجين ضمن قوائم الانتظار، ممن تستدعي حالاتهم تدخلات جراحية أو إجراءات للقسطرة أو المناظير، بإجمالي مساهمات تصل إلى 11.4 مليون جنيه.

شهد الافتتاح حضور يحيى أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أيمن عباس أمين صندوق مؤسسة الجود الخيرية، جيهان الجولي رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، إلى جانب عدد من ممثلي بنك التعمير والإسكان ومستشفى الناس.

وفي هذا السياق، أعرب يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بالشراكة الممتدة والتعاون المستمر بين بنك التعمير والإسكان ومستشفى الناس منذ عام 2022، بهدف المساهمة في توفير رعاية صحية أفضل للأطفال من الفئات الأولى بالرعاية.

كما أكد أبو الفتوح أن مساهمة البنك في دعم مستشفى الناس، تأتي انطلاقًا من إيمان البنك بأهمية دعم قطاع الرعاية الصحية، وذلك من خلال توجيه مساهماته المجتمعية نحو مبادرات تنموية تستهدف تحقيق أثر إيجابي ومستدام، وتسهم في تحسين جودة حياة المواطنين، لا سيما الفئات الأكثر احتياجًا، بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لافتًا إلى أن المسؤولية المجتمعية ستظل عنصرًا جوهريًا في هوية بنك التعمير والإسكان، وتعكس التزامه بتحقيق رؤية متكاملة تحقق التوازن بين الأداء المالي القوي وتعظيم الأثر الإيجابي والمستدام في حياة الأفراد والمجتمعات.

ومن جانبها ، أوضحت جيهان الجولي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، أن التعاون مع مستشفى الناس، الذي يمتد منذ عام 2022، يعكس رؤية البنك لأهمية بناء شراكات تنموية مستدامة تقوم على التكامل والاستمرارية، وتستهدف إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين، من خلال دعم منظومة الرعاية الصحية بمختلف جوانبها.

وأضافت أن التعاون تضمن مجموعة متكاملة من المساهمات، بدءًا من دعم تطوير الكفاءات الطبية من خلال استضافة فريق طبي أمريكي لتدريب 150 من أعضاء الطاقم الطبي والعاملين بالمستشفى، كما امتدت المساهمات إلى تجهيز غرفة عمليات بالأجهزة الطبية المتخصصة، بما يدعم قدرات المستشفى على تقديم خدمات علاجية متطورة. كما ساهم البنك في تقليل قوائم الانتظار لمرضى القلب والجهاز الهضمي من خلال التكفل بعلاج عدد من الحالات المرضية ممن تستدعي حالاتهم تدخلات جراحية، إلى جانب تجهيز 3 غرف إقامة للمرضى من الأطفال بالوحدة الجديدة، بما يوفر لهم بيئة مناسبة ومريحة خلال رحلة العلاج.

AL NAS
Al Nas Hospital
مستشفى الناس
Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان
افتتاح غرف إقامة الأطفال بمستشفى الناس

وأكدت أن تنوع هذه المساهمات وتكاملها يعكس رؤية شاملة للتنمية، تقوم على الربط بين بناء القدرات الطبية، وتطوير الإمكانات العلاجية، وتيسير حصول المرضى على الخدمات الصحية، وتوفير بيئة رعاية صحية تلبي احتياجات الأطفال النفسية والإنسانية، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن المرضى وأسرهم، وتعزيز جودة الرعاية المقدمة لهم. مشيرة إلى أن إجمالي مساهمات البنك في إطار التعاون مع مستشفى الناس بلغ نحو 17 مليون جنيه، في تجسيد لالتزام البنك بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم مبادرات تحقق أثرًا تنمويًا مستدامًا.

الرقابة المالية توافق على زيادة طرح بنك القاهرة إلى ٤٥٪ من إجمالي أسهمه

تغطية الطرح العام تصل إلى ١,٩٨ مرة حتي اليوم الرابع من الاكتتاب

شوافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على زيادة نسبة الأسهم المطروحة للبيع من بنك القاهرة ضمن شريحتي الطرح العام والخاص، لتصل إلى 45% من إجمالي أسهم رأس المال المصدر للبنك، مقارنة بنسبة 30% التي سبق اعتمادها، وذلك في إطار استكمال الإجراءات التنظيمية المرتبطة بطرح أسهم البنك.

وأوضحت الهيئة العامة للرقابة المالية، في خطاب رسمي موجه إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، بتاريخ 22 أكتوبر 2026، أنها لا تمانع في زيادة نسبة الأسهم المطروحة للبيع ضمن شريحتي الطرح العام والخاص، عقب إبرام اتفاقيات مع كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وأكدت الهيئة أن عدم الممانعة على زيادة نسبة الأسهم المطروحة للبيع يأتي في حدود النسب المشار إليها، مع ضرورة نشر الإعلان التكميلي الخاص بالطرح، والالتزام بالقواعد والإجراءات المقررة قانونًا في هذا الشأن.

وتتيح الموافقة الجديدة زيادة النسبة المستهدفة للبيع من أسهم بنك القاهرة بمقدار 15 نقطة مئوية، مقارنة بالنسبة السابقة البالغة 30%، بما يعادل زيادة قدرها 50% في حجم الأسهم المستهدف طرحها، حال تنفيذ الطرح بالنسبة الجديدة بالكامل.

وتعد هذه الموافقة خطوة تنظيمية ضمن إجراءات طرح بنك القاهرة، دون أن تعني إتمام عملية بيع الأسهم أو بدء التداول الفعلي عليها في البورصة المصرية.

وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد وافقت في 18 أكتوبر 2026 على تسجيل بنك القاهرة واعتماد نشرة الطرح العام والخاص لأسهم البنك، بنسبة 30% من إجمالي رأس المال المصدر.

وتضمنت تفاصيل الطرح السابق بيع نحو 4.575 مليار سهم، ضمن نطاق سعري استرشادي يتراوح بين 4.82 و5.30 جنيه للسهم، بما يعادل حصيلة متوقعة تتراوح بين 22.05 مليار و24.25 مليار جنيه، وفقًا للنسبة التي سبق اعتمادها.

ويبلغ رأس المال المصدر لبنك القاهرة نحو 30.5 مليار جنيه، موزعًا على 15.25 مليار سهم، بقيمة اسمية تبلغ جنيهين للسهم.

وبناءً على هيكل رأس المال الحالي، تعادل نسبة 45% نحو 6.8625 مليار سهم، مقابل 4.575 مليار سهم وفق نسبة الطرح السابقة البالغة 30%، بزيادة حسابية تبلغ نحو 2.2875 مليار سهم.

فيما أوضح بيان بنك القاهرة، أنه قام بالشراكة مع المساهم الرئيسي بنك مصر، بإبرام اتفاقيات منفصلة مع كل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بموجبها وافق كل منهما بالمشاركة بشكل مستقل في شريحة الطرح الخاص بنسبة تصل إلى 15.74%، وبنسبة تصل إلى 15.74% من الطرح الخاص، على التوالي. على أن يتم تحديد عدد الأسهم التي سيتم تخصيصها لكل منهما في الطرح الخاص وفقًا للسعر النهائي الذي يُسفر عنه الطرح وفقًا لآلية بناء سجل الأوامر للطرح الخاص، وذلك وفقاً للاتفاقيات المذكورة بالأعلى.

يذكر أن سوق الصفقات الخاصة (OPR) بالبورصة المصرية قد بدأ يوم الأثنين الماضي في تسجيل أوامر الشراء لأسهم بنك القاهرة، بغرض توسيع قاعدة الملكية، بحد أقصى 4.575 مليار سهم، تمثل 30% من إجمالي أسهم رأس المال المصدر للبنك، من خلال شريحتي الطرح الخاص والعام في السوق الثانوي.

وشمل الطرح الخاص حدًا أقصى 4.34625 مليار سهم، تمثل 95% من إجمالي الطرح و28.5% من إجمالي أسهم رأس المال المصدر للبنك، بسعر يتراوح بين 4.82 جنيه و5.30 جنيه للسهم الواحد.

ويبلغ الحد الأدنى لتلقي أوامر الشراء من المستثمرين الأفراد ذوي الملاءة المالية أسهمًا لا تقل قيمتها عن 5 ملايين جنيه، فيما يبلغ الحد الأدنى للمؤسسات المالية أسهمًا لا تقل قيمتها عن 10 ملايين جنيه، مع عدم السماح بتملك المستثمر الواحد نسبة تصل إلى 10% من إجمالي أسهم رأس المال المصدر لبنك القاهرة، وبما لا يتجاوز عدد الأسهم المطروحة في هذه الشريحة.

وكان قد تقرر تلقي وتسجيل أوامر الشراء في الطرح الخاص اعتبارًا من اليوم 19 أكتوبر 2026 وحتى 23 أكتوبر 2026.

وفيما يتعلق بالطرح العام، يشمل حدًا أقصى 228.75 مليون سهم، تمثل 5% من إجمالي الطرح و1.5% من إجمالي أسهم رأس المال المصدر للبنك، بسعر مبدئي يبلغ 5.30 جنيه للسهم.

حيث بدأ تلقي وتسجيل أوامر الشراء في الطرح العام اعتبارًا من يوم 19 أكتوبر 2026 ويستمر حتى نهاية يوم 28 أكتوبر 2026، بحد أدنى 100 سهم، وحد أقصى عدد أسهم الطرح العام للمستثمر الواحد.

على أن يتم تحديد السعر النهائي للطرح عقب إغلاق الطرح الخاص، وفقًا لنظام البناء السعري (Book Building)، على أن يتم الإعلان عنه في الصحف والبورصة بحد أقصى يوم الإثنين 26 أكتوبر 2026.

تغطية الطرح العام لـ «بنك القاهرة» تصل إلى 1.98 مرة

في رابع أيام الاكتتاب

كشفت شاشات الـOPR بالبورصة المصرية عن وصول معدل تغطية الطرح العام لبنك القاهرة في رابع أيام الاكتتاب إلى نحو 1.98 مرة، بعد تلقي أوامر شراء بنحو 453.5 مليون سهم، من إجمالي أسهم معروضة ضمن شريحة الطرح العام المخصصة للأفراد تصل إلى 228.75 مليون سهم.

وكان بنك القاهرة قد أعلن عن قيامه، بالتعاون مع بنك مصر بصفته المساهم الرئيسي، بإبرام اتفاقيات استثمار مع عدد من المستثمرين المؤهلين Cornerstone Investment Agreements للشراء في الطرح الخاص من أسهم بنك القاهرة المزمع طرحها بالبورصة المصرية.

وتأتي هذه الخطوة تنفيذًا لنشرة الطرح المعتمدة، وبناءً على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 18 أكتوبر 2026 على تسجيل أسهم رأس مال بنك القاهرة واعتماد نشرة الطرح العام والخاص.

وبموجب الاتفاقيات، يلتزم كل مستثمر بصورة مستقلة بشراء حصته من الأسهم وفقًا للشروط والأحكام والسعر النهائي الذي سيسفر عنه الطرح، ورهنًا باستيفاء الشروط المسبقة والمتطلبات المحددة لكل اتفاقية.

وتتمثل أسماء المستثمرين المؤهلين ونسب الاستثمار المتفق عليها لكل منهم من الطرح الخاص، البالغة 95% من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع فيما يلي:

"Helikon Investments Limited": بصفتها مدير الاستثمار لصندوق Helikon Long Short Equity Fund Master ICAV، بنسبة تصل إلى 25% من الشريحة الأولى.

"Sustainable Capital Limited": المؤسسة وفقًا لقوانين موريشيوس، بنسبة تصل إلى 18% من الشريحة الأولى.

تحالف "RWC": عبر شركتي RWC Asset Management LLP وRWC Asset Advisors (US) LLC، بنسبة إجمالية تصل إلى 11% من الشريحة الأولى.

«Waha Investments Limited»: المؤسسة وفقا لقوانين دولة الإمارات، بنسبة تصل إلى 9% من الشريحة الأولى.

تقديرًا لتوسيع آليات التمويل المستدام..

البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) ينفرد بتمثيل أفريقيا والشرق الأوسط في قائمة فورتشن «الشركات التي تغيّر العالم»

أُدرج البنك التجاري الدولي-مصر (سِي اي بي CIB)، ضمن قائمة فورتشن «الشركات التي تُغيّر العالم» لعام 2026 في فئة التمكين الاقتصادي، ليصبح البنك الوحيد في أفريقيا والشرق الأوسط المدرج بالقائمة هذا العام. ويعكس هذا الإنجاز التزام البنك بتطوير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في توسيع الفرص الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي، من خلال توجيه التمويل إلى القطاعات والفئات الأكثر احتياجًا للدعم، بما يسهم في تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.

وجاء اختيار البنك تقديرًا لجهوده كمستشار مالي لعملية إصدار الصكوك الاجتماعية المستدامة بقيمة 7 مليارات جنيه، باعتبارها إحدى آليات التمويل المستدام التي توظفها المؤسسة لتوجيه رؤوس الأموال نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز وصول الفئات الأقل استفادة من الخدمات المالية إلى التمويل.

ويجسد هذا الإصدار رؤية البنك في توظيف أدوات أسواق المال لربط رؤوس الأموال باحتياجات الاقتصاد الفعلي، بما يدعم نمو الأعمال ويوسع فرص الاستثمار، ويسهم في خلق فرص العمل وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي هذا السياق، صرّح هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة بالبنك التجاري الدولي-مصر (CIB):: «نفخر بإدراج البنك التجاري الدولي ضمن قائمة فورتشن للمرة الثانية، وهو تقدير يعكس التزامنا بتسخير خبراتنا المالية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. وأضاف: «يمثل إصدار الصكوك الاجتماعية المستدامة بقيمة 7 مليارات جنيه نموذجًا لكيفية توظيف الابتكار المالي والتوسع في آليات التمويل المستدام لتلبية احتياجات حقيقية في السوق، وتوجيه رؤوس الأموال نحو المشروعات والقطاعات القادرة على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس».

ويواصل البنك التجاري الدولي جهوده لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، انطلاقًا من إيمانه بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه المشروعات في دفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية المستدامة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
السنة الثامنة عشر • الاحد 25 أكتوبر 2026 • العدد 864

الخميس المقبل.. البنك المركزى يحسم مصير أسعار الفائدة في سابع اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال ٢٠٢٦

يتصدر اجتماع لجنة السياسة النقدية بـ البنك المركزي المصري، المقرر عقده يوم الخميس القادم 29 أكتوبر 2026، أبرز الأحداث الاقتصادية المرتقبة خلال الأسبوع الحالي ، إذ تتجه الأنظار إلى قرار اللجنة بشأن أسعار الفائدة الأساسية، في سابع اجتماعاتها خلال العام، وسط ترقب من المستثمرين والمتعاملين في القطاع المصرفي لتوجهات السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة، ويأتي الاجتماع بعد قرار البنك المركزي تثبيت أسعار العائد الأساسية في اجتماعه الأخير يوم 24 سبتمبر الماضي. ويكتسب الاجتماع أهمية خاصة في ظل استمرار تثبيت أسعار الفائدة خلال الاجتماعات الخمسة السابقة، بعد خفضها بواقع 100 نقطة أساس في اجتماع 12 فبراير 2026، وهو ما يجعل القرار المرتقب محور اهتمام المودعين والمقترضين والشركات والمستثمرين، لما له من تأثير في تكلفة التمويل والعائد على المدخرات والقرارات الاستثمارية.

دعما للشمول المالي تحت رعاية البنك المركزي المصري..

بنك مصر يشارك في فعالية «اليوم العالمي للادخار» ويقدم العديد من العروض المجانية

انطلاقًا من دوره الوطني الرائد وحرصه المستمر على دعم جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي، يشارك بنك مصر في فعالية «اليوم العالمي للادخار» تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك تأكيدًا لالتزامه بدعم مستهدفات رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة. وتأتي مشاركة البنك انطلاقًا من إيمانه بأن الشمول المالي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، بما يشمل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع والتحويل، ومنتجات الادخار والتمويل، وغيرها من الحلول المالية التي تسهم في دمج المزيد من المواطنين داخل المنظومة المصرفية الرسمية.

ويحرص بنك مصر على تقديم العديد من المزايا والعروض المجانية التي تستهدف مختلف شرائح العملاء، وبصفة خاصة فئتي المرأة والشباب، وذلك طوال فترة الفعالية الممتدة من 15 الي 31 أكتوبر 2026. وتشمل هذه العروض فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد مع الإعفاء من مصروفات فتح الحساب، والحد الأدنى لفتح الحساب، ومصاريف الدمغة، وذلك على الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالجنيه المصري (النمطية والإسلامية)، وحسابات «المنجز» (الجاري والتوفير – النمطية والإسلامية)، وحسابات الشباب، وحساب توفير «الممكن»، وحساب جاري «حوالتي «بالجنيه المصري أو الدولار الأمريكي.

كما يتيح بنك مصر خلال الفعالية إصدار بطاقة ميزة المدفوعة مقدمًا مجانًا دون مصروفات إصدار، كما يتيح فتح الحسابات مجانًا للعملاء من سن 15 إلى 21 عامًا، وإصدار بطاقة « بي إم « للخصم الفوري مجانًا ضمن برنامج الشباب. أما بالنسبة لمحفظة بنك مصر الإلكترونية، فيتم استرداد نقدي على الحركة المالية الأولى، ويُتاح هذا العرض مرة واحدة فقط خلال فترة الفعالية للمحفظة المفعلة، مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لذلك.

ويُعد بنك مصر من أوائل البنوك التي تبنت نشر ثقافة الشمول المالي والتثقيف المالي منذ إطلاق مبادرة البنك المركزي المصري عام 2014، ويواصل البنك مشاركته الفاعلة في جميع المبادرات والحملات القومية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، انطلاقًا من التزامه بتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، ودعم الشباب والمرأة، وتمكين رواد الأعمال وأصحاب المشروعات متناهية الصغر، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز جهود التنمية المستدامة.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT
بمناسبة اليوم العالمي للادخار
مزايا وعروض مجانية
فتح حساب مجانًا
بطاقة ميزة المدفوعة مقدمًا مجانًا
بطاقات الشباب مجانًا
كاش باك عند الحركة المالية الأولى

بنك saib مشاركاً في فعاليات اليوم العالمي للادخار عبر تنظيم زيارة توعوية بمحافظة المنوفية

في إطار حرص بنكsaib على نشر الثقافة المالية وتعزيز مفاهيم الشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع، أعلن البنك عن مشاركته في فعاليات اليوم العالمي للادخار، تحت رعاية البنك المركزي المصري خلال الفترة من 15 إلى 31 أكتوبر الجاري، وذلك من خلال تنفيذ زيارة توعوية إلى مقر الأسرة والطفل بقرية «سبك الأحد» مركز أشمون بمحافظة المنوفية، بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة، بهدف تعزيز الوعي المالي لدى السيدات والتعريف بالخدمات المصرفية بالبنك وسبل الاستفادة منها .

وتضمنت الزيارة تقديم محاضرة تثقيفية لمجموعة من السيدات المشاركات في ورش عمل لتعليم وممارسة أعمال الخياطة، تناولت مفاهيم الشمول المالي وأهمية الادخار والتخطيط المالي، إلى جانب التعريف بالمنتجات والخدمات المصرفية الرسمية ودورها في مساعدة الأفراد على إدارة مواردهم المالية والاستفادة من الحلول المصرفية المتاحة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص البنك على المشاركة في نشر الثقافة المالية بين مختلف فئات المجتمع، وتعزيز الوعي بأهمية الادخار باعتباره أحد الممارسات الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والتخطيط للمستقبل، بما يتماشى مع رؤية مصر الاستراتيجية 2030، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي في المجتمع.

كما تعكس الزيارة اهتمام البنك بدعم جهود تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال تعزيز معرفتها بالخدمات المالية الرسمية وتشجيعها على الاستفادة منها بما يتناسب مع احتياجاتها المختلفة، بالإضافة إلى التعريف بالمزايا البنكية التي يحصل عليها العملاء خلال هذة الفترة من فتح الحسابات البنكية بإجراءات سهلة ومبسطة والاستفادة من الخدمات المصرفية المتنوعة.

"المركزي» يدعم قدرات البنوك المركزية بدول الكوميسا في دمج المخاطر المناخية في اختبارات الضغوط

استضاف البنك المركزي المصري، فعاليات البرنامج التدريبي حول" دمج المخاطر المناخية في اختبارات الضغوط الجزئية والكلية للبنوك المركزية"، استمرارًا لدوره الريادي في تحقيق التكامل بين البنوك المركزية الإفريقية، وفي إطار التعاون المستمر مع المعهد النقدي للكوميسا (CMI).

جاء ذلك بحضور 25 مشاركًا يمثلون 11 بنكًا مركزيًا من الدول الأعضاء بالكوميسا فضلًا عن وفد المعهد النقدي للكوميسا.

وشهدت الفعاليات التدريبية، والتي استمرت لمدة خمسة أيام بمقر المعهد المصرفي المصري بالقاهرة، مناقشات وأمثلة عملية ومشاركة التجارب والخبرات حول المخاطر المناخية وأثر دمجها في اختبارات الضغوط الجزئية والكلية باستخدام النماذج القياسية، فضلًا عن تطبيقات لهذه الاختبارات على مخاطر الائتمان والسيولة والتغيرات المناخية والعدوى بين البنوك.

وتضمن البرنامج جلسات متخصصة وتفاعلية قدمها محاضرون من قطاع مراقبة المخاطر الكلية، وقطاع الرقابة المكتبية، وإدارة الاستدامة بقطاع الشمول المالي بالبنك المركزي المصري، تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية لدمج المخاطر المناخية في أطر اختبارات الضغوط الجزئية والكلية، إلى جانب مناقشة التجارب والممارسات المختلفة وتبادل الخبرات بين ممثلي البنوك المركزية المشاركة حول التحديات المرتبطة بالمخاطر المناخية وتأثيراتها على القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

يستهدف تنفيذه خلال الفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣٠..

مصر تعلن تفاصيل البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي البديل لبرنامج الاتفاق مع صندوق النقد

وزير التخطيط: 185 إجراءٍ و40 مستهدفًا ضمن البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي حتى 2030

محافظ البنك المركزي : خطة خمسية لجعل الجنيه عملة قابلة للتحويل دولياً

وزير الاستثمار : إطلاق منصة رقمية تربط 90 جهة حكومية و إنشاء 9 مناطق استثمارية جديدة

كشف منتدى مصر 2026 عن ملامح البرنامج الوطني للتحول الاقتصادى الجديد، الذى يبدأ تطبيقه فى نهاية ديسمبر المقبل مع انتهاء برنامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ليؤسس لمرحلة جديدة من مسار الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ومعالجة ملف الديون والاستثمار والإنتاج والتصدير.

جاء ذلك خلال جلسة البرنامج الاقتصادى بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وأدارها الدكتور عبدالفتاح الجبالي، الخبير الاقتصادي، حيث حدد رئيس الوزراء ملامح البرنامج الجديد ومستهدفاته وخطط وبرامج التنفيذ.

في البداية قال الدكتور مصطفى مدبولي ، أن البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي يستهدف تنفيذه خلال الفترة من 2027 إلى 2030 ، حيث شارك في وضع البرنامج العديد من الخبراء والمتخصصين على مدار الأشهر الماضية وتم تعديله أكثر من مرة، وأن منح الفرصة كاملة لإجراء حوارات مجتمعية حول البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي في غضون الشهرين المقبلين لطرح أي مقترحات جديدة.

وأضاف مدبولي، نأمل بنهاية ديسمبر المقبل أن نكون قد انتهينا من جميع جوانب البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي بشكلها النهائي، موضحا أن الدولة تبنت العديد من برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والهيكلي بالتعاون مع العديد من المؤسسات بهدف وضع الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح، وبنهاية شهر ديسمبر المقبل سينتهي البرنامج الأخير مع صندوق النقد الدولي، كما نسعى للحفاظ على ما حققه الاقتصاد المصري من مكتسبات اقتصادية.

185 إجراءً و40 مستهدفًا

و قد كشف الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط، عن أن البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي للفترة من 2027 إلى 2030 يتضمن 40 مستهدفًا و185 إجراءً محددًا، إلى جانب أجندة تضم 20 إصلاحًا تشريعيًا قطاعيًا وفي مناخ الاستثمار، وعدد من الإصلاحات المؤسسية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وقال رستم، خلال كلمته ضمن جلسات البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي بفعاليات اليوم الخامس من منتدى مصر 2026، إن البرنامج يستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 6.8% بحلول عام 2030، ضمن السيناريو الطموح الذي أعدته الحكومة، مع وضع سيناريوهات بديلة للتعامل مع أي صدمات أو تطورات غير متوقعة.

وأضاف أن إعداد البرنامج جرى بالتنسيق بين المجموعة الوزارية الاقتصادية ووزارتي التخطيط والمالية والبنك المركزي، وتحت متابعة دورية من رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، من خلال اجتماعات أسبوعية لمراجعة صياغة البرنامج ومتابعة الآراء والمقترحات المتعلقة به.

وأوضح وزير التخطيط أن إعداد البرنامج بدأ بتشخيص واقعي لأوضاع الاقتصاد المصري، في ضوء التحديات والصدمات التي واجهها خلال السنوات الست الماضية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد أظهر قدرة على التعامل مع هذه التطورات بمرونة وصلابة.

وأشار إلى أن الحكومة عملت على تحديد مواطن القوة التي يمكن البناء عليها، إلى جانب رصد الاختلالات والتحديات التي تتطلب تدخلات وإجراءات محددة لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

وأكد أن البرنامج لا يقتصر على وضع مستهدفات كلية، بل يتضمن إطارًا اقتصاديًا متكاملاً يربط بين معدلات النمو المستهدفة وأداء القطاعات الإنتاجية والاحتياجات التمويلية، بما يشمل إدارة الدين العام والخارجي، وتحديد القطاعات القادرة على قيادة النمو وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات.

ولفت إلى أن الحكومة ستتيح مزيدًا من التفاصيل بشأن البرنامج خلال الشهرين المقبلين، لإجراء حوار مجتمعي والاستماع إلى آراء المواطنين والخبراء ومؤسسات الفكر وبيوت الخبرة، واستكمال المناقشات التي بدأت قبل انعقاد المنتدى.

وأوضح رستم أن البرنامج يتضمن مصفوفة من الإجراءات بالتعاون مع الوزارات القطاعية المختلفة، تستهدف تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على التوسع وإطلاق طاقاته الإنتاجية، إلى جانب تحديد قطاعات ذات فرص نمو وتصدير مرتفعة.

وأشار إلى أن الحكومة تعوّل على تنويع مصادر النمو، بما يعزز مرونة الاقتصاد ويحد من الاعتماد على عدد محدود من الأنشطة، ويوفر قاعدة أوسع لزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وضرب مثالاً بقطاع تكنولوجيا المعلومات وتصدير الخدمات، مؤكدًا أنه من القطاعات الواعدة التي تمتلك مصر فيها إمكانات بشرية وعقولا قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والقارية، مع احتياج نسبي أقل إلى المدخلات المستوردة مقارنة ببعض الأنشطة الأخرى.

وأضاف أن البرنامج يولي اهتمامًا بأجندة ريادة الأعمال، في ظل وجود شركات ورواد أعمال مصريين قادرين على التوسع في الأسواق الخارجية، مشيرًا إلى إمكانية مضاعفة الصادرات الرقمية وتحفيز نموها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأكد وزير التخطيط أن البرنامج يتضمن تقديرًا للاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق مستهدفاته، مع العمل على توفير حيز مالي يسمح بتمويل الأولويات التنموية، بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية.

وأوضح أن الحكومة تستهدف تنويع آليات تمويل التنمية، مع توجيه جانب من الموارد المتاحة إلى مشروعات ترتبط مباشرة بجودة حياة المواطنين، وفي مقدمتها التعليم والصحة والإسكان، فضلًا عن تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

وشدد على أن التحول الاقتصادي المنشود يقوم على البناء على ما تحقق من استقرار اقتصادي وانضباط مالي، معتبرًا أن الحفاظ على الاستقرار الكلي يمثل شرطا أساسيًا لإطلاق طاقات القطاع الخاص وتحقيق تحول هيكلي في بنية الاقتصاد.

وأشار رستم إلى أن البرنامج يتضمن الالتزام بوضع أسقف للدين المحلي والخارجي والضمانات السيادية، مع دراسة آليات جديدة لتوفير الضمانات اللازمة للمشروعات، بما يتيح مشاركة أكبر للقطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية، بدلًا من الاعتماد الحصري على الضمانات الحكومية.

وأضاف أن الإجراءات تشمل تعزيز الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتطوير إدارة المالية العامة، إلى جانب إدارة الدين على المدى المتوسط.

خطة خمسية لجعل الجنيه عملة قابلة للتحويل دولياً

أكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري أن الاستقرار النقدي والمصرفي يمثل البوابة الرئيسية لتمكين القطاع الخاص واستعادة الثقة في الاقتصاد الحقيقي، مشددًا على أن تبني سعر صرف مرن يخضع لقوى العرض والطلب صعودًا وهبوطا هو خط الدفاع الأول لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، وأن نظام تثبيت سعر الصرف لم يكن ملائمًا لمصر في أي وقت وتسبب سابقًا في خلق أسواق موازية وتشوهات اقتصادية حادة.

وأوضح ، أن الأولوية القصوى للسياسة النقدية انصبت على توحيد سعر الصرف والقضاء التام على السوق السوداء ومحاصرة التضخم المرتفع، لافتًا إلى أن معدلات التضخم تراجعت بنجاح من مستويات قياسية اقتربت من 38%، وتجاوزت في بعض فئات السلع الغذائية 73%، لتسجل حاليًا نحو 13%، مع استهداف النزول بها إلى 7% (±2%) خلال النصف الثاني من عام 2027، تمهيدًا للوصول إلى مستهدف 5% بحلول عام 2029 عبر سياسات نقدية استشرافية تعتمد على النماذج التنبؤية الحديثة.

وأشار حسن عبد الله، إلى أن الاحتياطيات الدولية ارتفعت لتسجل 57.3 مليار دولار، محققة مستويات أمان تفوق المعدلات القياسية العالمية؛ حيث بلغت نسبة تغطية الالتزامات الخارجية المستحقة خلال عام نحو 102% مقارنة بنسب سابقة تراوحت بين 70 و80%، مؤكداً أن التركيز الحالي ينصب على تعزيز جودة الاحتياطي وضمان سيولته الفورية وتنوع سلة عملاته واحتياطياته من الذهب بدلاً من مجرد ملاحقة الأرقام المطلقة.

وكشف المحافظ عن خطة طموحة يجري تنفيذها على مدار السنوات الخمس المقبلة تستهدف جعل الجنيه المصري عملة قابلة للتحويل القانوني والتداول الحر خارجياً وفتح حسابات بها في الأسواق الدولية، وذلك بعد أن نجحت الدولة في استيفاء معايير مرونة الصرف وحصلت على اعتراف وتصنيف رسمي من المؤسسات المالية الدولية كنظام صرف مرن بالكامل.

إنشاء 9 مناطق استثمارية جديدة

و خلال الجلسة أكد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن مصر تستهدف تعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الصادرات، من خلال تيسير إجراءات ممارسة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، وتسريع التحول الرقمي.

وقال الوزير إن مصر تتصدر الدول الأفريقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار السنوات العشر الماضية، مشيرًا إلى أن طموح الدولة يتجاوز الحفاظ على هذه المكانة، إلى زيادة تدفقات الاستثمارات وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وأوضح أن تحقيق هذه المستهدفات يتطلب الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والإجرائية، وتوفير بيئة أعمال أكثر تنافسية، بما يساعد المستثمرين على التوسع والإنتاج والتصدير، مع تقليص الوقت اللازم للحصول على التراخيص والموافقات الحكومية.

منصة رقمية تربط 90 جهة حكومية

وأشار فريد إلى العمل على إطلاق «منصة الكيانات الاقتصادية»، التي تستهدف إعادة تنظيم إجراءات التراخيص والموافقات الحكومية، من خلال الربط بين 90 جهة حكومية وتغطية 468 نشاطا اقتصاديًا.

وتستهدف المنصة توضيح الإجراءات المطلوبة والمدد الزمنية المتوقعة للمستثمرين، والحد من تعدد الجهات والتعاملات الورقية، بما يسهم في تسريع بدء الأنشطة الاستثمارية وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال.

وأكد الوزير أن الوزارة تعمل على تمكين المستثمر من التركيز على الإنتاج والتصدير، بدلاً من الانشغال بالإجراءات والتصاريح، بالتوازي مع رقمنة الخدمات وتطوير آليات تقديمها.

وأضاف أن الوزارة أطلقت منظومة لرعاية المستثمرين ومساعدًا ذكيًا متعدد اللغات، لتحسين التواصل مع المستثمرين وتيسير حصولهم على المعلومات والخدمات، إلى جانب الاستعداد لإطلاق منصة لزيادات رؤوس الأموال، لتسهيل الإجراءات المرتبطة بزيادة رؤوس أموال الشركات ودعم خطط التوسع.

وكشف وزير الاستثمار والتجارة الخارجية عن استهداف إنشاء 9 مناطق استثمارية جديدة في مختلف المحافظات، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأقل دخلًا والأكثر احتياجًا إلى فرص العمل، بهدف توفير وظائف لأبنائها ودعم التنمية الاقتصادية المتوازنة.

وأوضح أن المناطق الاستثمارية تسهم في توطين النشاط الإنتاجي وتيسير الحصول على الموافقات اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على تجاوز التحديات الإجرائية أمام المستثمرين.

استراتيجية جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي

وأشار فريد إلى قرب إطلاق استراتيجية لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتعاون مع البنك الدولي، تستهدف تحديد القطاعات الأكثر جاهزية وجاذبية للاستثمار، وتوجيه جهود الترويج محليًا وعالميًا نحو الفرص الواعدة.

وأضاف أن الاستراتيجية تتضمن العمل على معالجة التحديات التي تعوق نمو بعض القطاعات، بما يدعم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي وتعزيز الإنتاج والصادرات.

كما لفت إلى العمل على إدخال تعديلات تشريعية على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات، بهدف تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتوسعها، وتوفير بيئة أكثر مرونة لنمو الأعمال وجذب التمويل.

مبادرة لفتح أسواق جديدة

وأكد الوزير أن مبادرة «مصر تنطلق بالتصدير» تستهدف دمج الشركات المصرية في الأسواق العالمية، وتوسيع قاعدة المصدرين، وتعريف الشركات بالخدمات وبرامج دعم الصادرات المتاحة من الجهات التابعة للوزارة وغيرها من الجهات المعنية.

وشدد على أهمية تنويع الأسواق التصديرية ومساعدة الشركات على مواجهة التحديات العالمية، بما يشمل التوترات الجيوسياسية والحروب التجارية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.

وفي إطار دعم التحول الرقمي، أشار إلى أهمية تطوير «المختبر التنظيمي لتكنولوجيا التجارة الخارجية»، لاختبار الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تسهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين والمصدرين.

وأوضح أن توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية والتجارية يساعد على تقليل الأعباء الإدارية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الحوكمة وتكافؤ الفرص بين الشركات.

التوسع في تصدير الخدمات

ولفت فريد إلى توجه الوزارة لتعزيز صادرات الخدمات باعتبارها أحد المسارات المهمة لتنويع الصادرات وزيادة موارد النقد الأجنبي، من خلال تطوير الأطر المؤسسية الداعمة لقطاعات مثل التكنولوجيا والسياحة العلاجية وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة.

واختتم الوزير بالتأكيد على أن تحقيق مستهدفات الاستثمار والتجارة الخارجية يتطلب استمرار التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، وتسريع الإصلاحات التشريعية والإجرائية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري، ويزيد الاستثمارات، ويوفر فرص العمل، ويدعم نمو الصادرات.

ناصر ..

مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر تجدد شراكتها مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران لدعم الرعاية الصحية لنحو ١٢٠ ألف طفل

وقعت مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر اتفاقية شراكة مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الطبية الخيرية، يوم الثلاثاء الموافق 29 سبتمبر 2026، لدعم الجولة الخامسة من مشروع القوافل الطبية للأطفال مشروع أطفالنا مستقبلنا، تحت مظلة «مبادرة لمصر»، أولى البرامج القومية التي أطلقتها المؤسسة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال الأكثر احتياجًا في مصر.

وتأتي الاتفاقية استكمالًا للتعاون المستمر بين المؤسستين منذ عام 2019، وفي إطار رؤيتهما المشتركة لدعم صحة الأطفال والأسر الأولى بالرعاية، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات الطبية الأساسية والمتخصصة، مع ضمان استمرارية الرعاية والمتابعة الصحية في المحافظات المستهدفة.

وشهدت احتفالية توقيع الاتفاقية حضور نادية حسني، الأمين العام لمجلس أمناء المؤسسة ومنى حسني، مديرة مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، وإيريني صفوت، مخطط أول برامج، وحنين فؤاد، مخطط برامج. ومن جانب مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الطبية الخيرية، حضرت علا إسماعيل، رئيس مجلس أمناء مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الطبية الخيرية، وإسماعيل بدران، المدير الطبي وأمين الصندوق، وسالي بيطار، مدير تطوير الأعمال، ونهى جمال، مدير برامج الرعاية الصحية.

وبموجب الاتفاقية، تدعم مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر تنفيذ 48 قافلة طبية في محافظات الشرقية والدقهلية والإسماعيلية، تستهدف ما يقرب من 120 ألف طفل، إلى جانب تمويل التكاليف التشغيلية لعيادة الأسنان، بما يسهم في إتاحة خدمات صحية متنوعة تلبي احتياجات الأطفال في المجتمعات المستهدفة.

ويشمل المشروع مجموعة متنوعة من التخصصات والخدمات الطبية، من بينها طب الأطفال، وجراحة العظام، والأمراض الجلدية، وطب وجراحة العيون، إلى جانب خدمات التغذية لمتابعة الوزن والطول ومؤشرات النمو والتطور لدى الأطفال، فضلًا عن تحويل الحالات التي تستدعي إجراء تدخلات أو عمليات جراحية إلى الجهات المتخصصة. كما يدعم استمرارية تقديم الرعاية الصحية في محافظات الفيوم وبني سويف والجيزة والمنيا وأسوان، من خلال عيادات ثابتة مجهزة بأجهزة وتقنيات الطب عن بُعد

وفي هذه المناسبة، قالت منى حسني، مديرة مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر: «يعكس تجديد شراكتنا مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية التزامنا المستمر بدعم صحة الأطفال الأكثر احتياجًا، وإتاحة خدمات الرعاية الصحية التي تساعدهم على النمو بصورة سليمة. ومن خلال "مبادرة لمصر"، نحرص على توجيه جهودنا نحو برامج تستجيب للاحتياجات الفعلية للمجتمعات المستهدفة، تسهم في توسيع نطاق الخدمات الطبية وضمان استمرارية الرعاية والمتابعة«

وأضافت: «تمثل الجولة الخامسة امتدادًا لشراكة ممتدة منذ عام 2019، ونسعى من خلالها إلى تعزيز أثر القوافل الطبية، إلى جانب دعم خدمات الأسنان والعيادات الثابتة المجهزة بتقنيات الطب عن بعد. ونؤمن بأن التعاون مع المؤسسات المتخصصة يسهم في توجيه الدعم الى المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق أثر مستدام في حياة الأطفال وأسرهم «.

ومن جانبها، قالت علا إسماعيل، رئيس مجلس أمناء مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الطبية الخيرية: «نعتز بشراكتنا المستمرة مع مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، والتي تدعم قدرتنا على الوصول إلى الأطفال والأسر الأولى بالرعاية وتقديم خدمة طبية مميزة تراعي احتياجات الطفل. وتتيح لنا الجولة الخامسة مواصلة العمل في محافظات جديدة عبر القوافل الطبية، بالتوازي مع دعم استمرارية الخدمات في المحافظات التي نخدمها من خلال العيادات الثابتة «.

وأضافت: «نحرص على تقديم رعاية تراعي احتياجات الطفل، وتشمل الكشف الطبي ومتابعة التغذية والنمو والتطور. ويسهم دعم العيادات الثابتة وتوظيف تقنيات الطب عن بُعد في تعزيز المتابعة والتواصل الطبي، بما يدعم استمرارية الرعاية المقدمة للأطفال في المجتمعات المستهدفة «.

وعلى مدار أربع جولات سابقة منذ عام 2019، مولت مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر قوافل طبية نفذتها مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية للكشف على نحو300 ألف طفلًا، بإجمالي تمويل مبلغ حوالى50 مليون جنيهًا مصريًا، تحت مظلة «مبادرة لمصر «.

وتواصل مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، من خلال هذه الشراكة، دعم إتاحة الرعاية الصحية للأطفال الأكثر احتياجًا، وتطوير التعاون مع المؤسسات المتخصصة لتوسيع نطاق الخدمات الطبية وتعزيز استمراريتها، بما يسهم في تحسين صحة الأطفال ودعم أسرهم في مختلف المحافظات المستهدفة.

بنك القاهرة راعيًا رئيسيًا للدورة الثامنة من معرض «تراثنا ٢٠٢٦» للعام السادس على التوالي

يواصل بنك القاهرة دعمه لقطاع الحرف اليدوية والتراثية من خلال مشاركته راعيًا رئيسيًا للعام السادس على التوالي في فعاليات الدورة الثامنة من معرض «تراثنا 2026»، الذي ينظمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، خلال الفترة من 17 إلى 24 أكتوبر الجاري، بمركز مصر للمعارض الدولية بمحور المشير بالقاهرة.

وتعكس مشاركة بنك القاهرة بصفته راعيًا رئيسيًا للمعرض هذا العام اهتمامه المستمر بدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين، وتعزيز فرص نمو مشروعاتهم واستدامتها، بما يتماشى مع محاور استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، وفي مقدمتها التمكين الاقتصادي، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب الحفاظ على التراث المصري ودعم الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

وفي هذا السياق، أكدت هايدي النحاس، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة والمسئولية المجتمعية ببنك القاهرة، أن استمرار مشاركة البنك في معرض «تراثنا» للعام السادس على التوالي، هذا العام بصفته راعيًا رئيسيًا، يعكس التزامه بدعم المبادرات التي تُحدث أثرًا اقتصاديًا ومجتمعيًا ملموسًا ومستدامًا، مشيرةً إلى أن دعم الحرف اليدوية والتراثية يمثل أحد مجالات التكامل بين التمكين الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية المصرية. وأوضحت أن البنك يحرص على مساندة أصحاب المشروعات الحرفية في تطوير أعمالهم، وتعزيز قدراتهم الإنتاجية والتنافسية، وتوسيع فرص وصول منتجاتهم إلى الأسواق، بما يدعم نمو مشروعاتهم واستدامتها.

وأضافت أن معرض «تراثنا» يتجاوز كونه منصة لعرض المنتجات، ليشكل فرصة حقيقية لتمكين الحرفيين من التواصل المباشر مع الجمهور والتعرف على احتياجات السوق، بما يساعدهم على تطوير منتجاتهم وتوسيع قاعدة عملائهم. وأكدت حرص بنك القاهرة على مواصلة دعم المبادرات التي تفتح آفاقًا اقتصادية جديدة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتسهم في تحويل المهارات الحرفية والتراثية إلى فرص للنمو وخلق القيمة، بما يعزز مساهمة هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشهد الدورة الثامنة من معرض «تراثنا» مشاركة أكثر من ألف عارض من مختلف محافظات الجمهورية، يقدمون آلاف المنتجات اليدوية والتراثية والأعمال الفنية التي تعكس تنوع الحرف المصرية وأصالتها. وتتميز دورة هذا العام بمشاركة واسعة من أصحاب المشروعات والحرفيين والجمعيات الأهلية المتخصصة من محافظات الصعيد وسيناء والمحافظات الحدودية، إلى جانب مشاركة متميزة لسيدات حلايب وشلاتين من خلال جناح مخصص لعرض منتجاتهن التراثية.

كما يتيح المعرض للمشاركين فرصًا للتواصل المباشر مع الجمهور، وتوسيع نطاق تسويق منتجاتهم، والاستفادة من خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات، بما يدعم تطوير المشروعات الحرفية وتعزيز قدرتها على الوصول إلى أسواق جديدة محليًا ودوليًا.

ويُعد معرض «تراثنا» من أبرز الفعاليات الإقليمية المتخصصة في الحرف اليدوية والتراثية، حيث يسهم في دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين، والترويج للمنتجات المصرية، والحفاظ على المهارات التقليدية ونقلها إلى الأجيال الجديدة، بما يعزز دور الصناعات التراثية في دعم النشاط الاقتصادي والقطاعات المرتبطة به، وفي مقدمتها السياحة.

بنك التعمير والإسكان يطلق مبادرة للتوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مؤسسة بهية

أطلق بنك التعمير والاسكان مبادرة للتوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مؤسسة بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، تزامنًا مع شهر أكتوبر الوردي، وذلك من خلال تنظيم جلسات توعوية لموظفات البنك، إلى جانب إتاحة الفرصة لإجراء الكشف المبكر، تأكيدًا على أهمية الاكتشاف المبكر في تعزيز فرص العلاج والحد من مضاعفات المرض.

تضمنت المبادرة جلسات توعوية للتعريف بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، وعوامل الخطورة المرتبطة به وسبل الوقاية، فضلا عن التوعية بالطريقة الصحيحة لإجراء الفحص الذاتي والعلامات التي تستدعي الاستشارة الطبية، كما أتاحت المبادرة لموظفات البنك فرصة إجراء الكشف المبكر، بما يسهم في تعزيز الوعي الصحي لموظفات البنك وتشجيعهن على تبني الممارسات الوقائية السليمة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار استراتيجية بنك التعمير والإسكان للفترة (2025–2030)، والتي تستهدف توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة تضع صحة موظفيه وجودة حياتهم ضمن أولوياتها، انطلاقا من إيمانه بأن الاستثمار في كوادره البشرية لا يقتصر على التطوير المهني، بل يمتد ليشمل الاهتمام بصحتهم وسلامتهم، وتشجعهم على تبني ممارسات صحية سليمة، بما يعزز مشاركتهم وفاعليتهم لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ومواصلة نموه المستدام.

والجدير بالذكر أن تلك المبادرة تعكس امتداد التعاون بين بنك التعمير والإسكان ومؤسسة بهية، والذي يتضمن دعم البنك لإنشاء جناح عمليات متكامل يحمل اسم البنك بمستشفى بهية، ويضم غرفتي عمليات تعمل بنظام الكبسولات المغلقة مجهزتين بالكامل، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى 21 مليون جنيه، بما يسهم في دعم إجراء العمليات الجراحية لمحاربات سرطان الثدي وتعزيز قدرة المستشفى على تقديم خدماتها العلاجية. ويؤكد هذا التعاون حرص البنك على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الرعاية الصحية والمساهمة في خدمة المجتمع.

الرئيس السيسي: مشروع أبو قير يتضمن منطقة سياحية وامتيازات للمطورين الصناعيين

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية تعزيز فرص الاستثمار، مشيرًا إلى ضرورة إتاحة المزيد من الفرص أمام المستثمرين، بما يسهم في جذب الاستثمارات ودعم خطط التنمية.

وقال الرئيس السيسي، خلال كلمته التي ألقاها بمنتدى مصر، أن مشروع أبو قير، شهد دراسة أكثر من خيار، من بينها طرح المنطقة للاستثمار السياحي فقط، أو تطويرها لتصبح منطقة ذات طبيعة خاصة، مع منح امتيازات للمطورين الصناعيين.

وتابع الرئيس السيسي، أنه تم العمل على والاستفادة من الميناء في إقامة مشروعات محددة تدعم النشاط الاقتصادي وتحقق الاستغلال الأمثل لمقومات المنطقة.

صياغة جديدة للاستثمار في إدارة المخلفات ودعم الاقتصاد الأخضر

خطة حكومية متكاملة لتحويل المخلفات من عبء بيئي إلى مورد اقتصادي

تشهد منظومة إدارة المخلفات في مصر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مدعومة بالإطار القانوني الحديث والمشروعات القومية لتحويل النفايات إلى موارد اقتصادية ، حيث تجاوزت إدارة المخلفات مجرد عملية لجمع القمامة والتخلص منها، لتصبح أحد الملفات المرتبطة بكفاءة استخدام الموارد ودعم الاقتصاد الأخضر، في ظل توجه الدولة نحو تطوير منظومة متكاملة تشمل الجمع والنقل والمعالجة وإعادة التدوير، والاستفادة من المخلفات في إنتاج الطاقة، إلى جانب الحد من المخاطر البيئية الناتجة عن المخلفات الإلكترونية والخطرة.

وعلى مدار 12 عامًا، شهدت المنظومة جهودًا لتطوير البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات، وفقًا لما استعرضته وزارة التنمية المحلية والبيئة من بيانات نشرها المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، تكشف عن تحسن مؤشرات الجمع والمعالجة، والتوسع في منشآت التخلص الآمن، وزيادة الاستفادة الاقتصادية من المخلفات.

وفي هذا الإطار ، سجلت كفاءة جمع ونقل المخلفات البلدية الصلبة نحو 79% عام 2026، مقارنة بـ55% عام 2018، فيما ارتفعت كفاءة المعالجة إلى 47%، مقابل 21% خلال عام 2018، وتستهدف الدولة رفع كفاءة الجمع والنقل إلى 85%، والمعالجة إلى 60% خلال العامين المقبلين.

وتعكس هذه المؤشرات أهمية تطوير مراحل التعامل مع المخلفات، بدءًا من جمعها ونقلها، وصولاً إلى معالجتها، بما يقلل من تراكمها في الشوارع والمناطق السكنية، ويدعم تحسين مستوى النظافة والحد من الآثار البيئية السلبية.

وشملت جهود تطوير المنظومة تسليم 45 خلية دفن صحي للمخلفات في 15 محافظة، مع استمرار العمل على تنفيذ 6 خلايا أخرى، إلى جانب إنشاء 39 محطة وسيطة ثابتة و16 محطة متحركة، فضلاً عن تنفيذ 38 منشأة للمعالجة.

وفي إطار مواجهة التراكمات العشوائية، أُغلق نحو 60 موقعًا لتراكم المخلفات، ورُفعت كميات تقدر بنحو 7.5 مليون طن، فيما يجري الانتهاء من أعمال البنية التحتية للمدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان، بما يعزز قدرات التعامل مع المخلفات ضمن منظومة أكثر تنظيمًا.

تحويل المخلفات إلى طاقة

ويمثل تحويل المخلفات إلى طاقة أحد مسارات الاستفادة الاقتصادية منها، إذ ارتفع حجم الوقود البديل بنسبة 123.5%، ليصل إلى 1.9 مليون طن سنويًا عام 2025، مقابل 850 ألف طن سنويًا عام 2023.

ويعكس هذا التوسع توجهًا نحو الاستفادة من المخلفات باعتبارها موردًا يمكن توظيفه في أنشطة إنتاجية، بدلًا من الاقتصار على التخلص منها، بما يدعم الاقتصاد الأخضر ويعزز كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

حماية البيئة

وامتدت جهود التطوير إلى المخلفات الإلكترونية والكهربائية، من خلال إطلاق التطبيق الإلكتروني «E-Tadweer» لدعم مبادرة جمع المخلفات الإلكترونية من الأفراد، إلى جانب إصدار موافقات لـ38 مصنعًا لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية والكهربائية، و5 مصانع لإعادة تدوير الكابلات.

كما جرى التخلص الآمن من نحو 7091 طنًا من المخلفات الإلكترونية وبطاريات حامض الرصاص بالتنسيق مع شركات تشغيل المحمول، فضلًا عن تصدير أكثر من 1000 طن من شاشات أنابيب الأشعة الكاثودية الموجودة بالموانئ المصرية للتخلص الآمن منها في منشآت متخصصة خارج البلاد.

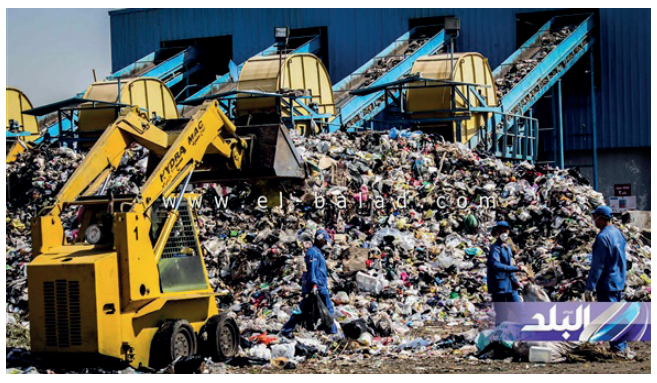

كفاءة جمع المخلفات البلدية ترتفع إلى 79% والمعالجة إلى 47% في 2026 .. و45 خلية دفن صحي في 15 محافظة و38 منشأة للمعالجة

وفي ملف المخلفات الخطرة، تم حصر 1026.4 طن من زيوت المحركات الملوثة، والانتهاء من معالجة نحو 1000 طن منها، إلى جانب التخلص من نحو 1000 طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة، التي تراكمت بالموانئ ومخازن وزارة الزراعة لأكثر من 30 عامًا.

وتبرز هذه الجهود اتساع نطاق إدارة المخلفات ليشمل حماية الصحة العامة والحد من الملوثات الخطرة، بالتوازي مع تطوير البنية التحتية وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من الموارد. ويظل استمرار رفع كفاءة الجمع والمعالجة والتوسع في إعادة التدوير من العوامل الأساسية لدعم منظومة أكثر استدامة، تجمع بين تحسين البيئة وتقليل الهدر وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

جهود حكومية

وكان المركز الإعلامي لمجلس الوزراء نشر إنفوجرافات عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، استعرض من خلالها جهود الدولة في تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخلفات ودعم الاقتصاد الأخضر على مدار 12 عامًا.

وفي هذا السياق، تولي الدولة اهتمامًا بتطوير منظومة إدارة المخلفات بمختلف أنواعها، من خلال التوسع في إنشاء البنية التحتية اللازمة لجمع المخلفات ونقلها ومعالجتها وإعادة تدويرها، إلى جانب تعزيز الاستفادة من المخلفات في إنتاج الطاقة، بالإضافة إلى تطوير آليات التخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية والخطرة، بما يدعم كفاءة إدارة الموارد والحد من الآثار البيئية السلبية.

واستعرضت الإنفوجرافات جهود التوسع في البنية التحتية لرفع كفاءة إدارة المخلفات، حيث ارتفعت نسبة كفاءة الجمع والنقل للمخلفات البلدية الصلبة لتصل إلى نحو 79% عام 2026، -مستهدف 85% خلال عامين-، مقارنة بـ 55% عام 2018، كما ارتفعت نسبة كفاءة المعالجة إلى 47% عام 2026، ومن المستهدف أن تصل إلى 60% خلال عامين، مقارنة بـ 21% عام 2018.

وفي سياق متصل، أشارت الإنفوجرافات إلى تسليم 45 خلية دفن صحي للمخلفات في 15 محافظة، مع استمرار العمل على تنفيذ 6 خلايا أخرى، فضلًا عن إنشاء 39 محطة وسيطة ثابتة، و16 محطة وسيطة متحركة، كما تم تنفيذ 38 منشأة معالجة، بعدما تم إغلاق نحو 60 موقع عشوائي لتراكم المخلفات، ورفع تراكمات تقدر بنحو 7.5 مليون طن، فيما يجري الانتهاء من أعمال البنية التحتية للمدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان.

وفيما يتعلق بالاستفادة من المخلفات وتحويلها إلى طاقة وموارد اقتصادية، أوضحت الإنفوجرافات، أنه على صعيد تحويل المخلفات إلى طاقة، ارتفع حجم الوقود البديل بنسبة 123.5%، ليصل إلى 1.9 مليون طن سنويًا عام 2025، مقابل 0.85 مليون طن سنويًا عام 2023.

وفيما يخص جهود التخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية والخطرة، أكدت الإنفوجرافات إطلاق التطبيق الإلكتروني "E-Tadweer"، لدعم مبادرة منظومة جمع المخلفات الإلكترونية من الأفراد، فضلًا عن إصدار موافقات لـ 38 مصنعًا لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية والكهربائية، و5 مصانع لإعادة تدوير الكابلات.

وفي السياق ذاته، أشارت الإنفوجرافات إلى أنه تم التخلص الآمن من نحو 7091 طنًا من المخلفات الإلكترونية وبطاريات حامض الرصاص، بالتنسيق مع شركات تشغيل المحمول، إلى جانب تصدير أكثر من 1000 طن من شاشات أنابيب الأشعة الكاثودية الموجودة بالموانئ المصرية للتخلص الآمن منها في منشآت متخصصة خارج البلاد.

وأضافت الإنفوجرافات أنه تم حصر 1026.4 طن من زيوت المحركات الملوثة، والانتهاء من معالجة نحو 1000 طن منها، فضلًا عن التخلص من نحو 1000 طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة، التي تراكمت بالموانئ ومخازن وزارة الزراعة لأكثر من 30 عامًا.

منظومة متكاملة

وفي تصريحات سابقة ، أكدت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة، أن منظومة المسؤولية الممتدة للمنتج تمثل خطوة أساسية للانتقال بإدارة المخلفات من الإطار التشريعي إلى مرحلة التنفيذ العملي.

وشددت الدكتورة منال عوض، على أهمية تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المشاركة في المنظومة، بما يضمن وضوح الالتزامات وتحويل المسؤولية من نصوص وتشريعات إلى ممارسة فعلية تسهم في رفع كفاءة إدارة المخلفات وتحقيق أهداف الاستدامة والاقتصاد الدائري.

وأشارت وزيرة التنمية المحلية والبيئة إلى أن من أبرز التحديات التي تتطلب المزيد من العمل مدى جاهزية القطاع الخاص وقدرته على التعامل مع العقود والالتزامات المرتبطة بمنظومة المسؤولية الممتدة للمنتج، مؤكدة أهمية تأهيل الشركات ورفع قدراتها الفنية والتنظيمية، بما يمكنها من أداء دورها بكفاءة، ويعزز قدرتها على المشاركة الفاعلة في تنفيذ المنظومة.

وشددت الدكتورة منال عوض، على أن نجاح منظومة المسؤولية الممتدة للمنتج لا يمكن أن تتحقق دون شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع الخاص والشباب، مشيرة إلى أهمية فتح المجال أمام الأفكار الجديدة والمشروعات الناشئة، وتوفير البيئة التي تساعد على تحويل الابتكارات إلى حلول قابلة للتطبيق تسهم في تطوير منظومة إدارة المخلفات.

كما أكدت د.منال عوض، ضرورة توفير آليات واضحة وميسرة وحوافز تشجيعية للمواطنين لإعادة المنتجات والمخلفات الناتجة عنها، من خلال إنشاء نقاط لتجميع المنتجات المستخدمة داخل أو بالقرب من منافذ البيع، ومنها محال وسلاسل السوبر ماركت، بما يشجع المواطنين على تسليم المخلفات بصورة منظمة ويدعم عمليات الجمع وإعادة التدوير، مشيرة إلى أن تحقيق ذلك يتطلب بناء منظومة متكاملة ومترابطة تجمع بين نقاط التجميع وعمليات النقل والفرز والجهات العاملة في إعادة التدوير، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بما يضمن كفاءة عمليات الجمع وإعادة التدوير وتحقيق الاستفادة الاقتصادية والبيئية من المخلفات.

من جانبه أوضح الدكتور خالد فهمي، المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا »سيداري« ووزير البيئة الأسبق أن المسؤولية الممتدة للمنتج تمثل إحدى الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف الإطار التشريعي، لافتا إلى أن قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم 202 لسنة 2020 تضمن تعريف واضح لمفهوم المسؤولية الممتدة للمنتج، ومتوافق في جوهره مع الممارسات الدولية، إلا أن التحدي الرئيسي يتمثل في الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، مؤكدا على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية، وخاصة التجارب الأوروبية، مع مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية وقدرات الأسواق من دولة إلى أخرى، كما أشار إلى ضرورة تصميم نظام مصري للمسؤولية الممتدة للمنتج يتناسب مع الظروف المحلية والإمكانات المتاحة واحتياجات السوق، مع الاستفادة من الخبرات الدولية والدروس المستفادة منها.

وأوضح الدكتور خالد فهمي أن قانون تنظيم إدارة المخلفات وضع الأطر والتعريفات الأساسية ذات الصلة، بينما يمكن استكمال وتطوير آليات التطبيق من خلال القرارات واللوائح التنفيذية المنظمة، بما يتيح قدر أكبر من المرونة في تطوير المنظومة وفق لما تكشفه مراحل التنفيذ من احتياجات، لافتا إلى أهمية إنشاء آليات وبرامج لتأهيل الشركات وبناء قدراتها ومساعدتها على الاستعداد للالتزامات المرتبطة بالمنظومة، ودراسة تقديم حوافز تشجع الشركات المؤهلة على الدخول والمشاركة، خاصة الشركات الناشئة والشركات التي يقودها الشباب.

محمد محيي الدين

المقاولون العرب تنفذ كوبرين بمدينة طبرق الليبية

فى أجواء احتفالية كبرى بمدينة طبرق الليبية، افتتح المهندس بلقاسم خليفة حفتر، مديرعام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، والمهندس أحمد العصار، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، كوبري جزيرة إمساعد، وكوبري المركز الطبي بمدينة طبرق، واللذان يعدان أولى الكبارى التى يتم فى تنفيذها بالمدينة ضمن خطة التطوير التى يقودها الصندوق.

حضر الافتتاح المهندس حسن مصطفى، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الشركة، والمهندس مبارك منصور، رئيس القطاع المشرف على فرع ليبيا بنغازى، والمهندس السيد الشحات، مدير فرع ليبيا بنغازى، إلى جانب عدد من المسؤولين والقيادات المعنية.

يربط كوبري جزيرة إمساعد غرب الجزيرة بشرقها المتجه إلي وسط المدينة بطول ٦٣٠ متر وعرض ٢٢ متر، ويضم إتجاهين بواقع حارتين لكل إتجاه، وشملت الأعمال أيضًا طرقًا سطحية بطول يتجاوز ٢٧٠٠ متر طولي.

أما كوبري طريق المركز الطبي فيبلغ طوله ٦٠٠ متر، وبعرض ٢٢ مترًا، على إتجاهين بواقع حارتين لكل إتجاه، بالإضافة إلى طرق سطحية بطول يتجاوز ٢٤٠٠ متر طولي.

جاء ذلك في إطار جهود صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا لدعم وتطوير البنية التحتية، وتعزيز شبكة الطرق والكباري في دولة ليبيا الشقيقة، فيما يعد إنجاز جديد يُضاف إلى سجل مشروعات شركة المقاولون العرب بدولة ليبيا، ويعكس دورها في تنفيذ مشروعات البنية التحتية التي تسهم في تحسين وانسيابية الحركة المرورية، والحد من التكدسات، وتعزيز عوامل السلامة والأمان لمستخدمي الطريق، فضلًا عن دعم حركة التنقل وربط المناطق الحيوية بالمدينة.

إطلاق المنطقة الاستثمارية لـ«علم الروم» القطرية بالساحل الشمالي

شهد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، افتتاح المنطقة الاستثمارية لمشروع علم الروم، التابعة لشركة الديار القطرية، بحضور المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمستشار شريف الشاذلي، رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، والمهندس طالب العذبة، نائب رئيس مجلس إدارة شركة الديار القطرية، والشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، سفير دولة قطر لدى مصر، وعدد من المسؤولين وممثلي الجهات المعنية، في خطوة تعزز الشراكة الاستثمارية بين مصر وقطر.

وأكد الدكتور محمد فريد أن المناطق الاستثمارية تمثل آلية فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوطين التنمية، من خلال تيسير الإجراءات وتسريع تنفيذ المشروعات، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأبناء المجتمعات المحيطة، إلى جانب تنشيط الأنشطة الاقتصادية والخدمية وتعظيم الاستفادة من الطرق والبنية التحتية.

وأشار الوزير إلى أهمية تبسيط الإجراءات وميكنة الخدمات لتمكين المستثمرين من متابعة طلباتهم والتراخيص والموافقات إلكترونيا، بما يعزز الشفافية ويرفع كفاءة الخدمات الحكومية.

«الرقابة المالية» تدعم «الشورت سيلينج» بإجراءات جديدة

د. إسلام عزام : إطار واضح للعلاقة التعاقدية تيسيرًا على الشركات والعملاء.. وتعزيزًا لشفافية الإجراءات

أصدر الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا بالنموذج الاسترشادي للعقود بين شركات السمسرة والعملاء المقترضين، في خطوة جديدة تمهيدًا للإطلاق الرسمي المرتقب لآلية «الشورت سيلينج» (اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع / بيع الأوراق المالية المقترضة) على ضوء الإطار التنظيمي الجديد الصادر مؤخرًا بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (155) لسنة 2026.

يستهدف القرار وضع إطار تعاقدي واضح يحكم العلاقة بين العميل المقترض، الراغب في اقتراض أوراق مالية بغرض البيع والمتاحة بنظام الإقراض المركزي لدى شركة الإيداع والقيد المركزي (مصر للمقاصة) وشركة السمسرة المرخص لها بمزاولة العمليات، وتباشرها لصالح العميل المقترض ، حيث تقوم آلية «الشورت سيلينج» على وجود «عميل مُقرض» يرغب في إقراض أسهم مملوكة له، و»عميل مُقترض» يرغب في اقتراض أسهم للتعامل عليها بالبيع ثم الشراء في وقت لاحق وإعادتها للمُقرض إذا كان يتوقع انخفاض سعرها، وبذلك يتحقق الربح بالفارق بين سعر البيع والشراء، بناء على توقعات المستثمر لتغيرات السوق وسعر الورقة المالية، وذلك بموجب اتفاق بينه وبين إحدى شركات السمسرة المرخص لها بمزاولة هذه العمليات.

وجاء إصدار النموذج الاسترشادي للعقد بقرار رئيس الهيئة رقم (3350) لسنة 2026 بعد التشاور مع أطراف السوق، للاستفادة من خبرات الشركات العاملة في النشاط وتحديد متطلبات التطبيق العملي، مما يعكس النهج الثابت لدى الهيئة بإقامة حوار مجتمعي بنّاء، يساعد على تطوير ضوابط قابلة للتنفيذ وتحقق التوازن بين تيسير ممارسة الآلية وإدارة مخاطرها وحماية حقوق المتعاملين.

يحدد النموذج الاسترشادي للعقد التزامات وحقوق كل من شركة السمسرة والعميل المقترض، والأدوار الإجرائية لكل منهما، وتنظيم المصروفات والعمولات وعوائد استثمار هامش الضمانات وطريقة توزيعها، مما يدعم كفاءة التطبيق العملي للآلية، ويعزز قدرة المتعاملين على فهم الآلية والمخاطر المرتبطة بها، ومتابعة ضمانة الهامش، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق المراكز عند تحقق الحالات المحددة تعاقديًا أو رقابيًا.

ويضع نموذج العقد ضوابط لإدارة المخاطر المرتبطة بالعملية وعلى رأسها الضمانات المقدمة من العميل المقترض، حيث يلتزم بتقديم هامش الضمان وفق النسب المحددة في ملحق العقد قبل تنفيذ عملية الاقتراض، وبحد أدنى النسب الواردة في قرار الهيئة، فيما تلتزم شركة السمسرة بإيداع الضمان النقدي في حساب مستقل مخصص لعمليات الاقتراض بغرض البيع.

وبهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالعملية وضمان حقوق المتعاملين؛ ينص نموذج العقد على إلزام شركة السمسرة بإعادة تقييم الأوراق المالية المقترضة وفقًا لسعر الإقفال اللحظي خلال جلسة التداول، ومتابعة نسبة إجمالي الضمان إلى قيمة الأوراق المالية المقترضة وفق النسب المحددة في ملحق العقد، وبحد أدنى النسب الواردة بالقرار.

كما ينظم التعامل مع حالات عدم رد الأوراق المالية المقترضة في الموعد المحدد، إذ تلتزم شركة السمسرة بشراء الأوراق المالية اللازمة للرد، مع مراعاة مواعيد التسوية ذات الصلة، وكذلك حالات إغلاق المراكز، ومنها خروج الورقة المالية من قائمة الأوراق المسموح بالتعامل عليها بالآلية، وصدور قرارات أو موافقات رقابية تتعلق بالاستحواذ أو الاندماج أو عروض الشراء أو الانقسام أو التصفية أو غيرها من العمليات التي تحددها الهيئة.

كما يجب على الشركة تسليم العميل دليلًا تفصيليًا يوضّح مفهوم اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، والأحكام الأساسية والإجراءات والمزايا والمخاطر المرتبطة به، وعليها أيضًا تحديث الدليل عند إجراء أي تعديلات بالقرارات المنظمة، على أن يُقدَّم إلى العميل مرة واحدة على الأقل سنويًا وعند كل تحديث.

وينص العقد على أن يكون استثمار هامش الضمان النقدي في الأدوات التي تحددها الهيئة طوال مدة الإقراض، مع التزام شركة السمسرة بإخطار العميل بأوجه الاستثمار والعائد الفعلي، وإضافة العائد إلى حسابه فور تحصيله، أو وفق الشروط المتفق عليها.

وفيما يتعلق بتكلفة الاقتراض؛ يلزم النموذج الشركة إلى إدراج جميع المصروفات والعمولات والمبالغ النقدية الأخرى التي تُخصم من العميل، مع بيان أساس احتساب كل منها، مع حظر تعديل العمولات والمصروفات مستقبلًا إلا بموجب موافقة صريحة من جانب العميل.

ويكفل النموذج للعميل حق إصدار أوامر بيع وشراء الأوراق المالية المقترضة، وإغلاق مركزه المفتوح كليًا أو جزئيًا خلال مدة الاقتراض وفقا لشروط العقد.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن نموذج العقد الاسترشادي يمثل خطوة جديدة نحو إطلاق آلية «الشورت سيلينج» حيث تعكف الهيئة على استكمال الجوانب التنظيمية والإرشادات العملية لجميع أطراف الآلية، بالتوازي مع إدخال اللمسات الأخيرة على نظام الإقراض المركزي الذي أعدته وتديره شركة مصر للمقاصة، عبر التجارب الحيّة، بهدف ضمان الربط الكامل بينها وبين شركات السمسرة بصورة لحظية، وتوثيق جميع مراحل وإجراءات العمل، بإتاحة اطلاع العملاء المقترضين على جميع عروض الإقراض المتاحة من العملاء المقرضين واختيار ما يتوافق مع أهدافهم الاستثمارية، وكذلك إتاحة اطلاع العميل المقرض على جميع عروض الإقراض الأخرى التي تم تسجيلها من خلال النظام.

وأضاف رئيس الهيئة أن النموذج الاسترشادي للعقد يهدف إلى التيسير على شركات السمسرة والعملاء المقترضين وينظم العلاقة بينهما، ويتيح توحيد الأساس التعاقدي على ضوء الإطار التنظيمي للآلية، كما يمتد إلى تحديد المسئوليات المرتبطة بإدارة الضمانات، ومتابعة المراكز المفتوحة، والتعامل مع حالات انخفاض قيمة الضمانات أو التأخر في رد الأوراق المالية المقترضة.

الرقابة المالية تراهن علي صناديق التأمين الخاصة لتجميع المدخرات طويلة الأجل

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، التقرير السنوي لأداء صناديق التأمين الخاصة عن عام 2025، متضمنًا أبرز المؤشرات المالية والتشغيلية للصناديق، والتغيرات التي شهدتها الصناعة خلال العام، وتطورات الاشتراكات والأصول والاستثمارات والمزايا التأمينية المسددة للأعضاء.

يكشف التقرير الدور المهم الذي تلعبه صناديق التأمين الخاصة في تعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير مزايا مالية للعاملين وأعضائها عند التقاعد أو انتهاء العضوية وفقًا للقواعد المنظمة لكل صندوق، إلى جانب دورها في مراكمة المدخرات وتوجيهها إلى قنوات استثمارية متنوعة، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويسهم في تعميق سوق رأس المال والقطاع المالي.

وأوضح التقرير أن عدد صناديق التأمين الخاصة السارية بلغ 665 صندوقًا بنهاية عام 2025، مقابل 671 صندوقًا في نهاية عام 2024، فيما بلغ عدد الصناديق تحت التصفية 86 صندوقًا، ليصل إجمالي عدد الصناديق السارية وتحت التصفية معًا إلى 751 صندوقًا.

كما بلغ عدد أعضاء الصناديق بنهاية العام نحو 4.21 مليون عضو، مما يعكس أهمية هذه الآلية لقاعدة واسعة من المواطنين المستفيدين بالادخار والحماية التأمينية التي توفرها الصناديق.

وعلى صعيد المؤشرات المالية؛ ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الخاصة إلى 238.2 مليار جنيه بنهاية عام 2025، مقابل 195.7 مليار جنيه في نهاية عام 2024، بمعدل نمو بلغ 21.7%.

كما نمت قيمة المال الاحتياطي إلى نحو 226 مليار جنيه، مقابل 184.7 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو 22.3%، مما يعكس تعزيز القاعدة المالية للصناديق وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأعضاء وفقًا لأحكام كل صندوق.

أما إجمالي الاستثمارات فقد سجل 210.9 مليار جنيه بنهاية عام 2025، مقابل 168.1 مليار جنيه بنهاية عام 2024، بمعدل نمو بلغ 25.5%، فيما ارتفع صافي عائد الاستثمارات إلى 40.6 مليار جنيه، مقارنة بنحو 31.4 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة نمو بلغت 28.9%، وهو ما يعكس تطور الموارد الاستثمارية للصناديق وأهمية إدارتها بكفاءة لتحقيق عوائد تدعم الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وذلك على ضوء قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية المحفزة على التوظيف الاستثماري الرشيد لمدخرات الصناديق، حماية لاستقرارها المالي، وتحقيقًا لمصالح المشتركين ولتعميق استفادتهم منها.

وفيما يتعلق بالاشتراكات، ارتفع إجمالي الاشتراكات -متضمنة مساهمات الجهات- إلى 23.4 مليار جنيه خلال عام 2025، مقابل 18.6 مليار جنيه في عام 2024، بمعدل نمو بلغ 25.1%.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة المزايا التأمينية التي سددتها الصناديق إلى 20 مليار جنيه خلال عام 2025، مقابل 17.9 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل نمو بلغ 11.7%، بما يعكس الدور المباشر للصناديق في توفير مستحقات مالية لأعضائها عند تحقق الحالات التأمينية المقررة.

وتصدرت القيمة المقابلة لمزايا بلوغ سن التقاعد بنود المزايا التأمينية المسددة، بنحو 13.45 مليار جنيه، تلاها المعاش الدوري بقيمة 2.81 مليار جنيه، ثم المزايا المرتبطة بوفاة العضو بقيمة 1.22 مليار جنيه.

شيماء مرسي

اتفاق حكومي مع مجموعة طلعت مصطفى لتطوير وإنشاء وتشغيل أربعة مشروعات كبرى بقيمة ١١ تريليون جنيه

السيسي يوجه الحكومة وصندوق تحيا مصر بالتعاون لإنشاء 200 ألف وحدة سكنية لغرض الإيجار وبحيث يتم اقتسام التكلفة مناصفة ..

وقعت الحكومة على هامش فعاليات « منتدى مصر 2026 »، اتفاقية مع مجموعة طلعت مصطفى القابضة لتنفيذ 4 مشروعات بقيمة تقارب 204 مليارات دولار (11 تريليون جنيه).

وأعلنت الرئاسة في بيان، أن الاتفاق مع مجموعة طلعت مصطفى يركز على تطوير وإنشاء وتشغيل أربعة مشروعات كبرى متعددة الاستخدامات، وهي مشروع شمال مدينتي، ومشروع على مساحة 11.3 مليون متر مربع في قلب الاسكندرية، وإنشاء وحدة اقتصادية شاملة في شكل مشروع صناعي لوجيستي عقاري بمنطقة أبوقير، وإنشاء وجهة ساحلية بالساحل الشمالي على غرار «ساوث ميد».

وذكرت الرئاسة، أن المنتدى ناقش التحديات ذات الصلة بتطوير المناطق الريفية ومياه الشرب والصرف الصحي، فضلا عن جهود إقامة مناطق سكنية ومدن جديدة، كما تم استعراض المستهدفات ذات الصلة بتطوير البيئة العمرانية وتحسين جودة الحياة في كافة أنحاء الجمهورية، وكذا الجهود المبذولة لتطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات في 13 محافظة، فضلا عن الانجازات المحققة في مجال القضاء على العشوائيات.

وفي هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أنه تم إنشاء 61 مدينة جديدة ، وناقش المنتدى كذلك مشروع تطوير القاهرة الخديوية، والجهود المبذولة لتطوير قطاع مياه الشرب، بما في ذلك تنفيذ 522 مشروع في هذا الإطار ، كما تم استعراض الجهود المبذولة لتطوير قطاع الصرف الصحي، والموقف التنفيذي لمشروعات الإسكان المنتهية وتلك الجارية، والتي شملت حتى الآن إنشاء 1.96 مليون وحدة سكنية جديدة.

من جانبه، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن «الطرح المثالي لمعالجة أي موضوع أو تحدي أو مشكلة قائمة هو طرح ظالم لنفسه، لأن كثيرا ممن ينتقدون موضوعا معينا يقومون بتقديم طرح مثالي لمعالجته»، مشيرا على سبيل المثال إلى أن الشعب المصري يعيش على حوالي 7% فقط من مساحة مصر التي تشكل حوالي 60 إلى 70 ألف كيلومتر مربع، وأن هذا الوضع ترتبت عليه تداعيات اجتماعية وأمنية وثقافية وأيضا استثمارية، وأنه وضع غير إنساني، ويتعارض مع فرص النمو، وغير طبيعي على الرغم من اعتياد الشعب المصري عليه، مع غياب تخطيط عمراني متكامل يقابل النمو الذي شهدته الدولة على مدار السنوات، مما أدى إلى انتشار العشوائيات المحيطة بالقاهرة، وتردي مستوى خدمات النقل في مصر، فضلا عن انتشار الممارسات السيئة.

وارتباطا بموضوعات الإسكان، وجه السيسي الحكومة وصندوق تحيا مصر بالتعاون لإنشاء 200 ألف وحدة سكنية لغرض الإيجار، وبحيث يتم اقتسام التكلفة مناصفة.

شراكة مع القطاع الخاص

وألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، كلمة، عقب الإعلان عن اتفاق بين الدولة المصرية ومجموعة طلعت مصطفى القابضة لتطوير وإنشاء وتشغيل أربعة مشروعات كبرى متعددة الاستخدامات بقيمة نحو ١١ تريليون جنيه .

وفي كلمته، أكد رئيس الوزراء أن هذا الإعلان يأتي في إطار نهج الدولة المصرية في ملف الشراكة مع القطاع الخاص، لافتا إلى أن الدولة اضطرت في مرحلة معينة للدخول باستثماراتها لتهيئة البنية الأساسية المناسبة، وتشجيع وجذب استثمارات من القطاع الخاص الوطني والأجنبي، من أجل خلق مناخ مُحفز للتنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل، بما يُساهم في دفع عملية النمو الاقتصادي، مُضيفا أنه في ضوء ما تحقق من بنية أساسية مُتطورة، بدأ ذلك يُحفز القطاع الخاص على أن يُبادر بعرض تنفيذ مشروعات كبيرة بالشراكة مع الدولة، بحيث تستفيد الدولة من خلالها، وتُعظم من أصولها، ويكون لتلك المشروعات مردود ايجابي على الاقتصاد المصري.

داليا احمد

البورصة تحتفل ببدء التداول على أسهم «إم إن تي – حالاً» بقيمة سوقية ٣٩,٢ مليار جنيه

احتفلت البورصة المصرية، الثلاثاء الماضي ، ببدء التداول الرسمي على أسهم شركة «إم إن تي – حالا» في السوق الرئيسي، ضمن قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك من خلال فعالية قرع الجرس التي نظمتها البورصة بمناسبة إتمام الطرح العام الأولي للشركة بنجاح، في خطوة تعكس تنامي دور سوق المال في تمويل الشركات وتعزيز فرص نموها وتوسعها.

وشهدت الفعالية حضور عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، ومحمد صبري، نائب رئيس البورصة، إلى جانب الدكتورة غادة والي، رئيس مجلس إدارة «إم إن تي – حالا»، ومنير نخلة، المؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، ونخبة من قيادات سوق المال ومجتمع الأعمال وممثلي بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المشاركة في إدارة الطرح.

وبحسب أحدث البيانات المعلنة، بلغ رأس مال شركة «إم إن تي – حالا» 160 مليون جنيه، موزعًا على 1,6 مليار سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 قروش للسهم.

وبلغت نسبة الطرح 20% من إجمالي أسهم الشركة، بما يعادل 320 مليون سهم، فيما وصلت القيمة السوقية للشركة، استنادًا إلى سعر الطرح، إلى نحو 39,2 مليار جنيه.

وأكد عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، أن استضافة قاعة التداول التاريخية لبدء التداول الرسمي على أسهم شركة «حالا» تمثل محطة فارقة تعكس حيوية سوق المال المصري وقدرته على استقطاب نماذج النجاح الوطنية الواعدة.

وأوضح أن نجاح الطرح العام الأولي والإقبال الكبير الذي شهده يجسدان الرؤية الاستراتيجية للبورصة المصرية، التي تضع ضمن أولوياتها أن تكون المنصة الوطنية الأولى لتمويل النمو المستدام للكيانات الاقتصادية الكبرى، وجسر عبورها إلى الأسواق العالمية من خلال تطوير استراتيجياتها المؤسسية.

وأضاف رضوان أن شركة «حالا» قدمت نموذجًا ملهمًا لكيفية تحول المشروعات والأفكار الطموحة إلى كيانات مؤسسية رائدة، نجحت في توظيف الابتكار والتكنولوجيا لخدمة ملايين المواطنين.

تشغيل محطة مليحة بالصحراء الغربية بالشراكة مع إيني الإيطالية لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي المصري

أعلنت شركة إيني الإيطالية، من خلال شركة عجيبة للبترول، وهي الشركة المشتركة مع الهيئة المصرية العامة للبترول، عن إطلاق أنشطة بدء التشغيل لمشروع مليحة المرحلة الثانية في الصحراء الغربية بمصر.

ويمثل المشروع محطة رئيسية في تطوير مركز جديد لمعالجة الغاز داخل منطقة التزام مليحة المدمجة، كما سيسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز المنتج من حقول المنطقة بصورة كبيرة، بما يدعم نمو إنتاج الغاز محليا وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الطاقة.

وقد صُممت المنشأة الجديدة لمعالجة ما يصل إلى ١٠٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يوميا.

وتشمل المرحلة الثانية من مشروع مليحة نظاما متكاملا من البنية التحتية، يضم آبار التنمية، وشبكات تجميع الإنتاج، وخطوط النقل الرئيسية، وخطا جديدا مخصصا لتصدير الغاز.

وستضمن هذه التسهيلات ربط الإنتاج الجديد بالبنية التحتية القائمة للغاز في مصر، بما يتيح الإسراع في تحقيق العائد الاقتصادي من الموارد وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وأوضح البيان أن إطلاق المشروع يؤكد دور إيني باعتبارها شريكا استراتيجيا لمصر، ويجدد التزام الشركة الراسخ منذ سنوات بالمساهمة في تعزيز أمن الطاقة في البلاد، من خلال تنمية وتعظيم الاستفادة من قاعدة الموارد المتنوعة بالصحراء الغربية، التي تعد إحدى أكثر مناطق قطاع الطاقة المصري الواعدة، كما يسهم المشروع في زيادة إتاحة الغاز الطبيعي للسوق المحلية، إذ جرى تطويره.

تستهدف ٢٠٠ مليار جنيه مبيعات خلال المرحلة الأولى ..

إطلاق «كيان سيتي» أكبر مدينة متكاملة بشرق القاهرة تضم ٤٠ ألف وحدة سكنية وفندقين بسعة ١٠٠٠ غرفة

أعلنت شركة إس تى إم للاستثمار عن إطلاق «كيان سيتى»، إحدى أكبر المدن المتكاملة فى مصر، والمقامة على مساحة تتجاوز ٢٢ ألف فدان فى امتداد شارع التسعين الجنوبى بالقاهرة الجديدة وغرب العاصمة الجديدة وعلى بعد ١٠ دقائق من الجامعة الأمريكية، وتضم المدينة عدداً من المناطق السكنية والتجارية والإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والترفيهية والفندقية، وتوفر المدينة وحدات سكنية كاملة التشطيب ومكتملة المرافق وجاهزة للتسليم والسكن الفورى (Ready to Move)، إلى جانب مرافق وخدمات قائمة بالفعل.

وتستهدف الشركة تحقيق مبيعات تتجاوز ٢٠٠ مليار جنيه فى المرحلة الاولى من الطرح خلال خمس سنوات.

جاء الإعلان خلال زيارة ميدانية نظمتها الشركة لاستعراض مكونات «كيان سيتى» ومعدلات التنفيذ والتشغيل، إلى جانب مراحل التطوير المختلفة والمقومات العمرانية والخدمية التى تقوم عليها المدينة.

وتمتد المدينة وفق مخطط تنموى طويل الأجل، تستهدف مرحلته الأولى استيعاب نحو ٢٥٠ ألف نسمة، مع زيادة طاقتها الاستيعابية مع استكمال مراحل التطوير المختلفة.

وفيما يتعلق بالمكونات السكنية، تضم المدينة قرابة ٤٠ ألف وحدة سكنية، تشمل الفيلات والشقق، بمساحات تبدأ من ٨٥ مترًا مربعًا للشقق، فيما تبدأ مساحات الفيلات من ٢٣٠ مترًا مربعًا، بما يلبى احتياجات شرائح متعددة من العملاء والمستثمرين.

ويضم المخطط العام للمدينة منظومة متكاملة من المرافق والخدمات، تشمل ٣ مستشفيات و١٨ مدرسة وحضانة، وجامعة كيان على مساحة تقارب ١٤٠ فدانًا تضم ٦ كليات، تشمل «نادى كيان للفروسية» ونوادى «ليدز» و«كارما» و«كيان»، وفندقين بطاقة إجمالية تبلغ نحو ١٠٠٠ غرفة فندقية، ومنظومة نقل جماعى حديثة تدعم سهولة التنقل داخل المدينة.

ويشمل المخطط أيضًا حديقة مركزية على مساحة ٨٠ فدانًا، و٢٧ دار عبادة، إلى جانب مساحات خضراء واسعة.

ومن المتوقع أن تسهم المدينة، بما تضمه من أنشطة اقتصادية وخدمية ومرافق متنوعة، فى توفير آلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بما يعزز دور «كيان سيتى» كمحرك جديد للنمو العمرانى والاقتصادى بالجمهورية الجديدة.

وقال المهندس شادى سليم، الرئيس التنفيذى لشركة إس تى إم للاستثمار، إن ما يميز «كيان سيتى» ليس حجمها فقط، بل جاهزيتها الفعلية للحياة، فمنذ البداية اعتمدنا نهجا يقوم على التشغيل الفعلى لمكونات المدينة الخدمية بالتوازى مع استكمال مراحل التطوير، لضمان توفير تجربة متكاملة للسكان.

ومن جانبه، صرح عبد الرحمن الجوهرى، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إس تى إم للاستثمار، أنه تم الاستعانة باستشاريين عالميين وكبرى الشركات الدولية المتخصصة فى إدارة وتشغيل المدن والمرافق، لضمان تطبيق أفضل الممارسات العالمية ورفع كفاءة التشغيل، كما نحرص على بناء شراكات استراتيجية مع كبرى شركات التطوير العقارى فى السوق المصرية.

بلتون لإدارة الأصول تطلق صندوق «طروحات» بحجم مستهدف ٥٠٠ مليون جنيه

أطلقت شركة «بلتون لإدارة الأصول»، التابعة لشركة بلتون القابضة، صندوق «طروحات»، وهو صندوق استثمار في الأسهم يستهدف توظيف أمواله في الفرص الاستثمارية المرتبطة بالطروحات العامة الأولية، وحقوق الاكتتاب، والطروحات الثانوية، وأسهم الشركات حديثة القيد بالبورصة المصرية، في وقت تستعد فيه السوق لاستقبال طروحات حكومية وخاصة جديدة.

ويأتي إطلاق الصندوق بالتزامن مع تحركات ملف الطروحات في سوق المال المصرية، بعدما تم قيد ٢٤ شركة حكومية من أصل ٣٠ شركة تستهدف الدولة طرحها خلال الفترة المقبلة، إلى جانب استعداد شركات من القطاع الخاص لطرح أسهمها في قطاعات اقتصادية متنوعة.

وتمت تغطية الشريحة الخاصة من الطرح الأولي للصندوق بالكامل خلال يوم واحد، وفقًا للبيانات المعلنة، فيما تستهدف الشركة الوصول بالحجم المبدئي للصندوق إلى ٥٠٠ مليون جنيه، مع إمكانية زيادة حجم الإصدار وفقًا لطلبات الشراء وفي إطار الضوابط التنظيمية المعمول بها.

تستهدف السياسة الاستثمارية للصندوق تخصيص ما بين ٣٠٪ و٩٥٪ من أموال الإصدار للاستثمارات المرتبطة بالطروحات الأولية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة، وحقوق الاكتتاب والطروحات الثانوية في السوق الرئيسي، وصناديق المؤشرات المتداولة، وأسهم الشركات التي لم يمض على قيدها بالبورصة أكثر من خمس سنوات.

مد تصفية الحديد والصلب المصرية عامًا إضافيًا اعتبارًا من يناير ٢٠٢٧

اعتمدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية- تحت التصفية، حساب التصفية ومدها لعام إضافي. ووفق إفصاح الشركة المنشور على شاشات البورصة المصرية؛ ، وافقت الجمعية العامة غير العادية على مد فترة تصفية الشركة لمدة عام إضافي؛ اعتبارًا من يناير ٢٠٢٧ أو انتهاء أعمال التصفية أيهما أقرب. بينما أحيطت الجمعية العامة العادية العمومية بما ورد بتقرير مراقب الحسابات من ملاحظات على قائمة المركز المالى وحساب التصفية عن النصف الأول من العام الجارى.

وتم التصديق على تقرير المصفى واعتماد قائمة المركز المالى وحساب الإيرادات ومصروفات التصفية عن نفس الفترة، والتى أسفرت عن فائض قدره ٢١٠،٠٨٩،٩٢٣ جنيهاً. وأكدت الجمعية ضرورة التزام الشركة بتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، وتعزيز إجراءات الوقاية، وشراء مهمات الوقاية اللازمة للعاملين القائمين على تنفيذ عمليات التسلم لحماية أرواحهم، فضلًا عن التزام المصفى بالشفافية التامة وإجراءات بيع موجودات الشركة وتخارج المساهمات وحماية ممتلكات الشركة.

وشددت التوصيات على سرعة تحديد وإنهاء الوقف الضريبي واتخاذ الإجراءات اللازمة لحسم كافة النزاعات والخلافات وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، بالإضافة إلى سرعة إنهاء التسويات مع كل من (الهيئة القومية لسكك حديد مصر، الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة الخدمات البترولية - بترو تريد). وطالبت الجمعية بسرعة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإزالة التعديات الواقعة على بعض أراضى الشركة وحمايتها ومنع تكرار التعدى وتسجيل الأراضى المملوكة للشركة.

توقيع بروتوكول تعاون بين البورصة المصرية والهيئة الوطنية للإعلام لنشر الوعي المالي وتوسيع التغطية الاقتصادية المتخصصة

وقّعت البورصة المصرية بروتوكول تعاون مشترك مع الهيئة الوطنية للإعلام، يستهدف نشر الوعى والثقافة المالية بين المواطنين، وتكثيف التركيز على الأخبار الاقتصادية ومستجدات سوق رأس المال عبر مختلف القنوات والمنصات التابعة للإعلام الرسمى الوطنى.

وجرت مراسم التوقيع بحضور كل من أحمد المسلمانى، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، و عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، فى حين قام بالتوقيع الرسمى على الاتفاقية محمد صبرى نائب رئيس البورصة المصرية ومحمد إبراهيم، رئيس قطاع التليفزيون، كما شهدت الفعالية حضور منال الدفتار، رئيس القناة الأولى بالتليفزيون المصرى، وعدد من قيادات ماسبيرو والبورصة المصرية. ويأتى هذا البروتوكول فى إطار تلاقى الرؤى المؤسسية نحو تعزيز نشر الثقافة المالية وإعادة تقديم سوق الأوراق المالية للمجتمع كأداة ادخارية واستثمارية تراكمية طويلة الأجل، وتفكيك الحواجز المعرفية حول آليات التداول من خلال منصات الإعلام العام العريقة والأوسع انتشاراً وتأثيراً فى الشارع المصرى.

من جانبه، أكد الكاتب والإعلامى أحمد المسلمانى، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، على المكانة الكبيرة التى تحتلها البورصة المصرية باعتبارها إحدى ركائز الاقتصاد الوطنى، مشيرًا إلى أن شاشات وقنوات التليفزيون المصرى.

«فيتش» تؤكد تصنيف «مصر للتأمين» عند (AAA)egy بنظرة مستقبلية مستقرة

أعلنت مؤسسة فيتش العالمية (Fitch Ratings) تأكيد تصنيف شركة مصر للتأمين عند "(AAA(egy" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أعلى تصنيف يمكن أن تمنحه فيتش لمؤسسة داخل السوق .

ويأتي تأكيد التصنيف انعكاسًا للمكانة الرائدة التي تتمتع بها مصر للتأمين باعتبارها أكبر شركة تأمين في السوق المصرية، مدعومة بقوة مركزها الرأسمالي، ومتانة أدائها المالي، وتنوع محفظة أعمالها التأمينية، فضلًا عن انتشار قنوات التوزيع وشبكة الفروع التابعة لها محليًا وخارجيًا.

وسلط تقرير فيتش الضوء على المقومات التنافسية للشركة، التي أهلتها لذلك التصنيف، بمحفظة تأمينية متنوعة المنتجات والتوزيع بحصة سوقية لإيرادات التأمين تبلغ 41% سنة 2025.

وترى مؤسسة Fitch أن مصر للتأمين تتميز بهيكل رأس مال قوى وفقا لنموذج رأس المال الخاص بمؤسسة التصنيف العالمية وذلك عن عام 2025 والنصف الأول لعام 2026، حيث بلغت نتائج معدل الخسارة شامل المصروفات 88% في 2025 ومعدل العائد على حقوق المساهمين نحو 18% خلال النصف الأول لعام 2026 مع محفظة متنوعة من الودائع والأسهم والسندات وسيولة مرتفعة بلغت 519% بنهاية النصف الأول لعام 2026. كما أن لديها معاملات مع مجموعة قوية من معيدي التأمين ذوي التصنيف والجودة الائتمانية العالية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 25 أكتوبر 2026 • العدد 864

الصادرات المصرية ترتفع إلى ٣٦٫٦ مليار دولار خلال ٨ أشهر من ٢٠٢٦

ارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى مختلف دول العالم بنسبة 8.3% خلال أول 8 أشهر من عام 2026، لتصل إلى 36.6 مليار دولار، مقابل 33.8 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة بلغت 2.8 مليار دولار، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبحسب بيانات الجهاز، ارتفعت قيمة الواردات المصرية من مختلف دول العالم بنسبة 27.5%، لتسجل نحو 84.7 مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى أغسطس 2026، مقابل 66.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة بلغت 18.2 مليار دولار.

وأشار الجهاز إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر ومختلف دول العالم إلى 121.3 مليار دولار خلال أول 8 أشهر من العام الجاري، مقابل 100.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة قدرها 21 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع بلغت 21%.

إنشاء مركز لوجستي عالمي بالدخيلة علي مساحة ٢٧٣ ألف متر بالشراكة مع حسن علام والطارق كابيتال

وقعت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية مذكرة تفاهم مع شركتي حسن علام للمرافق والطارق كابيتال لإدارة الأصول العقارية، لدراسة إنشاء وتطوير وتشغيل مركز إقليمي ودولي متكامل للتوزيع وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية ذات القيمة المضافة، بالظهير الغربي لميناء الدخيلة، على مساحة 273,008 متر مربع.

أكد كامل الوزير وزير النقل، أن توقيع المذكرة يأتي تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بجعل مصر مركزًا إقليميًا للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، وتعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وفي إطار خطة وزارة النقل لتطوير الموانئ المصرية وتعظيم الاستفادة من أصولها وإمكاناتها، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية والخدمية، دعمًا للتنمية الاقتصادية المستدامة والاقتصاد الوطني.

وأوضح الوزير أن المشروع يستهدف فتح آفاق جديدة للاستثمار في الأنشطة اللوجستية بميناء الدخيلة، من خلال تقديم خدمات متكاملة تشمل التخزين والمناولة والتوزيع وإعادة التصدير والتجهيز النهائي للمنتجات والصناعات الخفيفة، بما يحقق قيمة مضافة للبضائع المتداولة، ويحسن الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين، ويعزز تنافسية الميناء وقدرته على جذب الاستثمارات والتدفقات التجارية الإقليمية والدولية، ويدعم اندماج الموانئ المصرية في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية.

وأشار وزير النقل إلى أن التوسع في إقامة المراكز اللوجستية المتكاملة يمثل أحد المحاور الرئيسية لخطة وزارة النقل لتعظيم العائد الاقتصادي من الموانئ المصرية، وتحويلها من مراكز لاستقبال السفن وتداول البضائع إلى مراكز متكاملة للتجارة والخدمات اللوجستية، بما يعزز مكانة مصر محورًا إقليميًا للنقل والتجارة، لا سيما بمنطقة شرق البحر المتوسط.

ووجّه الوزير بتكثيف اللقاءات خلال الفترة المقبلة بين جميع الجهات الموقعة على مذكرة التفاهم، لسرعة إعداد وتوقيع اتفاقية الشروط والأحكام، تمهيدًا للبدء في تنفيذ المشروع.

ومن جانبه، قال عمرو علام، الرئيس التنفيذي المشارك لشركة حسن علام القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة حسن علام للمرافق: يُعدّ قطاع النقل والخدمات اللوجستية أحد المحاور الرئيسية في استراتيجيتنا الاستثمارية.

وأضاف «نرى فرصًا واعدة لتعزيز التكامل بين الموانئ وشبكات التوزيع والأنشطة الصناعية، بما يسهم في رفع كفاءة حركة البضائع ويفتح أمام الشركات آفاقًا أوسع للوصول إلى الأسواق".

رضوى عبدالله

«تنمية المشروعات» يطلق «مركز تراثنا للتنمية» لأول مرة لدعم الحرف اليدوية

أعلن مصطفى حسن الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن إطلاق «مركز تراثنا للتنمية : Turathna Development Hub" لأول مرة كأحد المكونات التنموية الرئيسية للمعرض، بهدف تعظيم القيمة التي يحصل عليها العارضون المشاركون أو زوار المعرض من أصحاب المشروعات وفناني الحرف اليدوية؛ بحيث لا يقتصر المعرض على تسويق المنتجات، وإنما تمتد إلى تطوير المشروعات، ورفع تنافسيتها، وربطها بفرص الأعمال والنمو و التصدير.

ووفق بيان من الجهاز ، جاء ذلك في إطار حرص جهاز تنمية المشروعات على تقديم تجربة متكاملة لأصحاب المشروعات الحرفية والتراثية من العارضين وأصحاب المشروعات في معرض تراثنا في دورته الحالية 2026 والتي انطلقت من 17 أكتوبر وتستمر حتى 24 أكتوبر، بمركز مصر للمعارض الدولية بمحور المشير.

وأوضح مصطفى حسن أن «مركز تراثنا للتنمية : Turathna Development Hub" سيقدم منظومة متكاملة من الخدمات غير المالية وتنمية الأعمال، وفقًا لاحتياجات كل مشروع ومرحلة تطوره حيث تقوم رسالة مركز تراثنا للأعمال على تمكين المشروعات من تطوير قدراتها وتعزيز تنافسيتها ونفاذها إلى الأسواق والحصول على الفرص للنمو ويعمل المركز على تحويل كل «حرفة يدوية صغيرة» إلى «مشروع أكثر تنافسية وفرصا للنمو."

خلال مشاركته في اجتماع الكوميسا ..

شريف الجبلي: الاقتصاد الدائري يتيح فرصا اقتصادية بقيمة ٤٫٣ تريليونات دولار عالميا

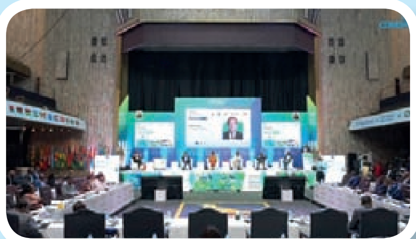

شارك الدكتور شريف الجبلى، نائب أول رئيس مجلس أعمال الكوميسا، فى الجلسة الافتتاحية لاجتماعات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «الكوميسا» (COMESA)، التى عُقدت فى هرارى عاصمة زيمبابوى، تناول خلالها أهمية التصنيع الأخضر والاقتصاد الدائرى فى تعزيز تنافسية اقتصادات المنطقة، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة.

واستعرض أبرز التحديات والفرص المتاحة أمام مؤسسات الأعمال فى دول الكوميسا، وذلك بحضور آمون مورويرا، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية فى زيمبابوى، ونقوبيزيثا م. ندلوفو، وزير الصناعة والتجارة فى زيمبابوى وريجينا أكوث أومبام، وكيل وزارة الاستثمارات والتجارة والصناعة لشؤون التجارة فى كينيا، وتشيليشى مبوندو كابويبوى، أمين عام منظمة الكوميسا، وجوزفين تاكوندوا، رئيسة الغرفة الوطنية للتجارة فى زيمبابوى.

واستهل «الجبلى» كلمته بالترحيب بالحضور، نيابةً عن مجلس أعمال الكوميسا ومجتمع الأعمال فى المنطقة، معربًا عن تقديره لحكومة زيمبابوى وشعبها على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

كما وجه الشكر إلى الأمانة العامة للكوميسا، والمعهد الأفريقى للجلود والمنتجات الجلدية، وهيئة تنمية التجارة فى زيمبابوى (ZimTrade)، وغرفة التجارة الوطنية فى زيمبابوى، وبرنامج «التحول إلى الاقتصاد الدائرى» الممول من الاتحاد الأوروبى، على جهودهم التى أسهمت فى تنظيم هذا الحدث.

«الكفاية الإنتاجية» تطلق مركز «أمسيو» التكنولوجي لتأهيل كوادر متخصصة في الصناعات الطبية

أعلن أحمد رزق، رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، انطلاق مركز «أمسيو» التطبيقي التكنولوجي لتأهيل كوادر متخصصة في الصناعات الطبية، وذلك بالاشتراك مع الدكتور تامر أبو هميلة، رئيس مجلس إدارة مجموعة مصانع «أمسيو».

وقال رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني إن هذا المركز يعد خطوة جديدة نحو التوسع في التخصصات الصناعية التي يحتاج إليها السوقان المحلي والدولي، بدخول تخصص الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية كأول جهة تعليمية متخصصة في هذا المجال، وهو من القطاعات التي توليها وزارة الصناعة أهمية كبيرة، لافتًا إلى أنه تم قبول أول دفعة بمركز «أمسيو» هذا العام 2027/2026.

وأضاف رزق أن المركز يعد صرحًا تعليميًا متخصصًا في الصناعات الطبية، ويملك بنية صناعية فائقة التطور حاصلة على شهادات وتراخيص هيئة الدواء المصرية، كما تعد مجموعة «أمسيو» نموذجًا لتوطين التكنولوجيا وإعداد كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع أحدث تقنيات الصناعات الطبية لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة، لافتًا إلى أن هذه الشراكة تستهدف ربط التدريب المهني باحتياجات الإنتاج والصناعة، بناءً على مناهج تدريب متخصصة وفق نظام التلمذة الصناعية والأنظمة الدولية المتطورة في هذا المجال.

خلال منتدي مصر .. الغرف التجارية تطرح ٤ محاور لضبط الأسواق وخفض أسعار السلع وتعزيز المنافسة

شهدت فعاليات «منتدى مصر 2026» بالعاصمة الإدارية الجديدة مناقشات موسعة حول ضبط الأسواق وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز كفاءة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى حماية القوة الشرائية للمواطنين، بمشاركة أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، الذي استعرض رؤية متكاملة لتحقيق استقرار الأسعار، ترتكز على ضمان الوفرة وخفض التكاليف وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي والشفافية وتحسين كفاءة الأسواق.

جاء ذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وأحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، واللواء جمال عوض، رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، ولفيف من الخبراء والمتخصصين.

وأكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الحكومة تستهدف توسيع الحيز المالي المتاح للإنفاق على أولويات التنمية والحماية الاجتماعية، من نحو 2.2 تريليون جنيه خلال العام المالي الماضي إلى نحو 4.8 تريليون جنيه بحلول عام 2030، مشيرًا إلى أن تحقيق هذا المستهدف يرتكز على زيادة موارد الدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الالتزام الطوعي، وتطبيق المزيد من التيسيرات الضريبية دون فرض أعباء ضريبية جديدة على المواطنين ومجتمع الأعمال، بما يسهم في تحفيز الاستثمار والإنتاج وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

وأضاف وزير المالية أن الدولة تواصل تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية تستهدف خفض معدلات الدين الحكومي وأعباء خدمته، وتوفير موارد إضافية لقطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، مؤكدًا أن تعزيز الشراكة والثقة مع القطاع الخاص يمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مع الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

ومن جانبه، أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، خلال مشاركته في جلسة «ضبط الأسواق ومنظومة حماية اجتماعية أكثر فاعلية»، أن تطوير منظومة الدعم ورفع كفاءة استهداف مستحقيه يمثلان ركيزتين أساسيتين لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. وأوضح أن نحو 64.5 مليون مواطن يستفيدون من منظومة الخبز المدعم، ونحو 57.5 مليون مواطن من منظومة السلع التموينية، مشيرًا إلى أن مخصصات الدعم العيني المدرجة بموازنة العام المالي 2027/2026 تبلغ 178 مليار جنيه، بما يعكس استمرار التزام الدولة بتوفير السلع الأساسية وحماية الفئات الأكثر احتياجًا.

وأضاف وزير التموين أن الوزارة تعمل على تطوير منظومة الرقابة الرقمية الذكية، التي بدأ العمل بها في سبتمبر 2026، وتشمل «رادار الأسعار» لرصد تحركات السلع، ونظم المعلومات الجغرافية لتحديد مواقع المنافذ وتحليل تغطيتها، و«كارت المفتش» لتوثيق الحملات الرقابية، إلى جانب استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والتنبؤ بالتحركات السعرية. وأكد أن تطوير الرقابة على الأسواق يتكامل مع جهود تحديث منظومة الدعم وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، بما يضمن انتظام توافر السلع وتعزيز الشفافية وحماية القوة الشرائية للمواطنين.

وفي إطار استعراض رؤية مجتمع الأعمال والقطاع التجاري لجهود ضبط الأسواق، أكد أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، أن تحقيق الاستقرار الحقيقي والمستدام للأسعار في السوق المصرية يتطلب تبني سياسة اقتصادية متكاملة لمعالجة الأسباب الفعلية المؤثرة في تكوين الأسعار، وفي مقدمتها ضمان وفرة السلع، وخفض تكاليف الإنتاج والنقل والتداول، والحد من الفاقد والهدر، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي والشفافية، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين في الأسواق، ويعزز كفاءة تخصيص الموارد ويحقق مصالح المنتجين والتجار والمستهلكين.

وأوضح الوكيل، خلال استعراض مخرجات المائدة المستديرة المتخصصة حول ضبط الأسعار، أن المناقشات جمعت وزراء التموين والتجارة الداخلية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والصناعة، والاستثمار والتجارة الخارجية، ورئيس جهاز مستقبل مصر، ورؤساء أجهزة حماية المنافسة وحماية المستهلك، وقيادات اتحادي الغرف التجارية والصناعات، ورؤساء الغرف التجارية والصناعية، بهدف التوصل إلى آليات عملية لمعالجة التحديات المرتبطة بالأسعار، وتحقيق بيئة تجارية أكثر تنافسية وعدالة وشفافية.

وأعلن الوكيل استعداد الاتحاد العام للغرف التجارية لإطلاق مبادرة مشتركة بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية واتحاد الصناعات المصرية، تستهدف تحليل سلسلة تكوين الأسعار لخمس سلع أساسية كمرحلة أولى، بدءًا من المنتج أو المستورد وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي، بهدف تحديد عناصر التكلفة الفعلية ورصد أوجه عدم الكفاءة في النقل والتخزين والتداول، والتمييز بين الزيادات المبررة بالتكلفة وأي ممارسات احتكارية أو غير تنافسية تستوجب التدخل الرقابي.

واقترح رئيس الاتحاد تشكيل فريق عمل فني مشترك يقدم خلال 90 يومًا من بدء أعماله تقريرًا يتضمن إجراءات تنفيذية لخفض التكاليف، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي في مختلف حلقات الإنتاج والتوزيع، ومؤشرات واضحة لقياس أثر الإجراءات المقترحة على الأسواق والأسعار النهائية للمستهلك.

وأوضح الوكيل أن مخرجات المائدة المستديرة حددت أربعة مسارات رئيسية لتحقيق الاستقرار المستدام للأسعار، تبدأ بضمان الوفرة واستدامة المعروض من خلال تعميق الصناعة المحلية، وتيسير إتاحة مستلزمات الإنتاج، وتسريع الإفراج عن السلع، وإزالة المعوقات أمام الإنتاج والاستيراد.

وأشار إلى أهمية التوسع في المبادرات الحكومية والتجارية لتوفير السلع بأسعار مخفضة، والانتقال من المعارض والمبادرات الموسمية، مثل «أهلًا رمضان» و«العودة للمدارس» و«سوق اليوم الواحد»، إلى آليات مستدامة، وفي مقدمتها سلسلة «كاري أون – Carry On» ومنافذ «سوبر توفير»، التي يجري التوسع بها لتصل إلى آلاف المنافذ بمختلف المحافظات، اعتمادًا على رفع كفاءة سلاسل الإمداد وخفض تكاليف التداول.

وأضاف أن المسار الثاني يستهدف خفض تكاليف الإنتاج والتداول من خلال تطوير أسواق الجملة، وإنشاء المراكز اللوجستية ومناطق التخزين والتبريد والفرز والتعبئة بالقرب من مناطق الإنتاج، ومراجعة أعباء النقل والخدمات المينائية، بما يقلل الهدر وتكاليف انتقال السلع عبر حلقات التداول المختلفة.

ولفت إلى أن بعض سلاسل الغذاء في مصر تشهد نسب فاقد وهدر قد تتراوح بين 20% و30% بالنسبة للمنتجات الأكثر قابلية للتلف، وفقًا لما أورده تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مشددًا على أن معالجة هذه المشكلة يمكن أن تسهم في زيادة المعروض الفعلي وخفض الأسعار دون الحاجة إلى زيادة مماثلة في الإنتاج.

وأكد الوكيل أن المسار الثالث يرتكز على تعزيز المنافسة والحياد التنافسي والشفافية داخل الأسواق، من خلال ضمان حرية دخول المنتجين والموردين، وتيسير إنشاء الشركات، وإزالة المعوقات التي تحد من المنافسة العادلة، وتطبيق قواعد حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتفعيل البورصة السلعية للبضاعة الحاضرة، مع التزام جميع التجار بإعلان الأسعار بوضوح للمستهلكين.

وشدد على أهمية ترسيخ مبدأ الحياد التنافسي، بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الشركات والمنشآت الاقتصادية، سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص، وخضوع جميع المتعاملين لقواعد عادلة وشفافة، دون تمييز أو منح مزايا تنافسية غير مبررة لأي طرف، مؤكدًا أن المنافسة الحقيقية تقوم على الكفاءة وجودة المنتجات والخدمات والقدرة على خفض التكاليف، بما يعود بالنفع على المستهلك والاقتصاد الوطني.

وأكد أن حرية السوق لا تعني غياب الدور التنظيمي والرقابي للدولة، بل تتطلب دورًا فاعلًا في حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي ومنع الاحتكار، مع تحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي وحماية المستهلك. وأشار إلى أن التسعير الإداري الذي لا يراعي التكاليف الحقيقية قد يؤدي إلى نقص المعروض، بينما يمثل خفض التكلفة وزيادة الإنتاج وتعزيز المنافسة العادلة الحل الأكثر استدامة لاستقرار الأسعار.

وأشار الوكيل إلى أن المسار الرابع يتمثل في الانتقال من مجرد رصد الأسعار إلى تحليل الأسباب الفعلية لتكوينها، لافتًا إلى أن الاتحاد يمتلك تجربة عملية من خلال مرصد الأسعار العامل بالإسكندرية، والذي يمكن البناء عليه لتطوير منظومة أشمل على مستوى الجمهورية، تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والرقابية وفقًا لبيانات دقيقة، وتساهم في الكشف عن الاختلالات التي تؤثر على كفاءة الأسواق والمنافسة.

وأوضح أن تراجع معدل التضخم السنوي في الحضر إلى 13.9% خلال سبتمبر 2026 لا يعني انخفاض الأسعار بصورة مباشرة، وإنما تباطؤ معدل ارتفاعها، في ظل استمرار التأثيرات التراكمية لموجات التضخم السابقة، مؤكدًا ضرورة العمل بالتوازي على تحسين القوة الشرائية للمواطن وخفض التكلفة الحقيقية لوصول السلع إليه.

واختتم أحمد الوكيل بالتأكيد على أن مصلحة المواطن والمنتج والتاجر ليست مصالح متعارضة، وإنما تتكامل داخل سوق مستقرة تتوافر فيها السلع وتعمل فيها المنافسة بكفاءة وعدالة، مشددًا على أن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وترسيخ مبادئ الحياد التنافسي وتكافؤ الفرص، يمثل ضرورة لضمان الوفرة وخفض تكاليف التداول وتعزيز كفاءة منظومة التجارة الداخلية.

وشدد الوكيل على أن استقرار الأسعار بصورة مستدامة يستلزم ضمان وفرة السلع، وخفض التكلفة والهالك، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي والشفافية وإتاحة المعلومات، مؤكدًا أن هدف الاتحاد لا يقتصر على التعامل مع الضغوط السعرية الحالية، وإنما المساهمة في بناء سوق مصرية أكثر كفاءة واستقرارًا وعدالة، وقادرة على حماية القوة الشرائية للمواطن وتحفيز الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي المستدام.

اسامة السيد

مطالب منتجي الحديد ومصانع الدرفلة علي مائدة الحكومة

لجنة دائمة تضم وزارات الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لمتابعة أوضاع السوق وموقف توافر البيليت بأسعار مناسبة ..

تشهد صناعة الحديد والدرفلة في مصر نقاشات مكثفة بين الحكومة وممثلي المصانع على خلفية تطبيق القرار رقم 121 لسنة 2026 الخاص بفرض تدابير وقائية على منتجات الصلب، حيث تبحث وزارة الصناعة ووزارة الاستثمار تحديات تدبير خامات البيليت ومواجهة أعباء الرسوم وتأثيرها على الأسعار وسلاسل الإمداد

وفي إطار حرص الحكومة على دعم صناعة الحديد والصلب بمختلف مراحلها الإنتاجية وضمان استقرار السوق المحلي واستمرار توافر مستلزمات الإنتاج، عقد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة والدكتور محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية اجتماعين موسعين ، خلال الأسبوع الماضي ، مع ممثلي المصانع المتكاملة ونصف المتكاملة ومصانع الدرفلة لبحث التحديات التي تواجه الشركات نتيجة الظروف العالمية، وذلك بحضور أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية والدكتور محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والمهندس محمد زادة مساعد وزير الصناعة للصناعات الاستراتيجية، والدكتورة ناهد يوسف، رئيس هيئة التنمية الصناعية وأحمد أموي، رئيس مصلحة الجمارك المصرية، والمستشار علي عزب مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والأستاذ محمد عياد مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتورة يمنى الشبراوي، رئيس قطاع المعالجات التجارية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى ممثلي الوزارات والجهات المعنية.

وشهد الاجتماع الأول مشاركة ممثلي مصانع الدرفلة ومن بينها شركات العشري ستيل ومجموعة الجارحي للصلب والمدينة للصلب وميتاد حلوان والعلا وميدي ستيل، فيما شارك في الاجتماع الثاني ممثلو المصانع المتكاملة ونصف المتكاملة ومن بينها مجموعة السويس للصلب وحديد المصريين ومجموعة حديد عز ومجموعة بشاي للصلب ومجموعة المراكبي، وتناول الاجتماعان التحديات التي تواجه مصانع الدرفلة في تدبير احتياجاتها من البيليت ومدى توافر الكميات والرتب والمواصفات الفنية المطلوبة، إلى جانب استعراض موقف الإنتاج والمبيعات لدى المصانع المنتجة للبيليت وبحث سبل تعزيز التكامل بين مختلف مراحل صناعة الحديد والصلب.

وفي مستهل اللقاء، أكد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة أن الهدف الأول للوزارة هو إنجاح كافة المصانع العاملة في مصر وحماية مصالحها ونمو الصناعة، وفي الوقت ذاته تحقيق مستهدفات الدولة ورؤية الوزارة المتمثلة في تعميق الصناعة المحلية من خلال التركيز على الصناعات المغذية وتدبير مستلزمات الإنتاج، لافتًا إلى أن صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات المستهدفة في استراتيجية وزارة الصناعة 2030 باعتبارها صناعة استراتيجية تقوم عليها صناعات أساسية عديدة.

وأوضح الوزير أن الوزارة طرحت رخصًا جديدة لإنتاج البيليت بتيسيرات في الأسعار والسداد بهدف تشجيع مصانع الدرفلة على التوسع في أنشطة الصهر والتصنيع وتعميق الصناعة المحلية وزيادة القيمة المضافة بما يسهم في تعزيز الطاقات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، مؤكدًا ضرورة التزام الشركات الحاصلة على رخص جديدة لإنتاج البيليت باتخاذ خطوات سريعة نحو الإنتاج والتشغيل لتعميق الصناعة وتقليل واردات البيليت.

استقرار وتنافسية

من جانبه أكد الدكتور محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن الوزارة تتابع باستمرار أوضاع سوق البيليت للتحقق من الاستقرار والتوازن والإتاحة التي تضمن استمرارية عمل سلاسل الإمداد المحلية بانتظام لكافة الأطراف، وذلك بالكميات والمواصفات الفنية المناسبة وبأسعار تنافسية، مع مواصلة فحص الشكاوى والملاحظات المقدمة من الشركات في ضوء البيانات والمستندات الفعلية ونتائج زيارات التحقق الميدانية بما يضمن الوقوف على الأوضاع الحقيقية للسوق ومعالجة أي معوقات قد تؤثر على انتظام العملية الإنتاجية.

وشدد د. فريد على ضرورة الالتزام بإتاحة البيليت اللازم للإنتاج والتشغيل في حدود ما نصت عليه الرخص الصناعية بالطاقات الإنتاجية، بالكميات والرتب والمواصفات الفنية المطلوبة بما يضمن انتظام سلاسل الإمداد واستمرار تشغيل المصانع، مع أهمية تعزيز التعاون بين مختلف أطراف الصناعة لتحقيق الاستقرار في السوق المحلي.

تكلفة إضافية

ومنذ فرض رسوم وقائية على واردات البليت والصاج في سبتمبر 2025، تجد مصانع درفلة الحديد الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام كلفة إضافية للخامة التي تعتمد عليها ، وتشتري هذه المصانع عروق الصلب من منتجين محليين أو تستوردها، ثم تدرفلها إلى حديد تسليح، على خلاف المصانع المتكاملة التي تنتج احتياجاتها من البليت.

وبين حماية المنتج المحلي وضمان استمرار المصانع التي تشتري منه، يمتد الخلاف إلى فرص العمل وأسعار مواد البناء والأجهزة المنزلية والسيارات.

بدأت التدابير بقرار وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية رقم 398 لسنة 2025، الذي فرض على واردات البليت رسمًا مؤقتًا بنسبة 16.2% من القيمة شاملة التكلفة والتأمين والشحن (CIF)، بحد أدنى 4613 جنيهًا للطن، لمدة 200 يوم من 14 سبتمبر 2025. ثم صدر القرار 121 لسنة 2026 بتدابير نهائية متدرجة: 13.12%، بحد أدنى 70 دولارًا للطن، من 2 أبريل إلى 13 سبتمبر 2026؛ و12%، بحد أدنى 64 دولارًا، من 14 سبتمبر 2026 إلى 13 سبتمبر 2027؛ و11%، بحد أدنى 59 دولارًا، في السنة التالية حتى 13 سبتمبر 2028. وبذلك تغيرت النسبة منذ إعداد مقابلات هذا التقرير في أغسطس؛ ولا تمثل نسبتها الأولى رسمًا ثابتًا طوال السنوات الثلاث.

وبررت الوزارة التدابير بزيادة كبيرة ومفاجئة في الواردات ألحقت ضررًا بالصناعة المحلية. وفي المقابل، تشكو مصانع درفلة من ارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبة شراء البليت المحلي بالكميات والأسعار المناسبة. وتحدثت تغطية ميدانية في مارس 2026 عن انخفاض التشغيل إلى 10% أو 15% في بعض الحالات، وعن خطوط متوقفة وتهديد لوظائف آلاف العمال. وتختلف تقديرات عدد المصانع المتأثرة بين المصادر؛ لذلك لا يصح تعميم معدل تشغيل مصنع أو مجموعة مصانع على القطاع كله.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تراجعت قيمة واردات مصر من خامات الحديد والصلب ومواده الأولية بنسبة 16.4% خلال 2025، إلى نحو 5.7 مليار دولار.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من 2026، أكدت بيانات الجهاز انخفاضها 2.9% إلى 2.345 مليار دولار، مقابل 2.416 مليار دولار في الفترة نفسها من 2025؛ وشمل ذلك تراجع خامات الحديد ومركزاتها 14.4%، إلى 596.9 مليون دولار من 697.2 مليون دولار. وهذه فئات استيرادية أوسع من البليت، فلا تقيس وحدها وارداته أو حجم النقص المتاح لمصانع الدرفلة.

ومن أبرز منتجي البليت في مصر مجموعات عز وبشاي وحديد المصريين والسويس للصلب والمراكبي. وتختلف تقديرات عدد المصانع وطاقاتها باختلاف تعريف المصنع ومرحلة الإنتاج التي يجري احتسابها. وفي أغسطس 2026، طرحت الهيئة العامة للتنمية الصناعية ثماني رخص لإنتاج البليت، بإجمالي طاقات مستهدفة 2.8 مليون طن سنويًا: أربع رخص بطاقة 500 ألف طن لكل منها وأربع بطاقة 200 ألف طن. وحدد الإعلان 9 سبتمبر موعدًا لتقديم العروض. وهذا طرح للرخص، وليس إثباتًا بأن ثمانية مصانع مُنحت التراخيص وبدأت الإنتاج بالفعل في أغسطس.

ويرى معارضو الرسوم أن المصانع المتكاملة الكبرى، ومنها عز والسويس للصلب وحديد المصريين، تستفيد من ارتفاع كلفة البليت المستورد لأنها تنتج الخامة محليًا وتقل حاجتها إلى استيرادها ، ويحذرون من أن ذلك قد يعزز تمركز السوق ويضعف المنافسة. وهذه مخاوف وتقييمات يقدمها أطراف في الصناعة، ولا تعني ثبوت مخالفة احتكارية بحق شركة بعينها.

من جانبه أكد سامح عطية، مدير قطاع التسويق والمبيعات بمصنع العربية للصلب وشركة إلكو ستيل، أن مصانع درفلة الحديد التي تعتمد على استيراد البليت تتحمل زيادة مباشرة في تكلفة أحد أهم مدخلات إنتاج حديد التسليح، نتيجة الرسوم الوقائية المفروضة على البليت، ما يضعف قدرتها على المنافسة.

وأشار إلي أن هناك نحو 23 أو 24 مصنعًا للدرفلة يعملون في السوق، إلى جانب عدد محدود من المصانع الكبيرة المتكاملة، مشيرًا إلى أن فرض رسوم وقائية على البليت التي يقدرها بنحو 13% إلى 14% وقت المقابلة، مع تقييد مصادر الحصول عليه، أدى إلى صعوبة توفير احتياجات مصانع الدرفلة بالكميات المطلوبة.

ويرى عطية أن حماية صناعة البليت المحلية لا ينبغي أن تكون على حساب مصانع الدرفلة معتبرًا أن عدم توافر البليت المحلي بالكميات الكافية والأسعار التنافسية يحولها من أداة لحماية الصناعة إلى عامل يرفع كلفة الإنتاج. غير أن التدبير محل التقرير مصنف قانونيًا بوصفه تدبيرًا وقائيًا لمواجهة زيادة الواردات والضرر الجسيم، وهو يختلف عن مكافحة الإغراق التي تتناول البيع بأقل من القيمة العادية.

ويوضح أن سوق الحديد والصلب في مصر يعاني حاليًا من حالة من الركود، بالتزامن مع ضعف السيولة وتراجع إقبال العملاء على شراء حديد التسليح، مشيرًا إلى أن سلوك المستهلكين في سوق الحديد يتأثر أحيانًا بتوقعات الأسعار؛ إذ قد يتراجع الطلب عندما تكون الأسعار منخفضة، بينما يرتفع الإقبال مع توقعات حدوث زيادات.

ويطالب بتحقيق توازن بين حماية الصناعة المحلية والحفاظ على المنافسة وتوفير الخامات بأسعار عادلة، وضمان توافر إنتاج كاف من البليت المحلي أو توفير مصادر بديلة بأسعار تنافسية، بالتزامن مع تشديد الرقابة على المصانع غير المرخصة التي تنتج البليت، محذرًا من أن استمرار السوق العشوائية قد يؤدي إلى تداول خامات غير مطابقة للمواصفات المتعلقة بالتركيب الكيميائي ونسب الكربون والمنجنيز وغيرها من العناصر، إذ لا تخضع لفحص عمليات الإنتاج والخامات والجودة والسلامة، وبالتالي لا تحصل على شهادات الاعتماد.

شيماء مرسي

شعبة مصنعى الاسطمبات تبحث مع وفد برازيلي إنشاء مدرسة فنية لتوطين الصناعة في مصر

بحثت شعبة مصنعي الاسطمبات بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية، سبل توطين صناعة الاسطمبات في مصر والاستفادة من الخبرات البرازيلية في تطويرها، إلى جانب دراسة إنشاء مدرسة فنية متخصصة لتأهيل الكوادر المصرية للعمل في هذه الصناعة، وذلك خلال اجتماع عقد بمقر الاتحاد بحضور وفد برازيلي من جمعية مصنعي الاسطمبات البرازيلية، ضم رئيس الجمعية ورئيس الجمعية الدولية لمصنعي الاسطمبات.

وعقد الاجتماع برئاسة محمد المهندس، رئيس غرفة الصناعات الهندسية، والدكتور محمد أمين، رئيس شعبة مصنعي الاسطمبات، في إطار تحركات الغرفة لتعزيز التعاون الدولي ونقل الخبرات الفنية والتعليمية اللازمة لتطوير الصناعة المحلية.

وأكد محمد المهندس، رئيس غرفة الصناعات الهندسية، أهمية صناعة الاسطمبات باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في العديد من الصناعات، وليس الصناعات الهندسية فقط، مشيرًا إلى أن الغرفة أسست شعبة متخصصة لهذه الصناعة إدراكا لدورها الحيوي في دعم الإنتاج الصناعي وتوفير مستلزمات التصنيع محليًا.

وأضاف أن الغرفة تعمل على توطين صناعة الاسطمبات في مصر بصورة احترافية، من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة والاستفادة من خبراتها في تطوير القدرات الفنية والإنتاجية للمصانع المصرية.

من جانبه، قال الدكتور محمد أمين، رئيس شعبة مصنعي الاسطمبات، إن اللقاء يعكس إصرار الشعبة على توطين هذه الصناعة بالتعاون مع الخبرات العالمية، مشيرًا إلى أن دعوة رئيس الجمعية الدولية لمصنعي الاسطمبات تستهدف بحث آفاق التعاون خلال المرحلة المقبلة، وإقامة شراكة حقيقية للاستفادة من الخبرات البرازيلية في المجالات العلمية والتعليمية والتدريبية.

وأوضح أن الشعبة تستهدف إعداد وتأهيل كوادر مصرية مدربة قادرة على تلبية احتياجات المصانع، بما يسهم في تعزيز قدرات صناعة الاسطمبات في مصر وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفي السياق ذاته، أعرب رئيس الجمعية الدولية لمصنعي الاسطمبات عن سعادته بزيارة غرفة الصناعات الهندسية واللقاء بالمصنعين المصريين، مؤكدًا أن التعليم والتدريب يأتيان في مقدمة أولويات الجمعية، التي تعمل على توفير برامج تعليمية متخصصة لتأهيل العاملين في هذه الصناعة.

وأشار إلى أن الجمعية أسهمت في تأهيل نحو 1200 مدرسة حول العالم للتدريب على صناعة الاسطمبات، لافتًا إلى إمكانية التعاون مع الجانب المصري لإنشاء مدرسة مهنية متخصصة، بما يدعم نقل الخبرات وتطوير مهارات الكوادر الفنية المصرية.

داليا احمد

اختتام أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الكودكس المعنية بالملوثات في الأغذية بالقاهرة واعتماد التقرير النهائي

19-23 October 2026
Cairo, the Arab Republic of Egypt

اختُتمت – يوم الجمعة أمس الأول - أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF19)، التي استضافتها القاهرة خلال الفترة من 19 إلى 23 أكتوبر 2026، بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بسلامة الغذاء.

وشهدت الجلسة الختامية اعتماد التقرير النهائي للدورة، متضمنًا نتائج المناقشات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، بما يدعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من مخاطر الملوثات في الأغذية، وحماية صحة المستهلك، وتعزيز سلامة الغذاء.

وشهدت الدورة مشاركة 416 مشاركًا من مختلف دول العالم، إلى جانب ممثلي 83 دولة عضوًا و22 منظمة دولية بصفة مراقب، بما يعكس أهمية الاجتماع ودوره في تعزيز التعاون الدولي لتطوير المواصفات الغذائية وضمان سلامة الغذاء وحماية صحة المستهلك.

وأكد الدكتور خالد صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين الجهات المعنية بالمواصفات وسلامة الغذاء والقطاع الصناعي، بما يدعم تطوير منظومة سلامة الغذاء في مصر، ويعزز المشاركة المصرية الفاعلة في أعمال الدستور الغذائي الدولي، ويسهم في دعم تنافسية الصناعات الغذائية المصرية وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجال المواصفات الغذائية، مشيداً بدور غرفة الصناعات الغذائية برئاسة المهندس/ أشرف الجزايرلي في تنظيم الحدث.

ومن جانبها، أعربت الدكتورة سوزان زوترلين، رئيسة اللجنة، عن تقديرها للتعاون الذي شهدته أعمال الدورة، ووجّهت الشكر إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، من خلال نقطة اتصال الدستور الغذائي المصري العاملة تحت مظلتها، وغرفة الصناعات الغذائية، تقديرًا لدورهما كشريكين أساسيين في نجاح الاجتماع، وما قدماه من جهود في التنسيق والتنظيم ودعم أعمال الدورة.

وعلى مدار خمسة أيام، ناقشت اللجنة عددًا من الموضوعات الفنية المتعلقة بالملوثات في الأغذية، بما في ذلك المستويات القصوى للملوثات، ومراجعة المواصفات ومدونات الممارسات ذات الصلة، وطرق التحليل وأخذ العينات والتقييم العلمي للمخاطر، وصولا إلى التوصيات الفنية التي تسهم في تعزيز سلامة الأغذية على المستوى الدولي.

الصادرات الهندسية المصرية ترتفع إلى ٤٫٣٥١ مليار دولار خلال أول ٨ أشهر من ٢٠٢٦

نظم المجلس التصديرى للصناعات الهندسية فعاليات النسخة الثالثة من مؤتمر «مستقبل الصناعة والصادرات المصرية فى ضوء السياسات الاقتصادية والتجارية»، وذلك بحضور الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وثمن المهندس شريف الصياد الدعم الكبير الذى يقدمه الوزير للمجلس والشركات العاملة فى قطاع الصناعات الهندسية، وجهوده الرامية إلى تعزيز تنافسية المنتج المصرى وزيادة الصادرات.

وأعلن المجلس التصديرى للصناعات الهندسية ارتفاع الصادرات الهندسية إلى 4،351 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026، مقابل 4،181 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضى، محققة نموا بنسبة 4،1%، بما يعكس استمرار الأداء الإيجابى للقطاع وقدرته على تعزيز تنافسيته فى الأسواق الخارجية رغم التحديات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

وأكد المهندس شريف الصياد، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، أن القطاع يستهدف تحقيق نمو سنوى فى الصادراته بما يقارب 15%، بما يدعم استراتيجية الدولة للوصول بإجمالى الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030.

وأوضح «الصياد» أن الصادرات الهندسية المصرية سجلت نموا بنسبة 13% خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، مشيرا إلى أن مواصلة تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال العام الجارى تعكس قدرة الشركات المصرية على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية.

وأضاف أن هذه النتائج تحققت رغم تأثير الحروب والتوترات الجيوسياسية على حركة التجارة فى منطقة الخليج العربى، التى تعد من أهم الأسواق المستقبلة للمنتجات المصرية، إلى جانب الاضطرابات المتلاحقة فى سلاسل الإمداد العالمية، مؤكدا أن استمرار نمو الصادرات يعكس مرونة الصناعة المصرية وقدرتها على الحفاظ على تنافسيتها.

رئيس مصلحة الجمارك يعلن عن تيسيرات جديدة لتسهيل حركة التجارة وخفض تكلفة الإفراج الجمركي

عقد أحمد أموي، رئيس مصلحة الجمارك ، لقاءين بمحافظة الإسكندرية مع أعضاء جمعية رجال أعمال الإسكندرية، برئاسة المهندس مدحت القاضي، وشعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات بالغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، برئاسة المهندس خالد صبري، بحضور أحمد العسقلاني، نائب رئيس المصلحة، ووليد حسين، رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة، ومحمد محمود مدير عام المكتب الفنى لرئيس المصلحة، ومجدي الشهاوي، وسامح الفرسيسي رئيس الإدارة المركزية لجمارك الإسكندرية والدخيلة، وعدد من قيادات المصلحة.

وتناول اللقاءان أبرز التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، وتم استعراض الإصلاحات والتيسيرات الجمركية الرامية إلى تسهيل حركة التجارة، وتسريع الإفراج عن البضائع، وخفض زمن وتكلفة الإجراءات الجمركية، بما يدعم تنافسية الصادرات المصرية ويحسن مستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين.

أكد أحمد أموي أن المصلحة تواصل تطوير المنظومة الجمركية والتوسع في التحول الرقمي، تنفيذًا لتوجيهات أحمد كجوك، وزير المالية، بما يسهم في تيسير الإجراءات أمام الشركات والمصدرين، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية ونفاذها إلى الأسواق الدولية.

أوضح أن التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال يتيح التعرف على التحديات الفعلية ومناقشة المقترحات العملية لمعالجتها بالتنسيق مع الإدارات والجهات المختصة.

استعرض رئيس المصلحة عددًا من الإصلاحات التي تستهدف تسريع الإجراءات، بما في ذلك تفعيل منظومة إدارة المخاطر الشاملة (URM)، وربط الجهات الرقابية عبر منصة «نافذة»، وتشكيل لجان مشتركة للفحص بالموانئ والساحات الجمركية، بما يساعد في تنسيق أعمال الفحص والحد من تكرار المعاينة، وقد أسهمت هذه الإجراءات في خفض زمن الإفراج في عدد من الحالات إلى يومين، والحد من غرامات التأخير.

وشملت الإصلاحات تطوير إجراءات التعامل مع بيانات ومستندات الصادر، وتيسير تعديل بعض البيانات وفقًا للضوابط المنظمة، وتطوير منظومة التقييم والتسعير الجمركي، وإصدار أدلة إجرائية موحدة، بما يعزز الشفافية ويوحد تطبيق الإجراءات، ويساعد المتعاملين على إنجاز معاملاتهم بصورة أكثر سهولة ووضوحًا.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

منتدى مصر ٢٠٢٦.. رسائل السيسي بين تحديات الداخل واضطرابات الإقليم وإعادة صياغة أولويات المستقبل

قراءة في دلالات المداخلات الرئاسية حول الاقتصاد والطاقة والأمن القومي والسياسة الخارجية ومستقبل الدولة المصرية

لم يكن منتدى مصر ٢٠٢٦، الذي انعقد برعاية رئاسية تحت شعار «نظرة لليوم.. رؤية للغد»، مجرد مساحة لاستعراض ما تحقق من مشروعات أو مناقشة خطط الحكومة للسنوات المقبلة، بل أتاح فرصة لقراءة أوسع لأولويات الدولة المصرية في مرحلة تتشابك فيها الضغوط الاقتصادية مع التحديات الأمنية والتحولات الإقليمية والدولية.

وبين جلسات بناء الإنسان، وأمن الوطن والمواطن، ومسيرة الطاقة، والاستثمار والدين العام، جاءت مداخلات الرئيس عبد الفتاح السيسي لتضع عددًا من القضايا الأساسية أمام الرأي العام، وتربط بين قدرة الدولة على الاستمرار في مسار التنمية وبين ضرورة مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بصورة متكاملة.

وتكتسب هذه المداخلات أهميتها من تنوع الموضوعات التي تناولها المنتدى خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٦، ومن محاولة الجمع بين مراجعة التجربة الماضية وتحديد أولويات المرحلة المقبلة. فقد امتدت المناقشات من التعليم والشباب والثقافة إلى الأمن الغذائي والمائي، ومن أعباء الطاقة إلى الاستثمار والإنتاج وإدارة الدين، بما يعكس اتساع مفهوم الأمن القومي ليشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط الاعتبارات العسكرية والأمنية التقليدية.

ومن ثم، فإن قراءة رسائل الرئيس تقتضي النظر إلى ما وراء التصريحات المباشرة، وربطها بالتحديات التي تواجه مصر وبالخيارات المتاحة أمامها، مع التمييز بين ما أعلنته الرئاسة وما يمكن استخلاصه من دلالات سياسية واستراتيجية.

الدولة المصرية بين مراجعة الماضي والاستعداد للمستقبل

من أبرز الرسائل التي حملتها انطلاقة المنتدى تأكيد أهمية عرض ما تحقق في قطاعات الدولة المختلفة، وإتاحة المعلومات أمام المواطنين، ومناقشة الإنجازات والتحديات في إطار يسمح بتقييم التجربة المصرية خلال السنوات الماضية.

وقد تناولت المداخلات الرئاسية أهمية الوعي الوطني والبيانات الدقيقة، كما برز في الخطاب الافتتاحي تأكيد أن الدولة تستمر عبر الأجيال، بصرف النظر عن تغير الأشخاص والمسؤولين. وهي رسالة تتصل بمفهوم الدولة ومؤسساتها وقدرتها على مواصلة أداء وظائفها وسط التحولات السياسية والاقتصادية.

لكن الأهمية التحليلية لهذه الرسالة لا تتوقف عند التأكيد على الاستمرارية، بل تمتد إلى السؤال المتعلق بكيفية تحويل ما تحقق إلى قاعدة أكثر فاعلية للتنمية في المستقبل ، فالدول لا تقاس فقط بحجم ما تنفذه من مشروعات، وإنما أيضًا بقدرتها على صيانة ما أنجزته، ورفع كفاءة مؤسساتها، وتصحيح أوجه القصور، والاستجابة لمتطلبات المواطنين المتغيرة.

ومن هنا، فإن استعراض التجربة المصرية ينبغي أن يكون مدخلًا لمراجعة موضوعية توازن بين ما تحقق من بنية أساسية وتطوير للمرافق والخدمات، وبين التحديات التي لا تزال تؤثر في مستوى معيشة المواطنين، وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف الحياة، وفرص العمل، وجودة التعليم والصحة، وقدرة الاقتصاد على توفير دخول مستقرة.

> بين تحديات الداخل واضطرابات الإقليم تبقى معادلة مصر الأساسية هي بناء دولة قادرة على حماية مصالحها وإدارة مواردها بكفاءة

وهنا تكمن إحدى أهم المسائل التي ستحدد الأثر العملي للمنتدى: هل تتحول الأفكار المطروحة إلى برنامج عمل قابل للمتابعة والمحاسبة، أم تبقى في حدود النقاشات العامة؟ الإجابة عن هذا السؤال ستكون جزءًا أساسيًا من تقييم التجربة.

الاقتصاد.. من إدارة الأزمات إلى بناء القدرة على الإنتاج

احتل الاقتصاد موقعًا مركزيًا في أجندة المنتدى، ليس فقط بسبب الضغوط التي تواجه الموازنة العامة، وإنما لأن قدرة الدولة على تنفيذ أهدافها الاجتماعية والتنموية ترتبط مباشرة بقدرة اقتصادها على توليد الموارد وفرص العمل وتعزيز الإنتاج.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الانتقال من التركيز على إدارة الأزمات اليومية وحدها إلى بناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية ، فالتقلبات العالمية في أسعار الطاقة والسلع، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتغير تكلفة التمويل، كلها عوامل يمكن أن تنعكس على الاقتصاد المصري، حتى عندما لا تكون أسبابها داخلية.

غير أن الاعتراف بتأثير العوامل الخارجية لا يلغي ضرورة معالجة الاختلالات الداخلية، بل يجعل هذه المعالجة أكثر إلحاحًا. فكلما ارتفعت قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير، وتراجعت درجة اعتماده على الواردات في القطاعات القابلة للتوطين، أصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وتقليل انعكاساتها على المواطنين. وتتصل بذلك ملفات الاستثمار المنتج، والصناعة التنافسية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية، وإدارة الموارد النقدية والدين العام؛ وهي موضوعات أدرجها المنتدى ضمن محاوره الاقتصادية.

وتحتاج هذه الملفات إلى التعامل معها باعتبارها حلقات متصلة. فزيادة الاستثمار لا تتحقق بمجرد الإعلان عن الفرص، وإنما تتطلب استقرار القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، وسرعة الإجراءات، وتيسير الحصول على التمويل، وتحسين بيئة المنافسة، وتوفير العمالة المدربة. كما أن نمو الصناعة لا يقاس فقط بعدد المصانع الجديدة، بل بقدرتها على زيادة القيمة المضافة المحلية، وتوفير فرص عمل منتجة، والتوسع في الأسواق الخارجية.

أما إدارة الدين، فتتجاوز مسألة توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات إلى ضرورة تحسين استخدام الموارد العامة، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي من الإنفاق، وتوسيع القاعدة الإنتاجية التي توفر للدولة موارد مستدامة.

والتحدي الحقيقي أمام السياسة الاقتصادية المصرية يتمثل في تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ومتطلبات الحماية الاجتماعية، وبين تشجيع الاستثمار وضمان المنافسة، وبين تنفيذ المشروعات الاستراتيجية وتوفير الموارد اللازمة للخدمات الأساسية.

فالمواطن لا يقيس نجاح السياسات الاقتصادية بالمؤشرات الكلية وحدها، وإنما بما يشعر به في دخله وقدرته الشرائية وفرص عمل أبنائه وجودة الخدمات التي يحصل عليها. ومنِ ثم، فإن نجاح أي برنامج اقتصادي حتى عام ٢٠٣٠ سيظل مرتبطا بقدرته على تحويل التحسن في المؤشرات إلى نتائج ملموسة في الحياة اليومية.

الطاقة.. اختبار مباشر للأمن الاقتصادي والقومي

كانت جلسة «مسيرة الطاقة المصرية» من المحطات المهمة في المنتدى، نظرًا إلى ارتباط هذا الملف بالصناعة والإنتاج والموازنة العامة وحياة المواطنين. وقد جاءت مناقشاتها في ظل ضغوط عالمية على أسعار البترول والغاز وتكاليف الإمداد، وهي ضغوط تعكس مدى ارتباط أمن الطاقة بالمتغيرات الجيوسياسية.

وتكشف هذه القضية عن حقيقة أساسية: أن الطاقة لم تعد مجرد قطاع خدمي يوفر الكهرباء والوقود، وإنما أصبحت أحد المحددات الرئيسية لقدرة الدولة على النمو الاقتصادي والاستقلال النسبي في قرارها التنموي.

فأي ارتفاع كبير في تكلفة استيراد الطاقة يمكن أن يفرض أعباء إضافية على الموازنة، ويرفع تكلفة الإنتاج والنقل، ويضغط على القطاعات الصناعية والزراعية، ثم ينتقل أثره تدريجيًا إلى أسعار السلع والخدمات.

وقد أبرزت التغطية الصحفية لجلسة الطاقة حجم الفارق بين السعر الذي بُنِيت عليه تقديرات الموازنة لسعر برميل النفط، والارتفاع الذي أشير إليه خلال المناقشات، بما يوضح حساسية الحسابات المالية تجاه المتغيرات العالمية.

ومن هذه الزاوية، تكتسب الدعوة إلى المصارحة بالتحديات أهمية خاصة، لأن فهم أسباب الضغوط الاقتصادية يساعد على تفسير بعض القرارات، ويتيح في الوقت ذاته مناقشة البدائل المتاحة وتكلفتها.

لكن المصارحة لا ينبغي أن تتوقف عند شرح أسباب الأزمة، بل يجب أن تقترن بتوضيح السياسات التي ستحد من آثارها، والجدول الزمني لتنفيذها، والنتائج المنتظرة منها.

ويبرز هنا عدد من المسارات الاستراتيجية، في مقدمتها تنويع مصادر الطاقة، وزيادة كفاءة الاستخدام، والتوسع المدروس في الطاقة المتجددة، وتعزيز قدرات الإنتاج المحلي، وتحسين إدارة الطلب، بما يحد من التعرض المفرط للتقلبات الخارجية.

مداخلات الرئيس تكشف عن مجموعة من القضايا المتداخلة التي تواجه الدولة المصرية وعلي رأسها الحفاظ على الاستقرار ورفع قدرة الاقتصاد على الصمود وتأمين احتياجات الطاقة وتطوير مؤسسات الدولة وبناء الإنسان وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية

الأمن القومي.. مفهوم يتجاوز الحدود التقليدية

في جلسة «أمن الوطن والمواطن»، اتسع النقاش ليشمل تطوير المنظومة الأمنية، ومواجهة الجريمة، واستخدام التكنولوجيا في الرصد المبكر، وتنمية وعي المواطن، وتحديث أساليب العمل المؤسسي.

وتبرز أهمية هذه المناقشات في ظل التطور المتسارع في طبيعة التهديدات التي تواجه الدول. فلم تعد المخاطر مقتصرة على الاعتداءات العسكرية أو التنظيمات الإرهابية، بل أصبحت تشمل الجرائم الإلكترونية، والاحتيال الرقمي، والاضطرابات التي يمكن أن تصيب سلاسل الإمداد، والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المضللة، فضلًا عن التداعيات الأمنية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تناولت الجلسة، وفقًا للتغطية الرسمية، جوانب من تطوير العمل الأمني، وتحديث البنية التكنولوجية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز الرصد المبكر لأنماط الجريمة، إلى جانب التأكيد على دور المواطن في دعم الاستقرار.

ويعني ذلك أن مفهوم الأمن القومي يتجه إلى مزيد من التكامل بين المؤسسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية. فالأمن لا ينفصل عن قدرة الدولة على حماية مواردها الحيوية، وتأمين احتياجاتها الأساسية، وضمان استمرار مؤسساتها في أداء وظائفها خلال الأزمات.

وفي الحالة المصرية، تزداد أهمية هذا المفهوم بالنظر إلى الموقع الجغرافي الذي يربط البلاد بالبحر المتوسط والبحر الأحمر والحدود الليبية والسودانية، فضلًا عن اتصال أمنها المائي والغذائي بالتطورات الإقليمية.

ومع ذلك، فإن فعالية المنظومة الأمنية لا تقاس فقط بقدرتها على منع الجريمة أو احتواء التهديدات، بل أيضًا بقدرتها على حماية الحقوق، وتحسين الخدمات، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات. فالثقة المجتمعية تمثل عنصرًا مهمًا في الوقاية من المخاطر وفي بناء شراكة حقيقية لحماية الاستقرار.

بناء الإنسان.. الاستثمار الذي يحدد مستقبل الدولة

من اللافت أن المنتدى لم يحصر مفهوم التنمية في الاقتصاد والبنية الأساسية، بل وضع بناء الإنسان في صدارة محاوره، من خلال التعليم والشباب والرياضة والثقافة والصحة وجودة الحياة. وهذا الاختيار يعكس إدراكًا لأهمية العنصر البشري في تحقيق أي تحول اقتصادي أو اجتماعي. فالمشروعات مهما بلغ حجمها لا تستطيع وحدها ضمان التنمية المستدامة ما لم تتوافر كوادر قادرة على تشغيلها وتطويرها، ونظم تعليمية تؤهل الأجيال الجديدة لمتطلبات سوق العمل، ومؤسسات اجتماعية وثقافية تسهم في تعزيز المشاركة والإبداع.

وفي هذا السياق، تبرز ضرورة ربط التعليم بالمهارات المطلوبة في الاقتصاد الحديث، وتطوير التدريب المهني، وتوسيع فرص اكتساب المهارات الرقمية، وتوفير مسارات أكثر مرونة أمام الشباب للانتقال من الدراسة إلى العمل.

كما أن ملف الشباب لا ينبغي أن يقتصر على توفير الأنشطة أو اكتشاف المواهب، وإنما يتطلب توسيع مساحة مشاركتهم في الابتكار وريادة الأعمال وصناعة القرار المجتمعي، وإتاحة فرص عادلة للاستفادة من قدراتهم.

أما الثقافة، فتؤدي دورًا يتجاوز المجال الإبداعي إلى بناء الوعي وتعزيز التماسك الاجتماعي، خصوصًا في ظل التأثير الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي وتعدد مصادر المعلومات. ولا يتحقق الوعي بمجرد مطالبة المواطنين بتبني رواية واحدة، وإنما بتوفير المعلومات، وتنمية التفكير النقدي، وإتاحة المجال للنقاش المسؤول. ويظل التحدي الأهم هو تحويل الاهتمام ببناء الإنسان إلى استثمارات منتظمة في التعليم والصحة والتدريب والحماية الاجتماعية، مع قياس النتائج الفعلية لهذه السياسات.

الجبهة الداخلية.. الثقة لا تبنى بالخطاب وحده

احتل الوعي الوطني والمشاركة المجتمعية مساحة واضحة في الرسائل المرتبطة بالمنتدى. وتنبع أهمية هذا الجانب من أن الدول التي تواجه تحديات متزامنة تحتاج إلى قدر من الثقة المتبادلة بين مؤسساتها ومواطنيها، حتى تستطيع إدارة الأزمات وتحديد الأولويات.

لكن بناء الثقة عملية متبادلة؛ فالمؤسسات مطالبة بتقديم المعلومات وشرح القرارات والاستماع إلى النقد والمقترحات، بينما يحتاج النقاش العام إلى التمييز بين الوقائع والشائعات، وبين الاختلاف المشروع والمعلومات التي يجري تداولها من دون تحقق. ولا يمكن أن تتحول الدعوة إلى الوعي إلى بديل عن معالجة المشكلات المعيشية، كما لا يمكن اختزال كل انتقاد في كونه تعبيرًا عن غياب الوعي. فالمجتمع الواعي هو الذي يمتلك القدرة على طرح الأسئلة، ومناقشة السياسات، ومتابعة التنفيذ، وتقييم النتائج.

الرسائل الإقليمية والدولية

على الرغم من أن الأجندة المعلنة للمنتدى ركزت أساسًا على القضايا الوطنية، فإن قراءة رسائل الأمن والاقتصاد والطاقة لا تكتمل بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية التي تتحرك فيها مصر.

فالاضطرابات الإقليمية، والتنافس على الممرات البحرية، والتقلبات في أسواق الطاقة، وتغير التحالفات، كلها عوامل تؤثر في حسابات الأمن القومي المصري وفي أولويات السياسة الخارجية.

وتدرك الدول الواقعة في مناطق التوتر أن حماية مصالحها لا تعتمد على الأدوات العسكرية وحدها، بل تحتاج كذلك إلى الدبلوماسية، وبناء الشراكات الاقتصادية، وتأمين مصادر الطاقة، وتطوير القدرات الإنتاجية، والحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الدولية.

ومن هذه الزاوية، فإن الربط بين الأمن والتنمية الذي ظهر في محاور المنتدى يتيح فهمًا أوسع لطبيعة السياسة الاستراتيجية المصرية. فكلما ازدادت قدرة الاقتصاد على الصمود، واتسعت قاعدة الإنتاج المحلي، وتحسنت إدارة الموارد، أصبحت الدولة أقدر على التعامل مع الضغوط الخارجية دون أن تتحول كل أزمة دولية إلى عبء داخلي مضاعف.

وفي المقابل، فإن استقرار البيئة الإقليمية يظل مصلحة مباشرة لمصر، بالنظر إلى ارتباط أمنها بأوضاع غزة والسودان وليبيا والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، وبأمن الملاحة والتجارة وتدفقات الطاقة.

من جلسات المنتدى إلى اختبار التنفيذ

تظل قيمة أي منتدى وطني مرتبطة بما يتركه من أثر بعد انتهاء جلساته. فالمناقشات الواسعة تكتسب معناها الحقيقي عندما تتحول إلى أولويات محددة، وسياسات قابلة للتنفيذ، ومؤشرات يمكن للمواطنين والخبراء استخدامها لتقييم الأداء.

وفي الحالة المصرية، تبدو الحاجة واضحة إلى ربط الملفات التي ناقشها المنتدى ضمن رؤية متكاملة: اقتصاد يوفر فرص العمل، وطاقة مستقرة بتكلفة يمكن تحملها، وتعليم يؤهل الشباب، وحماية اجتماعية أكثر كفاءة، ومنظومة أمنية تستبق المخاطر، وإدارة عامة قادرة على تنفيذ الخطط ومراجعتها.

ويتطلب ذلك ترتيب الأولويات وفقًا للأثر المباشر في حياة المواطنين، مع الإعلان عن جداول زمنية ومسؤوليات محددة، وإتاحة البيانات التي تسمح بقياس التقدم والتعرف على أوجه القصور.

كما يتطلب ألا تكون النتائج الاقتصادية مجرد معدلات نمو كلية، وإنما أن تظهر في زيادة فرص العمل المنتجة، وتحسين دخول الأسر، ورفع كفاءة الخدمات، وتوسيع فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية.

رؤية الغد تبدأ من نتائج اليوم

تكشف مداخلات الرئيس السيسي خلال منتدى مصر ٢٠٢٦، في ضوء المحاور التي ناقشها المنتدى، عن مجموعة من القضايا المتداخلة التي تواجه الدولة المصرية: الحفاظ على الاستقرار، ورفع قدرة الاقتصاد على الصمود، وتأمين احتياجات الطاقة، وتطوير مؤسسات الدولة، وبناء الإنسان، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية.

وتكمن أهمية هذه القضايا في أن أيًا منها لا يمكن التعامل معه منفردًا. فالاستقرار يحتاج إلى اقتصاد قادر على توفير الفرص، والتنمية تحتاج إلى أمن مستدام، والاقتصاد يحتاج إلى طاقة مستقرة وتعليم جيد، والسياسة الخارجية تحتاج إلى قاعدة داخلية قوية تستطيع تحمل تقلبات البيئة الدولية.

لكن الانتقال من تشخيص التحديات إلى تجاوزها يظل الاختبار الأهم. فالمصارحة تكتسب قيمتها عندما تفتح الطريق أمام حلول عملية، والحوار يصبح أكثر جدوى عندما ينعكس على القرارات، والخطط تكتسب مصداقيتها عندما تظهر نتائجها في حياة المواطنين.

ومن هنا، فإن العنوان الحقيقي لمرحلة ما بعد المنتدى لا ينبغي أن يكون مجرد استكمال النقاشات، وإنما تحويلها إلى التزامات قابلة للقياس والمتابعة ، فالمستقبل الذي يتطلع إليه المصريون لن تصنعه الخطط وحدها، بل القدرة على تنفيذها، وتصحيح مسارها عند الضرورة، وضمان أن تصل ثمار التنمية إلى مختلف فئات المجتمع.

وبين تحديات الداخل واضطرابات الإقليم، تبقى معادلة مصر الأساسية هي بناء دولة قادرة على حماية مصالحها، وإدارة مواردها بكفاءة، وتوسيع فرص أبنائها، والحفاظ على استقرارها من خلال تنمية حقيقية يشعر المواطن بعائدها. وعند هذه النقطة تحديدًا، يلتقي شعار المنتدى، «نظرة لليوم.. رؤية للغد»، مع المعيار الأكثر أهمية للحكم على نتائجه: ما الذي سيتغير بالفعل في حياة المصريين خلال السنوات المقبلة؟

وزارة المالية مصلحة الضرائب المصرية
مصلحتك أولاً

سهلناها...
لو أنت دكتور، مهندس، فنان، صانع محتوى
أو صاحب مشروع صغير
وحجم أعمالك السنوي لا يتجاوز 20 مليون جنيه، يبقى
النظام الضريبي المبسط معمول علشانك.
يعني مثلًا...لو حجم أعمالك السنوي
500 الف جنيه = ضريبتك هتبقى 2000 جنيه فقط سنويا
2 مليون جنيه = ضريبتك هتبقى 10000 جنيه فقط سنويا
وكمان تستفيد من مزايا كبيرة تساعدك تكبر نشاطك بشكل رسمي وأسهل.
يلا مستني ايه
انضم دلوقت للنظام الضريبي المبسط
الضـــرائب مصلحتك أولا

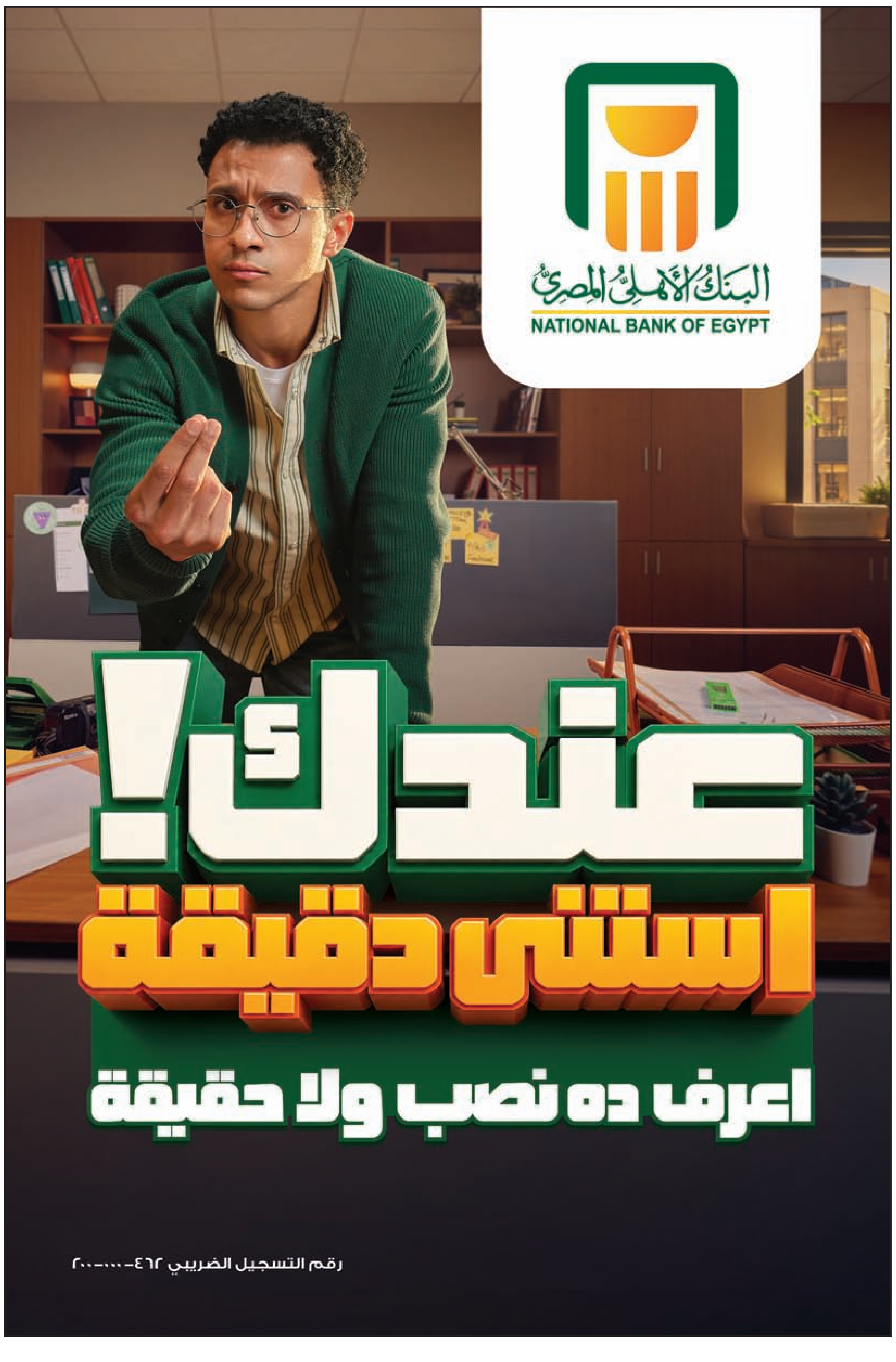

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
عندك!
استنى دقيقة
اعرف ده نصب ولا حقيقة
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠